جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

محددات الإنفاق الحكومي في السودان

خلال الفترة (1990-2017)

The Estimation of Government Expenditure Function In Sudan during the Period (1990-2017)

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي (القياسي)

إعداد الدارس :

عمار أبكر أمبدي أبكر

إشراف الأستاذ :

د. هويدا آدم الميع أحمد

ديسمبر 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

الاستهلال

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول الله تعالى

﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَىٰ آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾

سورة القصص الآية {14}

إهداء

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامهاوالتي غمرتني بعطفها وحنانها وأنارت لي درب حياتي

والتي لم تبخل لي يوما بنصيحة أو دعوة صالحة

أمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها

إلى الذي بذل عمره وجهده وماله في سبيل تعليمي وتربيتي ما لا قدرة لي على أداء حقه ووفاء

قدره إلى أبي العزيز حفظه الله وأطال لي في عمره

إلى من عشت وتربيت معهم أخواني وأختي

إلى كل الأصدقاء والأحباب

إليكم جميعا أهدي بحثي هذا طالبا من الله عز وجل أن يجد القبول والنجاح

إعداد الدارس

شكر وتقدير

لله الفضل من قبل ومن بعد على من أنعم وسهل وأرشد فله الحمد والشكر كله والذي وفقني للقيام بهذا العمل, ثم الشكر الجزيل موصول إلى المؤسسة التعليمية جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ثم لكلية الدراسات العليا, كما أتقدم بالشكر و العرفان الجميل إلى أستاذتي و مشرفتي الدكتورة هويدا آدم الميع والتي أكن لها كل الاحترام والتقدير والتي لم تبخل علي في مد يد العون وعلى نصائحها وتوجيهاتها التي قادتني لإتمام هذا العمل.كما أتقدم بالشكر أيضا إلى كل الذين ساهموا و وقفوا معي للحصول على البيانات والمعلومات في مشوار دراستي وكل من أسهم معي بكلمة طيبة.

وأخيرا أتوجه بفائق الاحترام والتقدير لكل من شاركني وشجعني بالدعاء لإنجاز هذا العمل راجيا من المولى عز وجل التوفيق والسداد فأنه نعم المولى ونعم النصير.

إعداد الدارس

المستخلص

تناولت الدراسة محددات الإنفاق الحكومي في السودان خلال الفترة (1990–2017م) تمثلت مشكلة الدراسة في توضيح وبيان أهم المحددات التي تؤثر على الإنفاق الحكومي و تأتي أهمية الدراسة في تسليط الضوء على الإنفاق الحكومي باعتباره يحتل مكانة هامة في السياسات الاقتصادية, هدفت الدراسة إلى معرفة المحددات المؤثرة على الإنفاق الحكومي في إطارها النظري والتطبيقي, افترضت الدراسة على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي ومحدداته(الإيرادات العامة, عدد السكان, التضخم, الدين الخارجي, الناتج المحلي الإجمالي). اتبعت الدراسة المنهج التاريخي لتتبع الظاهرة محل الدراسة بجانب المنهج الوصفي وفي الجانب التطبيقي تم استخدام أسلوب الاقتصاد القياسي و من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات العامة والسكان والدين الخارجي و الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي و وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين التضخم والإنفاق الحكومي وأن المحددات الأكثر تأثيرا على الإنفاق الحكومي هي الإيرادات العامة والسكان. أوصت الدراسة بضرورة ترشيد الإنفاق الحكومي في جانب شراء السلع والخدمات للحد الأدنى الذي يضمن تسيير دولاب العمل وتنويع مصادر الإيرادات التي تساعد في زيادة الإنفاق الحكومي ومن خلال توجيهيه أيضا إلى المجالات الإنتاجية التي تساهم في التنمية الاقتصادية.

Abstract

The study aimed to estimate the government expenditure function in Sudan 1990-2017; identify the effective factors on the government expenditure, highlight the types and development of the government expenditure and its increased causes. The significant of the study was focus on the government expenditure as at the top of the economic policies. The hypotheses of the study indicated a statistical significance relationship between the government expenditure and public revenues, population, inflation, external debt and gross domestic product (GDP). For the theoretical aspect, the study adopted the analytical descriptive and historical method and the econometrics approach was used for the analysis side. The most important findings showed a progressive statistical significance relationship between the government expenditure and public revenues, population, inflation, external debt and GDP, and a regressive statistical significance relationship between the government expenditure and inflation. The most effective factors on the government expenditure were public revenues and population. It was recommended that the government expenditure should be rationalized in purchasing goods and services to ensure the government functioning mechanism and its expenditure should be directed to the productive sectors which share in the economic development

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الاستهلال	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المستخلص	د
Abstract	ه
قائمة الموضوعات	و
الفصل الأول: الإطار المنهجي والدراسات السابقة	
المبحث الأول: الإطار المنهجي	2
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	7
الفصل الثاني: الإنفاق الحكومي	
المبحث الأول: مفهوم الإنفاق الحكومي وقواعده	23
المبحث الثاني: أنواع الإنفاق الحكومي وأسباب تزايده	30
المبحث الثالث: محددات الإنفاق العام	45
الفصل الثالث : الإنفاق الحكومي في السودان	
المبحث الأول: الملامح العامة للإنفاق الحكومي في السودان	58
المبحث الثاني: تصنيف الإنفاق الحكومي في السودان	62
المبحث الثالث: أسباب تزايد الإنفاق الحكومي في السودان	72
المبحث الرابع: محددات الإنفاق الحكومي في السودان	78
الفصل الرابع: الدراسة القياسية	
المبحث الأول: بناء وتوصيف النموذج	83
المبحث الثاني: فحص وتقدير النموذج	88
المبحث الثالث: تقييم النموذج ومناقشة الفرضيات	93
الخاتمة	
النتائج	102
التوصيات	104
قائمة المصادر والمراجع	105
الملاحق	110

قائمة الجداول

رقم الجدول	الموضوع	رقم الصفحة
3-1	الإنفاق الحكومي الجاري للفترة 1990-2017م	65
3-2	الإنفاق الحكومي التنموي للفترة 1990-2017م	68
3-3	الفصول الثلاث للإنفاق الجاري حسب الموازنة العامة	70
4-1	نتائج اختبار جذور الوحدة	90
4-2	اختبار جوهانسون للتكامل المشترك	91
4-3	تقدير الدالة الخطية	92
4-4	اختبار white لفرضية عدم ثبات التباين	94
4-5	مصفوفة الارتباطات لفرضية عدم وجود ارتباط خطي	95
4-6	تقدير الدالة المصححة	96
4-7	اختبار white لفرضية عدم ثبات التباين	98
4-8	مصفوفة الارتباطات لفرضية عدم وجود ارتباط خطي	98

قائمة الأشكال

رقم الشكل	الموضوع	رقم الصفحة
1	الاتجاه العام للإنفاق الحكومي(1990-2017 م)	61
2	الإنفاق الحكومي الجاري(1990-2017م)	66
3	الإنفاق الحكومي التنموي (1990-2017م)	69
4	اختبار مقدرة النموذج للتنبؤ	99

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار المنهجي

مقدمة:

تعدالسياسات المالية من أهم السياسات التي تتخذها الدولة من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية من خلال عمليتي الإيرادات العامة والنفقات العامة وتبين تلك السياسة إلى حد كبير حجم وطبيعة الدور الاقتصادي ويعتبر الشطر الثاني من السياسة المالية المتعلق بجانب النفقات العامة(الإنفاق الحكومي) أداة تستخدمها الدولة في زيادة الإنتاج وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي بالتوازن بين العرض والطلب.وإذ يحتل أهمية خاصة في الدراسات المالية والاقتصادية لأنه يعكس بدرجة كبيرة مدى فعالية الحكومة في التأثير على النشاط الاقتصادي وتطوره فزيادة دور الدولة والمهام الملقاة على عاتقها من خلال قيامها بالاستثمار في البنية التحتية و توفير مختلف الخدمات الضرورية للمجتمع, وتحقيق العدالة الاجتماعية يتطلب منها توفير موارد مالية ضخمة لتحقيق التنمية الاقتصاديةغير أن حجم الموارد المالية تختلف من دولة لأخرى ومن فترة لأخرى نفسها, مما يلزم عليها التوفير بالحجم المناسب لتغطية نفقاتها المختلفة وتنفيذ ميزانيتها السنوية إذ أصبح الإنفاق الحكومي من أهم السياسات الاقتصادية في ظل اقتصاد عالمي غير مستقر ومعرض بشكل كبير للصدمات الاقتصادية والمالية التي أصبحت تهدد الأنظمة الاقتصادية المختلفة.

مشكلة الدراسة:

يعتبر الإنفاق الحكومي أحد أدوات السياسة المالية التي تحقق من خلالها أهدافها الاقتصادية والاجتماعية لكن هنالك بعض المحددات التي تؤثر عليه , و تكمن مشكلة البحث في طرح السؤال الرئيسي, **ما هي أهمالمحددات التي تؤثرعلى الإنفاق الحكومي في السودان؟** و تتفرع منه مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية :

1- ما هو أثر الإيرادات العامة على الإنفاق الحكومي ؟

2- ما هو أثر الدين الخارجي على الإنفاق الحكومي ؟

3- ما هو أثر التضخم على الإنفاق الحكومي ؟

4- ما هو أثر عدد السكان على الإنفاق الحكومي؟

5- ما هو أثر الناتج المحلي الإجمالي على الإنفاق الحكومي؟

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية :

تنبع أهمية الدراسة من كونها تمثل إضافة لبنة جديدة للمكتبة العلمية وإثرائها بالمعرفة كذلك مساعدة متخذي القرار الاقتصادي في تبني سياسات اقتصادية لمعالجة الخلل في هذا الاتجاه،كذلك مساعدة الباحثين و المهتمين بهذا الشأن من خلال التعرف على أهم المحددات التي تؤثر على الإنفاق الحكومي في السودان, وإجراء دراسة قياسية للعوامل المفسرة له.

الأهمية العملية:

يشكل موضوع الدراسة أهمية بالغة منحيث المستويات المرتفعة والاتجاهات التي يسلكهاالأنفاق الحكومي خلال السنوات الماضية مما يستدعي دراستها و تحديد أهم المحددات المؤثرة والمفسرة حتى يسهل لواضعي السياسات الاقتصادية من وضع إجراءات و ضوابط للأنفاق الحكومي واقتراح حلول للسياسة في المستقبل.

أهداف الدراسة:

1-التعرف على أهم المحددات التي تؤثر علي الإنفاق الحكومي في السودان في الفترة (1990-2017).

2- بيان الملامح العامة للإنفاق الحكومي في السودان مع استعراض أنواعه وأسباب تزايده.

3- دراسة مفهوم الإنفاق الحكومي وأنواعه وأسباب الزيادة فيه.

4- قياس أثر محددات الإنفاق الحكومي في السودان.

فرضيات الدراسة

1- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات العامة و الأنفاق الحكومي.

2- توجد علاقة طرديةذات دلالة إحصائية بين الدين الخارجي والإنفاق الحكومي

3- توجد علاقة عكسيةذات دلالة إحصائيةبين التضخم و الأنفاق الحكومي.

4- توجد علاقة طرديةذات دلالة إحصائيةبين عدد السكان و الإنفاق الحكومي.

5- توجد علاقة طرديةذات دلالة إحصائيةبين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي؟

منهج الدراسة :

في الجانب النظري اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لتتبع الظاهرة محل الدراسة, بجانب استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة, أما في الجانب التطبيقي فاعتمدت الدراسة على أسلوب الاقتصاد القياسي في تقدير و تقييم المقدرات وفقا للمعاييرالاقتصادية الإحصائية والقياسية.

مصادر البيانات:

يعتمد البحث على المصادر الأولية و الثانوية المتمثلة في التقارير السنوية لبنك السودان المركزي والعرض الاقتصادي لوزارة المالية والجهاز المركزي بالإضافةللكتب والمراجع والدراسات السابقة والرسائل.

حدود الدراسة :الحدود المكانية: السودان الحدود الزمانية2017-1990:.

النموذج القياسي المقترح هو:

$$G = f(REV,DE,POP, INF, GDP)$$

الإنفاق الحكومي Government Spending

الإيرادات العامة Public Revenues

الدين الخارجي External Debt

معدل التضخم Inflation

معدل السكان Population

الناتج المحلي الإجماليGross Domestic Product

هيكل الدراسة:

يتكون البحث من أربعة فصول, يحتوي الفصلالأول الإطار المنهجي للبحث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث, الفصل الثاني يتناول الإطار النظري للإنفاق الحكومي الذي يتكون من ثلاثة مباحث, المبحث الأول مفهوم الإنفاق الحكومي وقواعده,المبحث الثاني أنواع الإنفاقالحكومي وأسباب تزايده,المبحث الثالث محدداتالإنفاق الحكومي, الفصل الثالث يتناول الإنفاق الحكومي في السودان.يتكون من أربع مباحث: المبحث الأول الملامح العامةللإنفاق الحكوميفي السودان المبحث الثاني يستعرض تصنيف الإنفاق الحكومي في السودان,المبحث الثالثأسباب تزايد الإنفاق الحكومي في السودان أما المبحث الرابع يستعرض محددات الإنفاق الحكومي في السودان,الفصل الرابع يتناول الدراسة القياسية ويتكون من ثلاث مباحث , المبحث الأول بناء وتوصيف النموذج والمبحث الثاني يشمل فحص وتقدير النموذج أما المبحث الثالث تقييم النموذجومناقشة الفرضيات ويختم البحث بالنتائج والتوصيات المقترحة.

المبحث الثاني :الدراسات السابقة:-

أولا:- الدراسات المحلية:-

1- إقبال أحمد علي الطيب (2008)

أن دراسة العلاقة السببية بين النفقات الحكومية والإيرادات الضريبية تعكس إلى أي مدى يعتمد العجز الحكومي على كل من الإيرادات الضريبية والنفقات الحكومية وتتمثل مشكلة الدراسة في معرفة نمط اتجاه أو طبيعة العلاقة السببية بين الإيرادات الضريبية والنفقات الحكومية باستخدام نموذج جرا نجر(1969) لإيجاد شاهد أو دليل عملي على اتجاهات العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الضريبية وتوضيح أيهما يسبب الأخر؟. وتهدف هذه الدراسة إلى تقديم دليل عملي لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين النفقات الحكومية والإيرادات الضريبية في السودان خلال الفترة(1970- 2004م) ولهذا استخدمت الدراسة نموذج جرا نجر السببي (1969) لمعرفة نمط وطبيعة العلاقة السببية بين المتغيرات قيد الدراسة.

تشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ذات اتجاه واحد تجري من النفقات الحكومية إلى الإيرادات الضريبية وتتضمن هذه النتائج أن النمو المضطرد للإنفاق الحكومي في السودان هو واحد من أسباب العجز مما يدل على أن العجز الحكومي متوقف على هيكلة كل من الإيرادات الضريبية والنفقات الحكومية وبناءا على هذه النتائج توصي الدراسة بتبني سياسات تؤدي إلى ضبط وترشيد الإنفاق الحكومي بغض النظر عن زيادة وتوسيع الشريحة الضريبية لا تقود إلى زيادة الإنفاق مع الأخذ في الاعتبار الصرف على الولايات وذلك بتنمية الموارد وتقليل الجزء المخصص للولايات من الإيرادات مع ومراقبة مصادر الولايات وتوجيهها توجيها سليما مع إزالة الفساد الموجود في الأجهزة المالية وتقديم التسهيلات اللازمة لتحفيز الاستثمار والتوسع في

النشاط الاقتصادي, كما توصي هذه الدراسة بضبط مصادر المعلومات لتسهيل عملية البحث العملي.

2- فتحية حسن الطاهر(2015م)

تناولت هذه الدراسة النفقات العامة في السودان دراسة تحليلية لأسباب ومصادر نمو النفقاتالعامة في الفترة (2002–1980). هدفت الدراسة إلى معرفة أسباب نمو النفقات العامة في السودان وذلك بتحليل هيكل النفقات والعوامل المؤثرة على نموها والتمييز بين النمو الحقيقي والظاهري لهذه النفقات, بجانب تتبع مصادر هذا النمو في النفقات العامة خلال الفترة (–1980) 2002. استخدمت الدراسة منهجي التحليل الوصفي والإحصائي عن طريق جمع البيانات ووصفها وتحليلها وبناء نموذج إحصائي يحتوي على المتغيرات التي تؤثر على النفقات العامة ومن ثم تقديره وتحليل نتائجه. وبتحليل هيكل النفقات العامة وفقا للتقسيم الاقتصادي.

توصلت الدراسة إلى أن جل الموارد العامة توجه إلى تغطية النفقات الجارية إذ بلغ متوسط الصرف عليها أكثر من 80% طول فترة الدراسة.بينما بلغ متوسط الصرف على التنمية حوالي 15%من جملة النفقات العامة الشيء الذي لا يفي بمتطلبات التطور الاقتصادي في بلد متنامي الأطراف متعدد الاحتياجاتكالسودان.هنالك عدة مصادر لنمو النفقات العامة منها الصرف على حكومات الولايات حيث تم إتباع الحكم الاتحادي مما أدى لزيادة النفقات العامة و كذلك الصرف على بند الدفاع والأمن فالصرف على الحرب في الجنوب وعلى العمليات العسكرية وتعمير ما دمرته الحرب وعلى برنامج السلام أدى لنمو النفقات العامة, مصدر أخر من مصادر نمو النفقات العامة هو الصرف على بند المصروفات الأخرى. توصلت الدراسة إلى أن زيادة الإيرادات أدت إلى زيادة النفقات العامة سواء كانت إيرادات ضريبية أو غير ضريبية متمثلة في

إيرادات البترول وأن ارتفاع الأسعار أدى إلى جعل معظم النمو في النفقات العامة نموا ظاهريا وليس حقيقيا, بالرغم من أن الزيادة السكانية والكوارث الطبيعية تعتبر نظريا من العوامل التي تؤثر على نمو النفقات العامة, فأنها عمليا لم تكن ذات تأثير كبير في نموها إلا أننا لا نستطيع أن نجزم بأنها ليست ذات أهمية في نمو النفقاتالعامة(الطاهر,2015م).

3- رحاب عبد الرحمن الساير(2015):

تناولت الدراسة دور الإنفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان (2013-2000) و تتمثل مشكلة الدراسة في ما هي العلاقة بين الإنفاق الحكومي الجاري والتضخم في السودان , وهل للسياسات التي اتبعتها الحكومة في مجال الإنفاق الجاري دور في تخفيض التضخم؟, إذ تهدف الدراسة في توضيح دور الإنفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان وعرض الوضع القائم للتضخم في السودان وكيفية معالجته بواسطة السياسة المالية والنقدية, استندت الدراسة على المنهج الإحصائي الوصفي والتحليلي

كانت أهم الفرضيات تنص على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي الجاري والتضخم وأن الزيادة الظاهرية في الإنفاق الحكومي الجاري والاعتماد على استيراد السلع من الدول المتقدمة كانت أهم أسباب تزايد معدلات التضخم في السودان , والإجراءات الإصلاحية التي اتبعتها الحكومة في مجال الإنفاق الحكومي الجاري أدت إلى زيادة معدلات التضخم وتوجيه الإنفاق العام للمجالات الإنتاجية والاحتراز في سياسة الأجور يقود إلى تخفيض معدلات التضخم وقد أظهرت أهم نتائج الدراسة على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي الجاري والتضخم في السودان وأن الزيادة الظاهرية للنفقات العامة والاعتماد على استيراد السلع من الدول المتقدمة كانت إحدى أسباب تزايد معدلات التضخم

والإجراءات الإصلاحية التي اتبعتها الحكومة في مجال الإنفاق الجاري أدت إلى زيادة معدلات التضخم وتوجيه الإنفاق العام للمجالات الإنتاجية والاحتراز في سياسة الأجور يقود إلى تخفيض التضخم ومن أهم توصيات الدراسة إستخدام السياسة المالية والنقدية بصورة فعالة لتقليل معدلات التضخم في السودان وترشيد الإنفاق العام وضبط الأداء المالي الحكومي وتقليل الإسراف وتوجيه الأنفاق العام إلى المجالات الإنتاجية التي تساهم في التنمية الاقتصادية وإحلال الواردات لتجنب التضخم المستورد.

4- هويدا الطيب بابكر(2016):

جاءت هذه الدراسة بعنوان مساهمة الإنفاق العام على البنية التحتية في نمو الاقتصاد السوداني خلال الفترة (2016-2004) رغم الجهود المبذولة لتطوير وإنشاء البنيات التحتية بالسودان إلا أنها ما زالت دون المستوى المطلوب مقارنة مع الدول النامية الأخرى والمتقدمة, جاء هذا البحث بغرض دراسة الإنفاق العام على البنية التحتية ومساهمته في النمو الاقتصادي في السودان (ممثلا في الناتج المحلي الإجمالي).تم استخدام المنهج الإحصائي بشقيه الوصفي والقياسي لقياس مستوى العلاقة بين الإنفاق العام على البنية التحتية والناتج المحلي الإجمالي وبيان وتوضيح دور الإنفاق العام على البنية التحتية ومساهمته في النمو الاقتصادي في السودان,تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مفهوم البنية التحتية ومراحل تطورها, وبيان توضيح أثر الإنفاق العام على البنية التحتية في النمو الاقتصادي ممثلا في الناتج المحلي الإجمالي والوقوف على مشاكل ومعوقات البنية التحتية والنمو الاقتصادي في السودان.

تتمثل فرضيات الدراسة في ثلاثة فرضيات: الفرضية الأولى وجود علاقة مباشرة بين الإنفاق العام على البنية التحتية والناتج المحلي الإجمالي, الفرضية الثانية: مشروعات البنية التحتية

أغلبها خدمية غير محفزة للقطاع الخاص بسبب ارتفاع تكاليفها وقلة العائد عليها مع طول فترة استردادها, الفرضية الثالثة: أنظمة التمويل الحديثة يمكن واثبت بطلان الفرضية الأولى وصلاحية كل من الفرضية الثانية والثالثة. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: عدم وجود علاقة مباشرة بين الأنفاق العام على البنية التحتية والنمو الاقتصادي, مشروعات البنية التحتية أغلبها مشاريع خدمية غير محفزة للقطاع الخاص بسبب ارتفاع تكاليفها وقلة العائد عليها مع طول فترة استردادها وأنظمة التمويل الحديثة تسهم إيجابا في مشروعات البنية التحتية.

من أهم توصيات الدراسة رفع نسبة الصرف على البنيات التحتية وتنويع مصادر تمويلها, خلق بيئة مناخ جاذب للاستثمار في مشروعات البنية التحتية كما يجب على الدولة وضع خارطة طريق لترتيب أولويات البنية التحتية والعمل على تنفيذها وفق الخطط الموضوعة.والعمل على زيادة وتنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي.

5- والي الدين فضل الله(2017):

تناولت الدراسة بالوصف والتحليل أثر الإنفاق العسكري على بعض المتغيرات الاقتصادية ممثلة في التضخم,المديونية الخارجية, التنمية الاجتماعية, الناتج المحلي الإجمالي, الإنفاق العام في السودان للفترة (19932013 –م) باستخدام الأساليب الإحصائية الحديثة كبرنامج Eviews ونماذج تصحيح الخطأ واختبار white test وقد تمثلت مشكلة الدراسة في أن الإنفاق العسكري في السودان كان في تزايد على حساب الجوانب الإنفاقية الأخرى خاصة جانبي الصحة والتعليم وجانب الخدمات, مما أدى إلى تدهور هذه القطاعات الحيوية وانعكس هذا التدهور سلبا على مختلف الجوانب الاقتصادية ومستويات المعيشة لدى السكان, وتعود أهمية الدراسة لكونها تعالج موضوعا مهما في الاقتصاد السوداني لم يحظ باهتمامات الباحثين من جهة ومن جهة أخرى فإن

الاقتصاد السوداني يمر بمرحلة تقتضي تخفيض الإنفاق العسكري وبالتالي فإن هذه الدراسة يمكنها إلقاء الضوء على ما يتركه ذلك من أثار على قطاعات الاقتصاد المختلفة.وهدفت الدراسة إلى معرفة أثر الإنفاق العسكري على المتغيرات المذكورة آنفا ومن ثم معرفة مدى مساهمة هذه الآثار في واقع الاقتصاد السوداني وانعكاسها على عملية التنمية الاقتصادية بصورة عامة.

افترضت الدراسة أن للنفقات العسكرية آثار سالبة على الاقتصاد السوداني من واقع أنها قد كانت في معظمها نفقات حربية موجهة لخدمة المجهود الحربي وليس لزيادة التراكم الرأسمالي, أن الإنفاق العسكري يساعد في خفض معدلات الناتج المحلي الإجمالي, هذا فضلا عن دوره الكبير في زيادة الإنفاق العام وتفاقم المديونية الخارجية والداخلية وما يتبع ذلك من مشكلات في زيادة حدة التضخم والتبعية السياسية والاقتصادية للخارج, وللوصول إلى نتائج فقد اتبعت الدراسة منهجية نظرية وصفية وتحليلية قياسية أجرت الاختبارات الإحصائية الحديثة لبيانات النموذج القياسي المستخدم باستخدام اختبار ديكي فولر المدمج وفيليبس بيرون وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات أهمها, أنه على الرغم من ضرورة الإنفاق على المؤسسة العسكرية والوحدات التابعة لها إلا أن تأثير الإنفاق العسكري على معدلات النمو الاقتصادي كان سلبيا,حيث كانت العلاقة بينه والناتج المحلي الإجمالي والتنمية الاجتماعية علاقة عكسية, بينما تؤدي زيادته إلى زيادة الإنفاق العام والدين العام واستنادا لهذه النتائج فإنه من المهم خفض وترشيد الإنفاق العسكري من خلال اتخاذ الإجراءات التي تضمن موائمته مع الحاجة الفعلية ومن خلال العمل على وصول إلى حالة سلام دائم مع تحسين إنتاجيته لتحقيق الأهداف الأمنية والتنموية معا, فإن ذلك سترتب عليه توجيه هذه الموارد لغايات إنتاجية تساهم في زيادة حجم الاستثمار و ترتقي بمعدلات الاقتصاد القومي وترفع من مستويات المعيشة لدى السكان.

ثانيا:- الدراسات الأجنبية

1- محمد العقاب (2019م)

تناولت الدراسة محددات الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة(2017-1980), تتمثل مشكلة الدراسة في أن الأنفاق العام يتحدد بعدة عوامل بالتالييمكن صياغة الإشكالية بما هي أهم العوامل المؤثرة على حجم الأنفاق العام في الجزائر.تهدف الدراسة إلى معرفة محددات الأنفاق العام من خلال معرفة نوع طبيعة العلاقة بين الأنفاق الحكومي و أهم محدداته للوقوف على الاتجاهات التي يسلكها مما يسهل لواضعي السياسة الاقتصادية اختيار الأدوات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة, اعتمدت الدراسة على الأسلوب التحليلي بشقيه الوصفي و الكمي بما يتلاءم مع طبيعة الموضوع.

توصلت الدراسة إلى أن الجباية البترولية و الناتج المحلي الإجمالي لهما دور كبير في تحديد حجم الإنفاق الحكومي وأنهما المحددان الأساسيان للأنفاق العام.أوصت الدراسة بترشيد الأنفاق العام من خلال وضع القرارات و السياسات الصارمة كتخفيض الإنفاق على القطاعاتغير ضرورية إيقاف المشاريع الكمالية كبناء الملاعب والملاهيوغيرها, محاولة تنويع مصادر الإيرادات وتوجيه الإنفاق نحو المشاريع الاستثمارية والإنتاجيةالتي تساعد في زيادة هذا الإنفاق مستقبلا, و محاولة تنويع الصادرات خارج المحروقات(العقاب,2019م)

2- سليم سليمان(2018م)

جاءت الدراسة بعنوان محددات الإنفاق العام في بعض الدول العربية خلال الفترة (2000-2014)تتمثل إشكالية الدراسة في طرح السؤال الأسئلة التالية, ما هي أهم النظريات التي تعمل على تفسير ظاهرة الأنفاق العام للحكومات المركزية بشكل عام وهل ساهم الإيراد كنسبة من

الناتج المحلي الإجمالي بتعزيز اتجاهات الزيادة في نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي أم أن الأنفاق العام كان مستقلا عن الإيراد العام؟, وما هو حجم تأثير الدين العام الناتج عن العجز في الموازنة على الأنفاق العام كنسب من الناتج المحلي الإجمال وهل أدت نسب الدين الذي كان مرتفعا خلال السنوات الماضية بالضرورة في تقليص حجم الأنفاق العام لهذه الدول؟.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة محددات الأنفاق العام في كل من الأردن و لبنان والمغرب وتونس ومصر خلال الفترة (م2014-2000)باستخدام منهجية التحليل النظري والكمي القياسيوتطبيق البيانات المدمجة Panel Data لسلسلة طويلة.من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن كل من الإيراد العام و الدين العام بالإضافة لمعدل التضخم و معدل النمو السكاني تعتبر أهم المحددات التي تحكم التوسع في الإنفاق العام للدول المدروسة, كما أن نتائج التحليل لم تعطي دلائل على وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق العام في تلك الدول , أوصت الدراسة بعدم اللجوء إلى أساليب مباشرة ذات عواقب سلبية على الاقتصاد وذلك باللجوء إلى اقتصاص جزء من الإنفاق العام لمواجهة العجز في الميزانية كحل سهل و مباشر خاصة و أن الغالبية العظمى من هذا الإنفاق الذي تتم إزالته هو إنفاق رأسمالي بالدرجة الأولى بالتالي لابد من معالجة عجز الموازنة بأساليب أخرى.ومحاولة التخلص من المشاكل المالي التي تمثل عائقا أمام التوسع في الأنفاق كالعجز في الموازنة وتراكم الدين العام(سليمان,2018م).

3- مجلخ سليم وليد بشيشي (2018م)

جاءت الدراسة بعنوان أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2016-1970) تكمن مشكلة الدراسة في تزايد النفقات العامة المسجلة في الجزائر في السنوات الأخيرة وعجز الدولة عن احتوائها و التحكم فيها خاصة في ظل الأزمة المالية التي

تعيشها اليوم و الناتجة عن انهيار أسعار البترول كما تبرز مشكلة الدراسة في تعدد واختلاف العوامل والمتغيرات الرئيسية المؤثرة المفسرة لتزايد النفقات العامة تحديد نموذج قياسي يفسر تأثير بعض المتغيراتالاقتصادية على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (م2016-1970). اعتمدت الدراسة في الجزائر على المنهج الوصفي التحليلي لملائمة طبيعة الموضوع من خلال وصف متغيرات الدراسة تحليل أثار المتغيرات المفسرة على المتغيرالتابع وفي الجانبالتطبيقي.

اعتمدت الدراسة على الأسلوب الكمي الإحصائي القياسي من أجل إجراء الدراسة القياسية تحديد النموذج الأمثل لتفسير المشكلة و تحديد أثر وعلاقة واتجاه المتغيرات المفسرة على المتغير التابع و ذلك بالاعتماد على البرنامج الإحصائيEviews .توصلت الدراسة إلى أن زيادة النفقات العامة في الجزائر هي زيادة ظاهرية وليس حقيقية بالتالي فهي لا تنعكس على رفاهية الأفراد ولا على تطوير الاقتصاد الوطني(سليم,2018).

4- جلول شويرب (2017م)

جاءت الدراسة بعنوان محددات الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة(2014-1980)

تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الجوهري ما هي أهم العوامل المحددة لحجم الإنفاق الحكومي في الجزائر؟, إذ تهدف الدراسة لمحاولة نمذجة العلاقة بين حجم الإنفاق الحكومي وأهم العوامل المفسرة له وكل ذلك حتى يسهل لواضعي السياسات الاقتصادية معرفة تأثير إجراءاتهم المختلفة على حجم الإنفاق الحكومي بغية اقتراح حلول توصيات من شأنها أن تساعد في رسم مضامين السياسة الإنفاقية المستقبلية والحفاظ على التوازنات المالية للدولة . قامت الدراسة على عدة فرضيات تتمثل في وجود علاقة خطية بين الأنفاق الحكومي المتغيرات الاقتصادية وغيرالاقتصادية المفسرة له,أن الإيرادات النفطية هي المحدد الأساسي لحجمالإنفاق الحكومي

ولكن ليس الوحيد فهنالك عوامل أخرى تؤثر على الإنفاق الحكومي و لو بدرجة أقل من الإيرادات النفطية, لم تؤثر تذبذبات معدل التضخم بشكل كبير على حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر.

توصلت الدراسة إلى وجود أثر موجب ومعنوي للجباية البترولية, الجباية العادية و سعر الصرف, الصادرات, عمق النظام المالي على الإنفاق الحكومي, ووجود أثر سالب ومعنوي لرصيد الميزانية على الإنفاق الحكومي.وأوصت الدراسة بتنويع مصادر الإيرادات وعدم الاعتماد على الجباية البترولية والتي تعتمد على أسعار البترول والتي تتميز بعد الاستقرار وأيضااستثمار الفوائض المالية المحققة في مشاريع منتجة من أجل ضمان موارد مالية جديدة وزيادة الصادرات خارج المحروقات لتوفير موارد مالية أكثر استقرار(شويرب, 2017م).

5- عزيزة محمد عبدا لله(2015م)

جاءت الدراسة بعنوان أثر الدين العام على الإنفاق الحكومي في فلسطين,تهدف هذه الدراسة إلى تحديد حجم الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي للتعرف على مؤشرات المديونية في فلسطين وتحديد أثر الدين العام على الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والتطويري وافترضت الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية حجم الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي و حجم النفقات الجارية والتطويرية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.استخدمت الدراسة المنهج الوصفي و التاريخي و ذلك بالاستناد إلى البيانات والإحصاءات الرسمية حيث اعتمدت أيضا على بيانات لسلسلة زمنية للفترة 2013-1997.وتوصلت الدراسة أنه كلما ارتفعت نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي ارتفع حجم النفقات الجارية كنسبة من الناتج المحلي, وكلما ارتفعت نسبة حجم الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي انخفض حجم النفقات التطويرية كنسبة من الناتج

المحلي الإجمالي.أوصت الدراسة بضرورة توجيه القروض إلى مشاريع تطويرية وضمان الشفافية والمساءلة في إدارة الدين العام وترشيد الإنفاق الحكومي وضرورة نشر كافة التفاصيل والجداول المتعلقة بالدين العام وحجم أقساط القروض والفائدة(عبدا لله, 2015م).

6- Usenobong F. Akpan (2013م)

جاءت الدراسة بعنوان محددات الإنفاق الحكومي على المدى الطويل في نيجيريا باستخدام نموذج خطي متعدد وطريقة المربعات الصغرى(ols) لتقديره من خلال بيانات سنوية للفترة (م2010-1960)وتوصلت إلى النتائج التالية:

أ- تدفق المساعدات الخارجية يساهم في التوسع في النفقات الحكومية الجارية على حساب الإنفاق الحكومي الرأسمالي.

ب- خدمة الدين يقلل من حجم مكونات النفقات الحكومية في المدى الطويل

ج- الإيرادات هي المحدد الرئيسي الذي يفسر نمو الإنفاق الحكومي في المدى الطويل

د- الانفتاح التجاري لديه علاقة سلبية على النفقات الحكومية في المدى الطويل

ه- زيادة عدد السكان(معظمها في المناطق الحضرية) يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي

و- ترتبط فترة الانتخابات مع إنفاق حكومي استهلاكي أعلى(2013م,AKpan).

7- S.OKAFORAND AND O.EIYA (2011م)

تطرقت هذه الدراسة إلى محددات نمو الإنفاق الحكومي في نيجيريا خلال الفترة(1999-2008)من خلال أربعة مؤشرات اقتصادية (التضخم, الدين الحكومي, إيرادات الضرائب,

السكان) و باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS لتقدير النموذج القياسي توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت فيما يلي:

أ- معدل التضخم لديه علاقة سلبية مع إجمالي الإنفاق الحكومي.

ب- عدد السكان لديه علاقة ايجابية مع إجمالي الإنفاق الحكومي.

ج- الدين الحكومي لديه علاقة إيجابية مع إجمالي الإنفاق الحكومي.

د- عائدات الضرائب لديه علاقة إيجابية مع إجمالي الإنفاق الحكومي(O.EIYA,2011)

8- أيمن العشعوش(2010م)

جاءت الدراسة بعنوان محددات الإنفاق الحكومي في سوريا,تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن أهم العوامل التي تؤثر في مسيرة الإنفاق الحكومي في الجمهورية العربية السورية منذ عام 1970 إلى عام 2005 ولقد تم تضمين مجموعة من المتغيرات التفسيرية التي يمكن أن تشرح التقلبات في الإنفاق الحكومي وتشمل بعض المتغيرات كالناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم و مستوى السيولة ومتغيرات ديمغرافية أخرى كالتعداد العام للسكان ودرجة التحضر ودرجة الانفتاح الاقتصادي. بينت نتائج الانحدار الخطي لمتغير الإنفاق الحكومي على المتغيرات التفسيرية أن معلمات النموذج المقدرة تتفق إلى حد بعيد مع النظرية الاقتصادية.بينما أوضحت نتائج استقرار السلاسل الزمنية وجود جذر الوحدة في بعض متغيرات الدراسةوعدم وجوده في متغيرات أخرى وبالتالي تم استخدام طريقة التكامل المشترك للسلاسل الزمنية ونموذج تصحيح الخطأ. حيث بينت هذه الطريقة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغير الإنفاق الحكومي ومتغيرات الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم و إجمالي عدد السكان ومعدل التحضر. كما

تبين من خلال هذه الدراسة وجود علاقة سببية (معنى سببية كرا نجر) باتجاه واحد بين الإنفاق الحكومي ومتغيرات الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان و معدل التحضر باستخدام برنامج التحليل القياسي Eviews(العشعوش,2010م)

التعليق على الدراسات السابقة

الدراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
دراسة العلاقة السببية بين النفقات الحكومية والإيرادات الضريبية في السودان (1970-2004)	دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والإيرادات	الفترة الزمنية وجود متغيرات أخرى
دور الإنفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان (2000-2013)	دراسة نوع من أنواع الإنفاق أثره على التضخم	أثر التضخم على الإنفاق الحكومي ككل إضافة للفترة الزمنية وبعض المتغيرات
مساهمة الإنفاق العام على البنية التحتية في نمو الاقتصاد السوداني (2004-2014)	تحديد الاتجاه العام للإنفاق الحكومي في السودان	محددات الإنفاق العام في السودان
أثر الإنفاق العسكري على بعض المتغيرات الاقتصادية(1993-2013)	تشابهت الدراستان في بعض المتغيرات المستقلة	الفترة الزمنية ومحتوى الدراسة
محددات الإنفاق العام في الجزائر (1980-2017)	دراسة أهم العوامل المؤثرة على حجم الإنفاق العام	الفترة المكانية و المتغيرات
محددات الإنفاق العام في بعض الدول العربية (2000-2014)	دراسة العوامل المحددة للإنفاق العام	الفترة الزمانية والمكانية و المتغيرات
أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على النفقات العامة في الجزائر (1970-2016)	دراسة أهم العوامل المؤثرة والمفسرة للنفقات العامة	الفترة المكانية والمتغيرات
محددات الإنفاق الحكومي في الجزائر (1980-2014)	نمذجة العلاقة بين حجم الإنفاق الحكومي والعوامل	الفترة الزمانية والمكانية والمتغيرات

	المفسرة له	
النفقات العامة في السودان (أسباب ومصادر نمو النفقات العامة (1980-2017)	دراسة العوامل المؤثرة على النفقات العامة	إضافة متغيرات جديدة كالدين الخارجي والناتج المحلي الإجمالي
أثر الدين العام على الإنفاق الحكومي في فلسطين (1993-2013)	تحديد حجم الدين العام بشقه الخارجي على الإنفاق الحكومي	الفترة الزمانية والمكانية والمتغيرات
محددات الإنفاق الحكومي في المدى الطويل في نيجريا (1960-2010)	دراسة العوامل المحددة للإنفاق الحكومي	الفترة الزمانية والمكانية
محددات نمو الإنفاق الحكومي في نيجريا (1999-2008)	تحديد العوامل المحددة والمؤثرة لنمو الإنفاق الحكومي	الفترة الزمانية والمكانية
محددات الإنفاق الحكومي في سوريا (1970-2005)	أهم العوامل التي تؤثر في مسيرة الإنفاق الحكومي	الفترة الزمانية والمكانية والمتغيرات

تشابهت الدراسة مع بعض الدراسات السابقة في دراسة العوامل المحددة والمؤثرة على الإنفاق الحكومي واختلفت مع الدراسات في المتغيرات والحدود الزمانية والمكانية.

الفصل الثاني

مفهوم الإنفاق الحكومي

المبحث الأول: مفهوم الإنفاق الحكومي وقواعده

المبحث الثاني: أنواع الإنفاق الحكومي وأسباب تزايده

المبحث الثالث: محددات الإنفاق العام

المبحث الأول:- مفهوم الإنفاق الحكومي وقواعده:

أولا :- تطور مفهوم النفقات العامة:

انعكس تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي على تطور مفهوم المالية العامة وبالتالي مفهوم النفقات العامة للدولة, فقد اختلف هذا المفهوم في ظل الدولة المتدخلة عن المفهوم الذي كان في ظل الدولة الحارسة.

1- المفهوم التقليدي للنفقات العامة

كان الفكر الاقتصادي في ظل الدولة الحارسة يتضمن إقصاء الدولة للتدخل في كافة الأنشطة الاقتصادية, إلا أن مهامها التقليدية انحصرت في الدفاع عن أرض الوطن والأمن الداخلي, و تحقيق العدالة و التوفير في نفقات الحكومة وعدم زيادتها عن قدر معين لأن الزيادة تعني تدخل الدولة وبالتالي التقليل من الحرية الاقتصادية التي يتميز بها النشاط الاقتصادي في ذلك الوقت**(أحمد عبد السميع, 2012, ص44)**. وكذلك الحياد التام الذي تتصف به النفقة العامة, أي هذه النفقة لابد أن توجه إلى الأنشطة التقليدية فقط علاوة على البحث عن الموارد التي تغطي هذه النفقات دون عجز أو فائض, لأن العجز سيؤدي إلى الحد من تحقيق هذه الأهداف, أما الفائض فيعني إرهاق المواطنين بمزيد من الضرائب التي تثقل كاهلهم وهو ما يتعارض مع مبدأ حياد الدولة في النشاط الاقتصادي.

خلاصة الأمر أن الاقتصاديين لم يتطرقوا لتحليل النفقة العامة, ولم يهتموا بآثارها الاجتماعية التي تحققت في ظل المرافق التقليدية, بالإضافة إلى عدالة توزيع الأعباء العامة على كافة المواطنين حيث تتجه الدولة لتحديد نفقاتها بكل دقة و تحديد التمويل اللازم لها عن طريق

الضرائب والتي كانت تفرض بشروط معينة تحد من سلطة الدولة في فرض ضرائب جديدة ولما كان الأمر كذلك فلابد أن يوزع الوعاء الضريبي بما يحقق العدالة بين أفراد المجتمع.

2- المفهوم الحديث للنفقات العامة

كان لظهور الكساد العظيم في ثلاثينات القرن الماضي وفشل النظرية التقليدية التي كانت أن الاقتصاد قادر على تحقيق توازنه من تلقاء نفسه أدى ذلك إلى ظهور نظريات حديثة بديلة تحقق هذا التوازن بأسلوب اقتصادي علمي, فقد أكد جون مينارد كينز بأن سبب هذا الكساد هو انخفاض معدل الطلب الكلي, وذلك لابد من أن تتدخل الدولة بالإنفاق العام من أجل تنشيط حجم الطلب الكلي وذلك بزيادة معدل الاستثمار القومي الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة وبالتالي انخفاض معدل البطالة واتجاه الاقتصاد نحو التشغيل الكامل, ومن ذلك الحين وتدخل الدولة في زيادة مستمرة ولم يعد دور الدولة قاصرا على تحقيق التوازن بل أصبح دور الدولة أكثر فعالية والتي يتضمن زيادة الإنتاج في أوقات الكساد والحيلولة دون ارتفاع مستوى الأسعار, المحافظة على القوة الشرائية للنقود أثناء التضخم, انخفاض معدل البطالة وأخيرا تحقيق الاستقرار الاقتصادي فإحداث نشاط في حجم الطلب الكلي لن يتحقق إلا من خلال زيادة الإنتاجية إلى الحد الذي يحقق توازن بين كل من الطلب والعرض الكلي وبالتالي توازن مستوى الأسعار و عدم ارتفاعها, كما أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود الأمر الذي يجعل الدولة تزيد من إنفاقها لتعويض انخفاض هذه القوة, كما أن زيادة الإنتاجية تؤدي لزيادة الطلب على العمالة وبالتالي انخفاض معدل البطالة, ولاشك أن تحقيق ذلك كله يساعد على الاستقرار الاقتصادي. وعلى أثر زيادة التوسع في النشاط الاقتصادي وتطوره اتجهت الدولة إلى زيادة الإنفاق العام من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ثانيا : تعريف النفقات العامة

تعرف النفقة العامة بأنها مبلغا من المال يغلب عليها الطابع النقدي الذي يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام يتعلق بأهداف الدولة العامة الاقتصادية والاجتماعية و السياسية ويتبين لنا من خلال هذا التعريف العناصر الأساسية للنفقة بأنه:-

1. **المبلغ النقدي:** تنفق الدولة مبالغ نقدية للحصول على ما يلزمها من سلع وخدمات و إنفاق المبالغ النقدية الأسلوب الاعتيادي لحصول الدولة على احتياجاتها و سداد ما يستحق عليها فوائد و أقساط الدين العام(**محمد خير العكام2018,ص33**).وقديما كانت الدولة وما تملكه من سلطة تحصل على احتياجاتها قسرا و بدون مقابل كما هوالحال مع استيلاء الجبري وغيرها من الأساليب الغير النقدية, ولكن التطور الاجتماعي و انتشار المبادئ الديمقراطية قلل من هذه الظاهرة.
2. **تصدر عن الدولة أو إحدى هيئاتها:**حيث تشمل نفقات الهيئات المحلية و مؤسسات الدولة ونفقات المشروعات العامة ولا يمن ذلك أن هذه المشروعات تخضع في إدارتها لتنظيم تجاري بقصد تحقيق الربح, لأن ذلك لا يزيل عنها صفتها كجهاز من أجهزة الدولة يقوم بنشاط متميز بقصد تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية و هذا التوسع في تعريف النفقة العامة جاء نتيجة لتطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وتبعا لذلك تعتبر النفقة العامة تلك النفقات التي تقوم بها الدولة بصفتها السيادية إضافة إلى النفقات التي تقوم مؤسساتها في المجال الاقتصادي.وعلى من ذلك لا تعتبر النفقة العامة التي يقوم بها الأفراد أو المشروعات الخاصة حتى ولو كان المقصود بها تحقيق نفع عام, فالتبرعات التي يقدمها أفراد المجتمع لتبليط الطرق أو إنشاء المستشفيات أو المدارس لا تعد من النفقات العامة.

3. **النفقة العامة يقصد بها تحقيق نفع عام:**

إذ تلعب العوامل و الاعتبارات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية في هذا المجال دورا رئيسيا حيث أن تقدير الدولة للمنافع العامة يأتي انعكاسا لكل من طبيعة النظام السياسي و الاقتصادي و مستوى التقدم الحضاري الذي حققه المجتمع, لذلك يختلف أمر تحديد الحاجات العامة و ما يحققه إشباعها من منافع عامة باختلاف فلسفة الدولة, وأن الحاجات العامة يتطلب إشباعها تضامن جهود المجتمع بأسره وذلك إما لعدم إمكانية تجزئة مثل هذه الخدمات(كالدفاع) وأما لنتيجة لعدم كفاية الجهود الفردي لإشباع بعضها رغم إمكانية تجزئتها (كالتعليم والصحة) الأمر الذي يتطلب من الدولة ضرورة إشباعها لما ينطوي عليه من نفع عام ولا تعتبر النفقة عامة تلك التي تعود بالنفع على فئة معينة من الأفراد ففي هذا انحراف عن تحقيق إشباع الحاجات العامة و يعتبر اختلالا لمبدأ مساواة الجميع إمام الأعباء العامة **(محمد طاقة وآخرون, 2007,ص33).**

ثالثا : قواعد الإنفاق الحكومي

حتى تتمكن النفقات من تحقيق الآثار والأهداف المنتظرة منها في تلبية الحاجات العامة فإن ذلك يتطلب تحقيق أكبر حجم ممكن من المنفعة مستعملة في ذلك أداء الاقتصاد في النفقات مع الأخذ في الحسبان أهمية ضرورة وجود طرق من أجل الرقابة التي تضمن توجيه النفقات نحو أبواب ذات المصلحة الشاملة لأفراد الشعب دون تبذيرها في غير تلك المصلحة, وأن للنفقات العامة قواعد أساسية من أهمها أن النفقة ذات منفعة عامة, كما تتميز النفقة العامة بقاعدة الاقتصاد, و قاعدة الترخيص بالإضافة إلى قاعدة الرقابة **(دغمان زبير, 2017,ص37).**

1- قاعدة المنفعة :

يقصد بقاعدة المنفعة أن يكون الغرض من الإنفاق العام دائما تحقيق أكبر منفعة ممكنة, وتعتبر هذه القاعدة قديمة في الفكر الاقتصادي ومحل اتفاق بين الكتاب سواء التقليدين أو الحديثين. و قاعدة المنفعة أمر بديهي إذ لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بحجم الفوائد المترتبة عليها وبذلك فإن قيام الدولة بالنفقات العامة في ميدان معين دون الحصول على منفعة تعود على الأفراد منها معناه أن هذه النفقات العامة لا مبرر لها.

والمقصود بتحقيق الفائدة أو المصلحة العامة أن لا يتم تخصيص النفقة العامة لمصالح ذاتية لبعض الأفراد أو لبعض شرائح المجتمع على حساب أخرى لما يتمتع به من نفوذ سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي كما يقصد أيضا أن يتم الإلمام بالاحتياجات الإجمالية الحقيقية للمصالح العمومية لتقدير احتياجات كل مصلحة أو مرفق وكل باب من أبواب النفقات على ضوء احتياجات كل المصالح. كما يجب أن توزع اعتمادات النفقات بحيث تكون المنفعة المترتبة على النفقة الحدية في كل وجه من أوجه الإنفاق متساوية للمنفعة المترتبة على النفقة الحدية في الأوجه الأخرى, وأن تكون المنفعة المترتبة على النفقة الحدية في كافة أوجه الإنفاق مساوية للمنفعة المترتبة على النفقة الحدية للدخل المتبقي في يد الأفراد بعد الدفع للتكاليف العامة كضرائب من جهة أخرى وهذا يعد تطبيقا لقاعدة توازن المستهلك**(زبير,ص38)**.

2. قاعدة الاقتصاد :

ترتبط هذه القاعدة بموضوع المنفعة حيث أن هذه الأخيرة بديهيا تأخذ الزيادة كلما نقصت النفقات إلى أقل حجم ممكن لذا وجب على السلطات العمومية الاحتياط من التبذير لما قد يسببه ذلك من ضياع لأموال ضخمة دون أن تولد أي قيمة مضافة أو تحمل أي منفعة إلى جانب كل هذا فإن

عدم اقتصاد السلطات المالية للمبالغ المالية الموضوعة تحت تصرفها في إطار الميزانية العامة للدولة يدفع على بذور مظاهر سلبية في المجتمع من بينها انعدام ثقة الشعب في مؤسسات الدولة واتساع رقعة التهرب أو الغش الضريبي.أي أنه يعني استخدام أقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة أو الخدمات . و يمكن تعديد مظاهر التبذير وعدم الانضباط المالي في كل دول العالم خاصة البلدان السائرة في طريق النمو نتيجة نقص أو غياب رقابة سياسية فعالة و تأخذ هذه المظاهر صور على سبيل المثال اقتناء أدوات و لوازم للحكومة فوق ما تحتاج إليه فعلا من استئجار المباني والسيارات بدلا من شرائها...الخ.

3. قاعدة الترخيص:

تخضع النفقة لإذن مسبق من الجهة المختصة وهذا الإذن قد يختص بتقريره البرلمان على النطاق المركزي أو الهيئات المحلية ضمن حدود اختصاصها الزماني أو المكاني. تعد قاعدة الترخيص مظهرا من مظاهر الاختلاف بين النفقات العامة والنفقات الخاصة و ذلك لأن الأولى هي الوحيدة التي تخضع للإذن المسبق من الجهات المعينة و يتم الحصول على هذا الترخيص وفقا لإجراءات معينة.أما النفقات الخاصة فيكفي أن تصدر ممن يملك حق الإنفاق فيها (الفرد أو الشركة الخاصة) دون الحاجة إلى إذن مسبق**(بيداري محمود,2014,ص15)**.

4- قاعدة الرقابة:تأخذ قاعدة الرقابة على الإنفاق العام ثلاث أشكال تتمثل في الأتي:-

أ- رقابة إدارية وهي رقابة تقوم بها عادة وزارة المالية عن طريق موظفيها العاملين في مختلف الوزارات والهيئات العامة و مهمتهم الأساسية هي عدم السماح بصرف أي مبلغ إلا إذا كان له اعتماد مخصص في الموازنة العامة وفي حدود الاعتماد وهذه رقابة سابقة على الإنفاق.

ب- رقابة محاسبية مستقلة و مهمتها التأكد من أن جميع عمليات الإنفاق قد تمت على الوجه القانوني وفي حدود قانون الموازنة العامة والقواعد المالية النافذة, وهذا النوع من الرقابة قد تكون سابقة للصرف أو لاحقة عليه **(دغمان زبير,ص40)**.

ج- رقابة برلمانية و تتولاها السلطة التشريعية بمالها من حق السؤال أو الاستجواب والتحقيق البرلماني سحب الثقة من الوزير أو من الوزارة كلها, و تظهر هذه الرقابة بصورة واضحة عند اعتماد الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة (الميزانية الختامية) أمام البرلمان.

المبحث الثاني:- تقسيمات الإنفاق الحكومي وأسباب تزايدها

أولا : تقسيمات الأنفاق الحكومي

تتعدد أنواع النفقات العامة و يزداد تنوعها مع تزايد نشاط الدولة وتدخلها في الحياة العامة للأفراد, فقد عرف العرف بين الكتاب الاقتصاديين على تقسيمها إلى مجموعتين رئيستين هما:

المجموعة الأولى : التقسيمات العلمية (التقسيمات الاقتصادية)

المجموعة الثانية :التقسيمات الوضعية

المجموعة الأولى:- التقسيمات العلمية (التقسيمات الاقتصادية)

تقوم التقسيمات العلمية للنفقات العامة على معايير اقتصادية بهدف معرفة آثار هذه النفقات على الحياة الاقتصادية للجماعة أي على الاقتصاد القومي و آثارها على بعض القطاعات الاقتصادية ولذلك سميت أيضا بالنفقات الاقتصادية, وأهم التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة التي اعتاد الكتاب الاقتصاديين والماليين على إتباعها هي**(خديجة الأعسر,2016,ص80)**:

- النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية
- النفقات العادية والنفقات غير العادية
- التقسيم الوظيفي للنفقات العامة

1- النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية:

تم تقسيم النفقات العامة من حيث تأثيرها على الدخل القومي إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية, وأهم معايير التفرقة بين النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية هي :

أ- معيـار المقابـل ويقصد بـه أن النفقة العامة تعتبر حقيقية لأنها تحصل في مقابلها على خدمات تعليمية وخدمات صحية, أما إعانات الإنتاج فهي نفقات تحويلية لأنها تتم بدون مقابل.

ب- معيار الزيادة المباشرة في الإنتاج القومي: حيث تعتبر النفقات حقيقية إذا أدت لاستخدام الدولة لجزء من موارد المجتمع لإنتاج سلع و أداء خدمات بهدف إشباع الحاجات العامة مما يحدث زيادة مباشرة في الإنتاج حيث يتم خلق دخول للأفراد الذين يتلقون المقابل النقدي من الدولة, أما النفقات التحويلية فهي لا تستلزم الاستخدام المباشر لجزء من موارد المجتمع بالتالي لا تؤدي لزيادة مباشرة في الإنتاج القومي.

ج- معيار من الذي يقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع: فإذا كانت الدولة هي التي تقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع تعتبر نفقة حقيقية, أي إذا كانت التي تستخدم القوة الشرائية للنقود للحصول على السلع والخدمات مثل قيامها بدفع أجور و مرتبات العمال والموظفين.أما إذا كان الأفراد هم الذين يقومون بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع فتعتبر النفقة تحويلية. تنقسم النفقات الحقيقية إلى نفقات جارية ونفقات استثمارية كما في الأتي:-

أ- نفقات جارية وهي التي تصرف في وجوه يستلزمها سير الإدارة الحكومية واستمرارها **و** غايتها الحصول على سلع و خدمات ضرورية لتسيير المصالح العامة, لذلك يزداد حجم هذه النفقات مع اتساع وظائف الدولة

ب- نفقات استثماريةوهي التي تستهدف تحقيق زيادة في الموجودات الثابتة للمجتمع, لذلك يتوسع حجم هذا النوع من النفقات في الدول النامية**(العكام,ص45)**.

كما تنقسم النفقات التحويليةإلى نفقات اقتصادية واجتماعية ومالية كما في الأتي:-

أ- النفقات الاقتصاديةوتتمثل في النفقات التي تدفعها الدولة لتخفيض أسعار السلع الضرورية لتصبح في متناول أيدي فئات محدودي الدخل.

ب- النفقات الماليـةو تتمثل في النفقات التي تدفعها الدولة لسداد أقساط الدين العام وفوائده وتحتل نسبة كبيرة من إجمالي النفقات التحويلية في الدول النامية لتفاقم مشكلة الدين العام في هذه الدول.

ج- النفقات الاجتماعية و تتمثل في مدفوعات الإعانات النقدية التي تدفعها الدولة مباشرة إلى بعض الأفراد أو الفئات لتحقيق قدر من التوازن الاجتماعي مثل التأمينات الاجتماعية و تعويضات البطالة والمرض والعجز والشيخوخة.

توجد بعض أنواع من النفقات العامة تثير الجدل من حيث اعتبارها نفقات حقيقية أم نفقات تحويلية كما يتضح من الحالات الآتية **(الأعسر,ص82).**

أ- المعاشات: إذ يرى بعض الاقتصاديين أن المعاشات تعتبر نفقات تحويلية لأن أصحاب المعاشات يحصلون عليها دون مقابل ولا تؤدي لزيادة الإنتاج القومي, كما أن الأفراد هم الذين يستحقون القوة الشرائية للمعاشات. ويرى البعض الأخر أنها تعتبر نفقات حقيقية لاعتبارها دخول مؤجلة حيث أن المرتب الذي يحصل عليه الموظف أثناء فترة عمله لا يقابل إلا جزءا من الخدمة التي قدمها للدولة أما الجزء الأخر فإنه يحصل عليه بعد انتهاء خدمته.

ب- فوائد الدين العام:يرى بعض الاقتصاديين المعاصرين أن فوائد الدين العام تعتبر نفقات حقيقية لأن الإنفاق العام بشقيه (الاستهلاكي والاستثماري) يحدث زيادة في الناتج القومي عن

طريق زيادة الطلب الفعال. بينما يرى فريق أخر منهم أن فوائد الدين العام تعتبر نفقات تحويلية لما لها من تأثير كبير على إعادة توزيع الدخل القومي و معظم نظم المحاسبة القومية تعتبر نفقات فوائد الدين العام نفقات تحويلية.

ج- تعويضات الحرب: و تتمثل في التعويضات التي تدفعها الحكومة لمنكوبي الحرب لتعويضهم عما لحق بهم وبأموالهم من أضرار, وتعتبر هذه التعويضات نفقات تحويلية لأنها تتم بلا مقابل وتستند إلى مبدأ التضامن الاجتماعي. أما التعويضات التي تدفعها الحكومة لبعض المواطنين لتعويضهم عن أضرار إصابتهم بسبب استيلاء الحكومة على جزء من ممتلكاتهم لاستخدامها في المجهود الحربي أو الإنشاءات المؤقتة على أراضيهم فإنها تعتبر نفقات حقيقية لأنها تتم بمقابل.

2- النفقات العادية و النفقات غير العادية:-

أ- **النفقات العادية:** تتمتع النفقات العادية بدوريتها كونها تتجدد كل فترة, هذا ما يسهل تقديرها تقديرا قريبا من الصحة من طرف الدولة. و تتجسد النفقات العادية في ما تنفقه الدولة لسير مرافق الدفاع الخارجي في وقت السلم, وما تتطلبه من مرافق الأمن الداخلي والقضاء والتعليم وغيرها من المرافق في الأحوال العادية ويمكن لهذه النفقات العادية أن تختلف بين سنة و أخرى لأنها يمكن أن تعرف زيادة أو نقصان عما درج لها ويمكن معالجة الزيادة بالتوفير في نفقات عادية أخرى مما لا يخرج بالنفقات في مجموعها عما قدر لها**(عدة أسماء ,2016,ص34).**

ب- النفقات غير العادية:

وتمثل النفقات العامة التي لم يكن من المتوقع حدوثها وهي لا تحدث بصفة دورية أي أنها لا تتكرر بصورة عادية منتظمة, ولكن قد تضطر الدولة على إنفاقها كالإنفاق على الحروب وعلى الإعانات التي تقدمها الدولة للمنكوبين في حالة الحوادث الزلزال والكوارث الطبيعية أما إذ ظلت

هذه الأحداث الاستثنائية لفترة طويلة فهي تندرج ضمن النفقات العادية. ويمكن التمييز بين النفقات العادية و غير العادية من حيث مصدر تمويل هذه النفقات فغالبا ما تسدد النفقات غير العادية من الإيرادات غير عادية من خلال الاقتراض, أما النفقات العادية فتسددها الإيرادات العادية وأهمها الضرائب **(عدة أسماء,ص35)**.

3- التقسيم الوظيفي للنفقات العامة:-

اعتاد الاقتصاديين على تقسيم النفقات العامة تبعا للوظائف التي تؤديها الدولة إلى ثلاث هي:-

أ- النفقات الاقتصادية: وتتضمن النفقات المرتبطة بالنشاط الاقتصادي في الدولة واللازمة لتزويد الاقتصاد القومي بخدمات أساسية مثل الري والصرف والنقل والمواصلات والمياه الكهرباء والطرق والكباري والمطارات والموانى وغيرها.تزداد أهمية هذه النفقات في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة لعدم وفرة البنية الأساسية اللازمة في الدول النامية ولعدم إقبال القطاع الخاص على الاستثمار فيها لارتفاع درجة المخاطر وعائدها يتحقق في المدى الطويل وتحتاج لرؤوس أموال ضخمة.

ب- النفقة الاجتماعية: و تشمل النفقات اللازمة لإشباع الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد و تحقق قدر من التضامن الاجتماعي مثل النفقات المتعلقة بالتعليم والصحة والثقافة العامة والتأمينات الاجتماعية و يعتبر التعليم أهم أنواع هذه البنود

ج- النفقة الإدارية : وهي ترتبط بالنفقات المتعلقة بتسيير المرافق العامة مثل مرتبات الموظفين وأجور العمال ومكافآتهم و معاشاتهم ونفقات رئيس الدولة و مكافآت أعضاء السلطة التشريعية كما تشمل نفقات الأمن و الدفاع والعدالة والتمثيل الدبلوماسي. وتعتبر نفقات الدفاع أهم بنود هذا النوع من النفقات**(الأعسر,ص86)**.

المجموعة الثانية:- التقسيمات الوضعية للنفقات العامة

تختلف التقسيمات الوضعية للنفقات العامة عن التقسيمات العلمية ويرجع ذلك لأسس ومعايير تاريخية وإدارية و تنظيمية تختلف من دولة لأخرى, وتعتبر التقسيمات الوضعية الأكثر شيوعا واستخداما وعلى سبيل المثال نتناول فيما يلي التقسيمات الوضعية للنفقات العامة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا ومصر.

1- تقسيم النفقات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية:

يتم تقسيم النفقات العامة في الميزانية الأمريكية بهدف بيان الغرض من الإنفاق وبناء على ذلك تشتمل هذه الميزانية على الأقسام التالية:-

- الدفاع الوطني
- الشؤون الدولية
- المساعدات والخدمات المقدمة للمحاربين القدماء
- الزراعة والموارد الزراعية
- التجارة والقوى العاملة
- الرفاهية الاجتماعية والصحة والتعليم
- الإدارة الحكومية
- فوائد الدين العام الفيدرالي
- الثروات الطبيعية

وإلى جانب هذا التقسيم الوظيفي تقسم النفقات العامة تقسيما إداريا تبعا للوزارات والمصالح.

2- تقسيم النفقات العامة في انجلترا:

تنقسم النفقات العامة في انجلترا إلى قسمين:

أ- **النفقات الرأسمالية:** وتشمل بنود الإنفاق الرأسمالية الخاصة بزيادة الثروات القومية و الطاقة الإنتاجية للمجتمع مثل إقامة المشروعات أو زيادة رأس المال الاجتماعي والبنية الأساسية من طرق وكباري ومطارات ومواني....الخ.

ب- إنفاق على العمليات الجارية: ويشمل النفقات الإدارية البحتة على الموظفين والمرافق العامة في الدولة وخدمة الدين والصحة والتعليم والدفاع والتمثيل السياسي وغيرها ويتم تقسيم النفقات العامة في انجلترا بطريقة أخرى كالتالي(الأعسر, ص87).

1- النفقات ذات الاعتماد المتجدد: وهي نفقات عادية إدارية مثل الصحة والتعليم والدفاع وغيرها حيث يتم اعتمادها من البرلمان سنويا.

2- النفقات ذات الاعتماد الدائم: وتشمل نفقات فوائد الديون و مرتبات رجال القضاء و مخصصات القصر الملكي والمدفوعات لخزانة شمال أيرلندا وكلها نفقات سبق تحديدها ب قانون ولذلك هي ليست في حاجة إلى الإذن بها من البرلمان كل عام.

3- تقسيم النفقات العامة في مصر:-

تأثر تقسيم النفقات العامة في الميزانية العامة لمصر بمراحل التطور التاريخي والاقتصادي والسياسي كما يتضح لنا من المراحل التالية :

أ- مرحلة الاقتصاد الحر في العهد الملكي: وعبرت فيها الميزانية العامة للدولة قبل ثورة 1952م عن دور الدولة الحارسة غير المتدخلة في النشاط الاقتصادي وفقا لمبادئ المالية التقليدية, فلم

يكون هناك ميزانية مستقلة للإنتاج وكانت النفقات الاستثمارية تدخل في الباب الثالث من الميزانية لكل وزارة أو مؤسسة عامة أو هيئة عامة.

ب- مرحلة الدولة المتدخلة في النشاط الاقتصادي: حيث ظهرت اتجاهات لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بعد الثورة و أفردت ميزانية خاصة للإنتاج وحصلت على مواردها من قروض للإنتاج التي طرحت على الشعب ومن القروض الأجنبية وغيرها. وقسمت الميزانية رغم ذلك تقسيما إداريا بحتا على الوزارات والمصالح والهيئات العامة المستقلة ومع بداية الستينات أخذت الدولة بنظام التخطيط القومي وتوسعت في حركة التأميم للمشروعات الاقتصادية وتغير هيكل الميزانية منذ ميزانية 1963م وانقسمت إلى قسمين هما**(الأعسر, ص89)**:

- ميزانية الخدمات وتشمل مرتبات وأجور ومصروفات عامة دورية على السلع و والخدمات ونفقات استثمارية و تقتصر هذه النفقات على الوزارات و المصالح و الهيئات الحكومية **(الأعسر, ص89)**.
- ميزانية الأعمال و تتكون من ميزانيات مستقلة للهيئات العامة ذات النشاط الاقتصادي وتشمل النفقات العامة ثلاث أبواب هي نفقات التشغيل والنفقات التحويلية والنفقات الاستثمارية.

ثانيا :- أسباب زيادة النفقات العامة

تعد ظاهرة ازدياد النفقات العامة من الظواهر المعروفة بالنسبة لمالية الدولة وذلك بسبب تطور دور الدولة وازدياد درجة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي جعل علماء الاقتصاد يجمعون على أن هذه الظاهرة أصبحت قانونا اقتصاديا يمكن أن يدمج ضمن قوانين التطور الاقتصادي والاجتماعي, الذي يمكن أن يحدث إضافة في تاريخ الفكر الاقتصادي في

المستقبل القريب. وكان أول من اهتم بهذه الظاهرة العالم الاقتصادي الألماني أدولف فاجنر (Wagner) الذي اهتم بدراسة التطور المالي للدولة بعد أن قام بتحليل حجم النفقات العامة في العديد من الدول الأوربية في القرن التاسع عشر للتعرف على علاقة زيادة النفقات العامة بنمو الدخل القومي من خلال إصدار قانونه عام 1892م والذي يتضمن " أن النشاط الحكومي يزداد ويتعدد كما ونوعا بمعدل أكبر من معدل زيادة السكان".وظاهرة ازدياد النفقات العامة لها من الأسباب الحقيقية والظاهرية التي تؤكد تلك الظاهرة وتجعلها قانونا اقتصاديا لا يمكن التخلي عنه, بل يعتبر من الظواهر المرتبطة ارتباطا فعالا بظاهرة التطور والتوسع الطبيعي للنشاط الاقتصادي. الناتج عن زيادة عدد السكان أو ظاهرة التضخم التي لا يمكن لأي دولة أن تنجو منها, كذلك اختلاف النظام المالي في كل دولة الأمر الذي يجعل أنه حتى هذه الظاهرة وعلى الرغم من أنها ظاهرة عالمية إلا أنها تختلف باختلاف الظروف والمناخ الاقتصادي **(أحمد عبد السميع,47)**.

أولا: أسباب الزيادة الحقيقية للنفقات العامة:أن الزيادة الحقيقية للنفقات العامة في شتى الدول في السنوات الماضية تشير إلى أن الزيادة المطردة ترجع إلى أسباب متعددة تختلف باختلاف مستوى التطور الذي تحققه كل دولة و هذه الأسباب متعددة نجملها على النحو التالي:

1- الأسباب الاقتصادية :

تعد الأسباب الاقتصادية من أهم الأسباب التي تفسر ظاهرة الزيادة المستمرة في النفقات العامة, زيادة الدخل القومي والتوسع في المشروعات العامة ومعالجة التقلبات الاقتصادية. حيث تمكن زيادة الدخل القومي من زيادة ما تقتطعه منه الدولة في أعباء عامة حتى و إن لم تزد من حجم الضرائب أو أنواعها أو أسعارها, وتشجع هذه الموارد المتاحة الدولة على زيادة إنفاقها في جميع

المجالات. كما أن التوسع في إقامة المشروعات الاقتصادية يؤدي هو الأخر إلى زيادة النفقات العامة, وتهدف الدولة من تأسيس المشروعات إما إلى الحصول على موارد للخزانة العامة و إما التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية وتطويق الاحتكار وتوجيه النشاط الاقتصادي بوجه عام وجهة معينة بحسب المذهب الذي تؤمن به الدولة. كما أن الانكماش بكل آثاره الضارة كان يفرض على الدولة زيادة إنفاقها بقصد زيادة مستوى الطلب الكلي الفعال إلى الحد الذي يحقق الاستخدام الكامل في حدود الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي أو الاقتراب منه **(طارق الجنابي,1990,ص39)**.

2- الأسباب السياسية:

وتتمثل الأسباب السياسية في انتشار المبادئ الديمقراطية والأفكار الاشتراكية وتعمق مسئولية الدولة تجاه أفرادها وخروج الدول أو المجتمعات من حالة العزلة في العلاقات الخارجية إلى مجال الانفتاح والتعاون والمصالح المشتركة, هو ما يعد انعكاسا لما طرأ على المفهوم السياسي المعاصر للدولة من تغيرات, أثرت في نطاق وطبيعة العلاقات التي تنشأ داخل المجتمع من ناحية وبين المجتمعات الأخرى من ناحية أخرى,**(خالد الخطيب وآخرون,2005,ص84)** وأهم الأسباب السياسية هي الأسباب التالية:

أ- انتشار المبادئ الديمقراطية: وقد أدى ذلك لإقرار مبدأ انتخاب كل أو بعض أعضاء السلطتين التشريعية و التنفيذية وقد أدت عملية الانتخابات هذه إلى زيادة نفقات الدولة هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن كل نائب يطالب بزيادة نفقات دائرته الانتخابية لإنشاء المدارس والجامعات أو فتح الطرق أو القيام بالمشروعات المختلفة. وبالإضافة لذلك فإن انتشار المبادئ الديمقراطية أدى إلى مسئولية الدولة أمام القضاء عما يلحق الأفراد من أضرار من قبل دوائر الدولة و موظفيها

لأي سبب من الأسباب بما في ذلك استملاك الدولة لبعض الأراضي أو الأبنية للمصلحة العامة فعلى الدولة تعويض أصحابها تعويضا عادلا**(جهاد سعيد,1999,ص48)**.

ب- ازدياد نفقات التمثيل الخارجي: نتيجة لتطور العلاقات الدولية في الوقت الحاضر وكثرة عدد الدول المستقلة أصبح لابد من اتساع مدى التمثيل الدبلوماسي بين الدول لمراعاة مصالح الأفراد التي لم تعد مختصرة على دولة واحدة بل تعدى ذلك إلى عدة دول كما وأصبح من الضروري لكل دولة الاشتراك في المنظمات الدولية والإقليمية للاستفادة من مزايا هذا الاشتراك. بالإضافة لذلك فإن واجبات التعاون الدولي تلزم الدول الغنية وفي الكثير من الأحيان أن تقدم للدول الأخرى وخاصة الفقيرة منها المساعدات والمنح المالية والفنية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها. وكل هذا أدى إلى تزايد حجم النفقات العامة بصورة حقيقية.

3- الأسباب الاجتماعية:

تعد الأسباب الاجتماعية عوامل أخرى أدت إلى زيادة النفقات العامة للدولة فالانتقال من دور الدولة الحارسة إلى دور الدولة المتدخلة والمنتجة أدى إلى إحلال سياسة اقتصادية اجتماعية جديدة مكان السياسة الاقتصادية الاجتماعية القديمة ومن ثم أصبحت الدولة مسئولة عن تحقيق التوازن الاجتماعي إضافة إلى التوازن الاقتصادي وساعد ذلك تقدم الوعي الاجتماعي وانتشار الأفكار الاشتراكية وقوة الطبقة العاملة**(خالد الخطيب,ص83)**. إذ أدى ميل السكان في العصر الحديث إلى التركز في المدن والمراكز الصناعية إلى زيادة النفقات العامة المخصصة للخدمات التعليمية والصحية والثقافية والخاصة بالنقل والمواصلات والمياه والغاز والكهرباء ويرجع ذلك إلى أن متطلبات وحاجات سكان المدن أكبر وأعقد من حاجات سكان الريف كما هو معلوم, كما أدى انتشار التعليم إلى تعزيز فكرة الوعي الاجتماعي فأصبح الأفراد يطلبون الدولة القيام بوظائف لم

تعرفها في العصور السابقة كتأمين الأفراد ضد البطالة والفقر والمرض والعجز و الشيخوخة وغيرها من أسباب عدم القدرة على الكسب وقد نتج عن منح الدولة لهذه الإعانات وتقديم العديد من الخدمات الاجتماعية زيادة النفقات العامة وبصفة خاصة النفقات التحويلية**(محمد خالد المهايني,2013,ص27)**.

4- الأسباب الإدارية:

مما لا شك فيه أن سوء التنظيم الإداري وعدم مواكبته لتطور المجتمع الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والإسراف في عدد الموظفين و زيادتهم عن حاجة العمل والإسراف في ملحقات الوظائف العامة فالمعدات المكتبية والكمبيوترات والآلات الحاسبة الالكترونية والأثاث و السيارات **(أحمد عبد السميع,ص59)** يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي وهذه الزيادة في النفقات العامة حقيقية لأنها تؤدي إلى زيادة عبء التكاليف العامة على المواطنين بمعدل أعلى من زيادة الخدمات العامة لأنها تمثل زيادة غبر منتجة إنتاجا مباشرا لأنه لا يترتب عليها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع العام وهي في حقيقتها اقرب ما تكون إلى النفقات التحويلية منها إلى النفقات الفعلية (الحقيقية).

5- الأسباب المالية:

أن سهولة الاقتراض في الوقت الحاضر أدى بالدولة إلى كثرة الالتجاء إلى عقد قروض عامة للحصول على موارد للخزانة العامة مما يسمح للحكومة بزيادة الإنفاق وخاصة على الشؤون العسكرية وهذا فضلا عما يترتب على خدمة الدين من دفع لأقساطه وفوائده من الزيادة في النفقات العامة. وفي حالة وجود فائض في الإيرادات أو مال احتياطي غير مخصص لهدف معين فإن ذلك يؤدي إلى إغراء الحكومة بإنفاقه في أوجه ضرورية. وهذا ما حدث لكثير من

الدول البترولية في الفترات التي عرف فيها البترول طفرة نوعية, وبذلك تزداد النفقات العامة وتبدو خطورة هذه السياسة في الأوقات التي تحتم فيها السياسة المالية السليمة على الحكومة العمل على خفض نفقاتها وذلك لما هو معروف من صعوبة خفض كثير من بنود الإنفاق العام**(معيوف محمد,2017,ص37)**.

6- الأسباب العسكرية

بالنظر إلى التقدم السريع والمستمر في التقدم التقني للفنون والمعدات العسكرية مما يجبر الدولة على إنفاق مبالغ طائلة لتزويد قواتها المسلحة بأحدث المخترعات من المعدات والأسلحة وإقامة التحصينات اللازمة لحماية ممتلكات الدولة و مواطنيها من مخاطر الغزو الخارجي بالإضافة لذلك فإن الحروب الحديثة تتطلب تمويلا ماليا وضخما, كما هو معروف فإن الإنفاق العام لا يتزايد أثناء العمليات القتالية فقط وإنما يستمر بعد ذلك فترة طويلة كون الدولة تعمل جاهدة على أعمار ما دمرته الحروب والذي يحتاج إلى مبالغ نقدية طائلة بفضل ما اخترعته المدنية من وسائل التدمير بالإضافة لتعويض ضحايا الحروب من المدنيين والعسكريين على حد سواء وغالبا ما تلجأ الدول إلى القروض العامة من أجل تغطية نفقات الحروب وما يترتب على ذلك من التزام بسداد قيمة هذه القروض والفوائد المترتبة عليها. وهذا بلا شك سوف يؤدي إلى زيادة طائلة وعلى الدولة أن ترصد في موازنتها العامة المبالغ الكبيرة لهذا الغرض**(جهاد سعيد, ص49)**.

ثانيا: الأسباب الظاهرية للنفقات العامة :-

يقصد بالأسباب الظاهرية تلك الأسباب التي تؤدي إلى تضخم الرقم الحسابي للنفقات العامة دون أن يقابلها زيادة في كمية السلع والخدمات المستخدمة في إشباع الحاجات العامة, وبعبارة أخرى تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رقم النفقات العامة دون أن ينتج عنها زيادة عدد الحاجات

العامة التي تشبعها الدولة, أو أن تؤدي إلى زيادة عدد الأفراد الذين يستفيدون من النفقات العامة وبالتالي لا تؤدي إلى زيادة في كمية الخدمات العامة المقدمة للأفراد ولا في تحسين نوعية تلك الخدمات فهي لا تعدو أن تكون مجرد زيادة رقمية ويمكن إرجاع تلك الزيادة إلى الأسباب التالية:

أ- انخفاض قيمة النقود:

يظهر انخفاض قيمة النقود من خلال انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد من السلع والخدمات والتي تعود إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ولمعالجة هذه الظاهرة تقوم الدولة زيادة حجم إنفاقها ذلك بهدف التمسك بنفس مستوى خدماتها لإشباع الحاجات العامة وفي هذه الحالة لا تمثل هذه الزيادة النقدية للنفقات العامة زيادة حقيقية لها أو المعبرة عن تطور نشاط الدولة , لذا لتحديد منفعة الإنفاق العام يتعين مراعاة التغيير في المستوى العام للأسعار خلال فترات زمنية متفاوتة**(غرامي نورية,2018,ص30).**

ب- الزيادة في عدد السكان:

تعتبر المشكلة السكانية من أعظم المشكلات التي تعاني منها دول العالم, فالزيادة السكانية تعني الزيادة في النفقات العامة, فمثلا زيادة المواليد تعني زيادة المبالغ المخصصة لهم من رعاية و تأهيل وصحة وتعليم. وكذلك ارتفاع متوسط الأعمار و زيادة عدد المسنين يؤدي إلى تخصيص مبالغ إضافية بزيادة الرواتب التقاعدية ولرعايتهم صحيا و اجتماعيا. وكذلك إن زيادة النفقات العامة نتيجة التوسع في مساحة الدولة هي زيادة ظاهرية راجعة ليس إلى التوسع في الخدمات العامة التي كانت تقدمها الدولة من قبل و إنما اتساع نطاق الحاجة إلى أنواع الخدمات نفسها في المساحات الجديدة التي أضيفت إلى الدولة**(محمد حسن عودة,2017,ص125).**

ج- التغير في القواعد المالية للحسابات الحكومية:

يؤدي تغير القواعد الفنية المتبعة في إعداد الحسابات العامة إلى إحداث زيادة في حجم النفقات العامة, وهذه الزيادة هي زيادة ظاهرية وليست حقيقية كما في حالة الانتقال من طريقة الموازنة الصافية إلى طريقة الموازنة الإجمالية فإتباع الطريقة الأولى يسمح لبعض الإدارات والهيئات و المؤسسات العامة أن تخصم نفقاتها من الإيرادات التي تقم بتحصيلها وتوريد المبالغ الصافية و إدراجها في الموازنة العامة ونظرا للانتقادات التي وجهت لهذه الطريقة, اتجهت في العصر الحديث غالبية الدول إلى إتباع طريقة الموازنة الإجمالية التي يتوجب على الهيئات والمؤسسات العامة أن تسجل جميع الإيرادات والنفقات بأنواعها كافة في الموازنة مما أدى إلى تضخم رقم النفقات العامة, رغم أنه لم تحدث أي زيادة حقيقية في هذه النفقات وهو ما يجب أن يؤخذ في الحسبان عند إجراء المقارنة بين النفقات العامة خلال فترات مختلفة**(خالد الخطيب ص79)**.كما تعود الزيادة الظاهرية في النفقات العامة إلى التعديل الذي تجريه الدولة عند تحديد بداية ونهاية السنة المالية على نحو يؤدي زيادة مبالغ النفقات العامة دون أن ينطوي ذلك على زيادة حقيقية في حجم النفقات العامة.

المبحث الثالث:- محددات الإنفاق العام

أن النفقات العامة عبارة عن مبالغ نقدية تقتطعها الدولة من الدخل القومي لتقوم هي بإنفاقها بهدف إشباع الحاجات العامة, وقد حدد بعض الاقتصاديين و الماليين التقليدين نسبة معينة من الدخل القومي كحجم للأنفاق العام تتراوح بين(15%-25%) وأنه لا يصح للدولة تجاوز هذه النسب, ورغم أهمية التأكيد على ضرورة قيام العلاقة بين حجم النفقات العامة والدخل القومي فأن الفكر المالي التقليدي قد وقع في خطأ منهجي عندما حدد تلك النسبة من الدخل القومي وطالب الدولة بالالتزام بها و عدم تجاوزها, ذلك لأن تحديد معدل أو نسبة جامدة من الدخل للأنفاق العام معناه, التعامل مع اقتصاد ساكن عديم الحركة فضلا عن إغفاله لمسألة أساسية هي طبيعة النفقات العامة وكيف أن مقدارها يختلف باختلاف الهدف منها وباختلاف أثارها الاقتصادية والاجتماعية في مختلف الدول**(خالد شحاته,2003,ص65)**.

إذن مما لا شك فيه أن حجم النفقات العامة في إي دولة تقرره مجموعة من الاعتبارات الموضوعية ذات علاقة وثيقة بالدولة ذاتها, لهذا فإن تحديد نسبة معينة من الدخل القومي للنفقات العامة يعد أمر غير منطقي ولا ينسجم مع الواقع العملي بدلالة أو نسبة ما, أو حجما ما للنفقات العامة, الذي يناسب دولة معينة, قد لا يصلح لدولة أخرى بحكم الاختلاف في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والفلسفة السياسية لكل منهما ناهيك عن عدم صلاحية ذلك, للدولة ذاتها بين فترة ومرحلة تطور و أخرى, لهذا يصبح من الضروري الإقرار أن حجم النفقات العامة, في دولة معينة وفي فترة زمنية محددة, تحكمه مجموعة من العوامل وهي تقوم من حيث مضمونها في جميع الدول, وإن أدت إلى اختلاف حجم النفقات العامة من دولة لأخرى وسوف يستعرض هذا المبحث أهم العوامل المحددة لحجم الأنفاق الحكومي على النحو الأتي:

أولاً- العوامل المذهبية:

والتي تتمثل في دور الدولة حيث أن غاية النفقات العامة هي إشباع الحاجات العامة التي تتطور باستمرار مع تطور الوظائف التي تدخل ضمن اختصاص الدولة, ولهذا فإن دور الدولة يحدد حجم النفقات العامة, إذ لا يتقرر الإنفاق العام إلا لإشباع حاجة عامة فيدخل إشباعها في نطاق وظائف الدولة فالنفقات العامة(**شويرب,2017**) تعكس إذن حقيقة النظام الاقتصادي و السياسي, فهي تعكس في حجمها وفي أنواعها وفي أغراضها الحرية والتدخل, وهي مراحل التطور التي مرت بها الدولة خلال الفترة بين القرن الثامن عشر والقرن العشرين على النحو التالي:

1- الدولة الحارسة: يتحدد الدور الذي تقوم به الدولة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في المحافظة على الفكر الاقتصادي والسياسي الذي كان سائدا والذي كان يؤمن بالنظام الطبيعي والحرية الاقتصادية وبقدرتها على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي, فاقتصرت وظائف الدولة في المحافظة على هذا النظام و ديمومة استمراره من خلال القيام بأعمال الدفاع المدني الخارجي والمحافظة على الأمن الداخلي والعدالة, من هنا جاءت تسمية الدولة بالدولة الحارسة, وانعكس هذا الدور على طبيعة السياسة المالية لتكوين سياسة محايدة مقتصرة على الأغراضالمالية لتغطية النفقات العامة, دون أن يكون لها تأثير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقد ترتب على ضوء هذا الدور للدولة النتيجتان التاليتان:

- انخفاض حجم النفقات العامة وكذلك انخفاض نسبتها إلى الدخل القومي, لأن هذه النفقات تعتبر نفقات استهلاكية, يجب أن تضغط إلى أضيق الحدود.

- قلة أنواع هذه النفقات العامة, وذلك نتيجة لتحديد الوظائف التي تستطيع الدولة أن تقوم بها, انسجاما مع طبيعة الواجبات الملقاة على عاتقها وضيق نطاق النفقات العامة, و دون أن تكون أداة من أدوات السياسة المالية, و دون أن تكون لإعادة توزيع الدخل القومي بين الطبقات المختلفة**(خالد شحاته,ص66)**.

2- الدولة المتدخلة:

وفي أوائل القرن العشرين وتحت تأثير الأزمات الاقتصادية المتكررة وما سببته من اضطرابات اجتماعية, أثبتت الوقائع عجز النظام الطبيعي والحرية الاقتصادية ن ضمان استمرار الفلسفة الفردية, فتطور دور الدولة و بدأت تخرج عن حيادها التقليدي وأصبحت مسئولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي وكان منطقيا أن تنعكس هذه التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المالية العامة للدولة بشكل عام, وفي جانب النفقات العامة خاصة, لتنسجم مع الدور الجديد للدولة من خلال**(خالد شحاته,ص67)**:

- تنوع النفقات العامة طبقا لتنوع وظائف الدولة, فقد أصبحت الدولة مسئولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي إضافة إلى وظائفها التقليدية, فاتسعت مجالات النفقات العامة الاقتصادية, الإعلانات الاقتصادية, نفقات البطالة و النفقات العامة لإعادة توزيع الدخل القومي, إذ أصبحت النفقات العامة أداة من أدوات السياسة المالية والاقتصادية والاجتماعية.
- ازدياد حجم النفقات العامة وزيادة معدلها من الدخل القومي, وهذا ما يتضح خلال دراسة تطور النفقات العامة في العديد من الدول المختلفة.

3- الدولة المنتجة (الاشتراكية):

و في العقد الثاني من القرن العشرين, قامت الثورة في روسيا عام 1917م و برزت الأفكار والمبادئ الاشتراكية, و وجدت تطبيقا لها في إطار الدولة الاشتراكية التي تقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وأصبحت الدولة مسئولة بشكل مباشر عن الإنتاج وعن توزيعه أيضا, وظهر ما أطلق عليه الدولة المنتجة وانعكس هذا التغيير في دور الدولة على المالية العامة بشكل عام, والنفقات العامة بشكل خاص, فأتسع نطاق النفقات العامة بشكل كبير وأصبح حجمها ضخما, يعطي مجالات اقتصادية واجتماعية لمن تكن معروفة من قبل, في ظل الأنماط السابقة لدور الدولة وهكذا تعاظمت أهمية النفقات العامة و شكلت نسبة هامة جدا من الدخل القومي, تكاد تستحوذ على كامل الدخل القومي, في المراحل المتقدمة لهذا الدور **(شحاته,ص67)**.

ثانياً:- العوامل الاقتصادية:

تلعب العوامل الاقتصادية دورا هاما في تحديد حجم الأنفاق الحكومي الذي تستطيع الدولة إنفاقه ومن أهمها نجد:-

1- الاستقرار الاقتصادي:

يلعب الاستقرار الاقتصادي دورا مهماً في تحديد حجم الأنفاق الحكومي, ففي حالة الركود والكساد والبطالة يتحقق التوازن في الاقتصاد عندي مستوى دون مستوى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية,**(سليمان اللوزي,1999,ص114)** فهنالك قصور في الطلب الكلي المتكون من الأنفاق الاستهلاكي والاستثماري الخاص ومن الأنفاق الحكومي, ولما كان من غير المنطقي أن

يزداد الأنفاق الاستثماري لرجال الأعمال في ظروف الكساد ولا يمكن زيادة الأنفاق الاستهلاكي بسبب وجود بطالة, فإن الأمر يتطلب زيادة الأنفاق الحكومي, وعليه يجب زيادة الأنفاق لتوفير السلع والخدمات العامة والمدفوعات التحويلية والأنفاق على الاستثمار العام وذلك من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل و كذلك تساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي وهكذا نرى أن حجم الزيادة في الأنفاق الحكومي تحددها لنا الحاجة لرفع مستوى الطلب الكلي إلى مستوى التشغيل الكامل**(اللوزي, ص114)**.

أما في حالة التضخم الناشئ عن تجاوز الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل والمعروف بسحب الطلب للتضخم فإن الأمر يتطلب تقليص النفقات العامة لكبح جماح التضخم, فتقليص النفقات العامة(سياسة مالية مقيدة) تعني تخفيض الطلب الكلي إلى المستوى الذي يتساوى مقداره مع العرض الكلي عند مستوى الاستخدام الكامل, وبذلك يتحدد مقدار التقليص في النفقات العامة بوصول الاقتصاد القومي إلى حالة التوازن.ويمكن القول أن ابتعاد الاقتصاد عن التوازن عند مستوى التشغيل الكامل يؤثر تأثيرا مباشرا في تحديد حجم النفقات العامة وبمعنى أخر أن لمستوى النشاط الاقتصادي دورا حيويا في تحديد الأنفاق العام.

ب- هيكل وطبيعة البنيان الاقتصادي

أن الهيكل الاقتصادي يتكون من عدد من القطاعات وأن الهيكل الاقتصادي لأي اقتصاد يختلف عبر الزمن, فكلما تقدم الهيكل الاقتصادي كلما زاد حجم الدخل القومي. ومن ثم أصبح بإمكان الدولة الحصول على المزيد من الإيرادات لغرض تمويل النفقات العامة , وعليه يمكن القول بأن حجم النفقات العامة يعتمد على درجة وتقدم الهيكل الاقتصادي**(اللوزي, ص115)**

كما تشير طبيعة البنيان الاقتصادي إلى درجة التقدم الاقتصادي التي يتصف بها اقتصاد ما, فبالنسبة للدول التي تتميز ببنيان اقتصادي متقدم, أي الدول المتقدمة اقتصاديا يلاحظ ارتفاع المبلغ المخصص للأنفاق الحكومي بسبب ضخامة الناتج الوطني و اتساع نطاق الخدمات الحكومية المقدمة لأفراد المجتمع. في حين الدول التي تتصف ببنيان اقتصادي نامي أي الدول النامية أو المتخلفة اقتصادياً فيلاحظ انخفاض الحجم المطلق للأنفاق نسبيا وهذا يعود إلى قلة الدخل وضيق نطاق الخدمات. وعليه هناك علاقة عكسية بين نسبة الأنفاق الحكومي إلى الناتج الوطني وطبيعة البنيان الاقتصادي**(جلول شويرب، 2017)**.

ثالثاً:- العوامل السياسية:

تعتبر الموازنة العامة مرآة تعكس فلسفة النظام السياسي, ففي مجال النفقات العامة نرى حجم النفقات يعتمد على مدى إيمان الدولة بالمبادئ الديمقراطية والاشتراكية و على عمق شعور الدولة بالمسئولية تجاه أفرادها وعلى مدى الخروج من العزلة السياسية إلى الانفتاح السياسي. إذ أن انتشار مبادئ الانفتاح السياسي و الخروج من العزلة السياسية للمجتمع الدولي قد ترتب عليه زيادة في حجم النفقات وظهور بنود جديدة في الأنفاق العام. أن الإيمان بمبدأ الانفتاح السياسي يؤدي إلى الاتساع في نطاق التمثيل الدبلوماسي مع الدول الأخرى, كما أصبحت المشاركة في المنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة و المنظمات التابعة لها ضرورة لابد منها, أضف إلى ذلك بات الحضور والمشاركة في المؤتمرات الدولية هو الأخر ضرورة ملحة,هذا من جانب النفقات**(اللوزي, ص118)**.

ومن جانب الإعانات فنرى أن الإعانات قد تتخطى حدود القطر, فشعور الدولة وفقا لمبدأ المسئولية تجاه المجتمعات الأخرى في المجتمع الدولي يدفع الدولة إلى تقديم الإعانات العينية

والنقدية إلى الدول الشقيقة والصديقة, أن مثل هذه الإعانات تهدف إلى مساعدة الدول الأخرى في برامجها التنموية أو معالجة لأزمة اقتصادية قاسية أو إلى خلق طلب على المنتجات الوطنية من قبل الدولة التي حصلت على الإعانة وقد تهدف الإعانة إلى محاربة اتجاهات سياسية معينة و دعم لاتجاه سياسي ما, أو بهدف تكوين الأحلاف السياسية و العسكرية, فما لا ريب فيه أن زيادة نفقات الدولة سواء كانت نفقات على سلع و خدمات محلية أو دولية وإعانات دولية سيؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة, فحجم النفقات يعتمد إذن على عوامل سياسية.

رابعاً:- العوامل الإدارية

أن التوسع الذي حصل في دور الدولة والمسئوليات الملقاة على عاتقها أدى إلى اتساع الجهاز الإداري, فلم يبق الجهاز الإداري يؤدي الوظائف الأساسية للدولة فحسب بل اتسعت مهامه. وقد ترتب على هذا زيادة عدد العاملين في الدولة من موظفين و عمال, كما صاحب هذه الزيادة زيادة في حجم المستلزمات السلعية والخدمية التي يحتاجها الجهاز الإداري**(اللوزي, ص117)**المتوسع في أداء مهامه. وهذا كله يتطلب زيادة الأنفاق الحكومي على الرواتب والأجور والمستلزمات. وأن هذا يعني أن حجم النفقات العامة يعتمد على حجم الجهاز الإداري، ولما كان القطاع الحكومي يتميز بانخفاض الإنتاجية مقارنة بالقطاع الخاص, فإن هذا يعني ضرورة زيادة عدد العاملين واحتياجاتهم من المستلزمات السلعية والخدمية, بذلك نرى أن زيادة النفقات العامة قد حصل بسبب انخفاض مستوى الإنتاجية. وفي البلدان النامية يضاف إلى ذلك سوء التنظيم الإداري وانخفاض كفاءة العاملين والروتين في انجازا لمعاملات. فسوء التنظيم الإداري تعتبر ظاهرة ملموسة في هذه البلدان, كما أن الانخفاض واضحا في كفاءة العاملين في الأجهزة الحكومية وذلك بسبب انخفاض مستوى التحصيل العلمي و ضيق نطاق انتشار التعليم.وأخيرا

نجد أن عدم الحل في الكثير من المشاكل التي يواجهها الإداريون ورفعها إلى الإداريين في أعلى السلم يؤدي إلى بطء في انجاز العمل. وهكذا نرى أن الدول النامية ستكون مضطرة إلى استخدام المزيد من العاملين لتوفير السلع والخدمات مقارنة بالدول المتقدمة, فحجم النفقات العامة يعتمد إذن على مستوى إنتاجية العمل وكفاءة العاملين والتنظيم الإداري والروتين. إذ أن هذه العوامل مجتمعة تؤدي إلى زيادة الأنفاق على الأجور والرواتب والمستلزمات

خامساً:- العوامل الاجتماعية

تعتبر الدولة مسئولة عن تحقيق التوازن الاجتماعي عن طريق إعادة توزيع الدخل القومي, و من أجل تحقيق هذا الهدف ترتب على عاتق الحكومة زيادة النفقات العامة على توفير السلع والخدمات العامة والمدفوعات التحويلية, ومثال ذلك الإنفاق العام على الصحة والتعليم من أجل رفع المستوى الصحي والثقافي لمختلف أفراد المجتمع. وكذلك تقديم الإعانات المالية وإعانات السكن وإعانات للسلع والخدمات الأساسية لذوي الدخل المنخفض, هذا بالإضافة إلى المدفوعات التحويلية للمتقاعدين والضمان الاجتماعي وإعانات البطالة للعاطلين عن العمل. وهكذا نرى أن حجم النفقات العامة على السلع والخدمات والإعانات ذات الهدف الاجتماعي يعتمد على إيمان النظام السياسي القائم بضرورة تحقيق التوازن الاجتماعي **(اللوزي, ص116).**

سادساً:- العوامل الأمنية:

تعتبر وظيفة الدفاع و الأمن الداخلي من أهم الوظائف الأساسية للدولة منذ زمن الدولة الحارسة, وبذلك تعتبر النفقات على الدفاع والأمن الداخلي واحدة من أهم فقرات الأنفاق الحكومي وأن هذه النفقات تهدف إلى تحقيق منفعة عامة وهي شعور الناس بالأمن والاستقرار.وهذه النفقات تتميز

بعدم الاستقرار فهي تختلف في وقت السلم والاستقرار الداخلي عنها في وقت الحرب وفيما بعد الحرب وفترة الاضطرابات الداخلية. ففي وقت السلم تتكون نفقات الدفاع من الأجور والرواتب والأنفاق على شراء أسلحة وأعتده ومعدات وأجهزة متطورة لخلق قوة عسكرية متطورة تستطيع رد الاعتداءات الخارجية. أما في وقت الحرب فتتزايد النفقات على الأجور والرواتب والأسلحة والتجهيزات لإدامة آلة الحرب والمحافظة على القوة العسكرية المتطورة, هذا بالإضافة إلى ما يقدم إلى الاقتصاد الوطني من إعانات من أجل دعم المجهود الحربي. أما بعد أن تضع الحرب أوزارها فإن النفقات على الدفاع ستنخفض ولكنها لن تعود إلى مستواها ما قبل الحرب, إذ ستستمر النفقات للمحافظة على قوة عسكرية متطورة مجهزة بأحدث الأسلحة والمعدات والاحتفاظ بجيوش كبيرة يضاف إلى ذلك زيادة في الرواتب و الأجور للمتقاعدين والمحاربين القدماء الذين أصبحوا عاجزين عن مواصلة النشاط العسكري, كما يضاف إلى ذلك تعويضات للمعوقين والشهداء والمفقودين و لضحايا الحرب. أما الأنفاق على تحقيق الأمن الداخلي فهو أكثراستقرارا, وقد لا يزداد إلا في حالات حدوث اضطرابات داخلية أو في الفترة التي تلي الحرب. بصورة عامة تعتبر النفقات على الدفاع و الأمن الداخلي نفقات بالغة الأهمية وعليه يعتمد حجم النفقات العامة على العوامل الأمنية, فحدوث حرب أو اضطرابات داخلية يتطلب زيادة حجم الأنفاق في هذا المضمار والعكس بالعكس**(اللوزي, ص 119)**.

سابعاً: – العوامل المالية:

يتحدد حجم النفقات العامة في الدولة بناءا على قدرتها المالية في الحصول على الإيرادات التي تضمن تغطية هذه النفقات و عادة ما تتمتع الدولة في تدبير موارد ماليتها العامة بمقدرة أوسع مما يتمتع بها الأفراد في تدبير ما يلزم لتمويل ماليتهم الخاصة, إذ لا يمكن في المدى الطويل

تجاوز النفقات لحد معين بزيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة, أي انه على الرقم من مرونة موارد الدولة وقابليتها للزيادة فإن لهذه الزيادة حدودا وهو م يعرف بالمقدرة المالية وهي تتوقف على مجموعة من العوامل تتمثل في**(محمد المهايني, ص 25):**

1- المقدرة التكليفية:

تعتبر المقدرة التكليفية من العوامل المالية الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في تدبير الإيرادات اللازمة لتغطية أوجه الإنفاق المتعددة وتشمل المقدرة التكليفية الوطنية و حجم الدخل الوطنيوهيكل الاقتصاد أي نوع النشاط السائد في الاقتصاد, حالة النشاط الاقتصادي أو طبيعة الظاهرة النقدية السائدة ونمط توزيع الدخل القومي و درجة إنتاجية الإنفاق الحكومي بالإضافة إلى الحد الأدنى اللازم للمعيشة و تركيب السكان العمري

2- المقدرة التكليفية الجزئية:

ويقصد بها مقدرة الأشخاص الطبيعيين والمعنويين بالمساهمة من خلال دخلهم في تحملالأعباء الضريبية للدولة وتعتمد هذه المقدرة عاملين, الأول يتمثل في طبيعة الدخل الذي له علاقة طردية بين درجة استقرار و دورية الدخول الفردية وبين المقدرة التكليفية للدخل الفردي, أما العامل الثاني فيتمثل في طرق استخدام الدخل حيث كلما تحسن مستوى استهلاك الأفراد لصالح السلعة الكمالية كلما تعززت القدرة المالية للدولية

3- المقدرة الإقراضية :

تتمثل في مقدرة المجتمع على ادخار جزء من دخله يمكن أن يعد للإقراض العام, وهذا الجزء يتوقف على حجم الادخار القومي ككل وعلى نمط توزيع الدخل وعلى التنافس بين القطاع الخاص والدولة في الحصول على القروض.فكلما زاد حجم الادخار القومي وابتعد توزيع الدخل

عن المساواة وضعفت منافسة القطاع الخاص للقطاع العام في الحصول على القروض, كلما زادت المقدرة الإقراضية القوميةوالعكس بالعكس.مما سبق يتضح لنا أن محدودية المقدرة المالية القومية تقود إلى محدودية الإيرادات العامة من الضرائب و القروض. وهكذا تشكل قيدا على التوسع في الإنفاق العام وعليه يمكن القول بأن حجم النفقات العامة يعتمد إلى حد بعيد على المقدرة المالية القومية(**شويرب, ص 6**).

هنالك عوامل أخرى أيضا تؤثر على الأنفاق الحكومي تتمثل في:

1- المحافظة على قيمة النقود:-

يترتب على العلاقة القائمة بين مستوى النفقات العامة و مستوى النشاط الاقتصادي قيد أخر على حجم النفقات العامة عند المستوى الذي يحافظ على قيمة النقود و أن لا تعمل هذه النفقات على تدهور القوة الشرائية للنقديضر أصحاب الدخول الثابتة والمتغيرة ببطء يرفع تكاليف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ففي البلاد المتقدمة التي تعمل عند مستوى التشغيل الكامل تؤدي زيادة النفقات العامة إلى زيادة الطلب الفعلي على المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج أو المحافظة عليه.

أما في البلاد النامية التي لا تملك جهازا إنتاجيا مرنا فهي تتميز بعدم مرونة عوامل الإنتاج مما يعني عدم قدرة العرض الكلي على الاستجابة للزيادة في عرض الطلب الفعلي الناتجة عن زيادة النفقات العامة و بخاصة الفترة القصيرة فإن زيادة النفقات العامة على حجم معين لابد أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار و ظهور الضغوط التضخمية وانخفاض القوة الشرائية للنقود, ومما سبق نجد أن تحديد حجم النفقات العامة يجب أن يتم بحيث يحافظ على القوة الشرائية للنقود سواء أكان ذلك في الدول المتقدمة عند المستوى الذي يحقق توازن التشغيل الكامل وفي البلاد النامية عند

المستوى الذي يلزم لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبمعدل ملائم, ومن ثم تعتبر المحافظة على قيمة النقود أحد محددات العامة لحجم النفقات العامة**(شحاته, ص 71)**.

2- حجم وهيكل السكان:-

يعتبر حجم و هيكل السكان عاملا هاما في تحديد حجم النفقات العامة, حيث أن ارتفاع معدل الولادات وانخفاض معدل الوفيات يؤدي إلى زيادة معدل النمو السكاني وهذا يعني زيادة في حجم السكان هذا من ناحية, ومن ناحية أخرى نجد أن هنالك تغيرات تحصل في الهيكل السكاني (الهرم السكاني) كازدياد عدد الأطفال الذين هم في سن التعليم وزيادة الأفراد الذين هم في سن الشيخوخة وأخيرا لابد أن نشير إلى أن معدلات النمو السكانية تعتبر متدنية جدا في البلدان المتقدمة مقارنة بالبلدان النامية التي تتحقق فيها أعلى معدلات نمو سكاني.

كما أن الهياكل السكانية تختلف في البلدان المتقدمة عن تلك البلدان النامية بسبب تقدم الرعاية والوعي الصحي. وهكذا نرى أن الزيادة المطلقة في حجم السكان تتطلب زيادة في الحجم المطلق للنفقات, كما أن الزيادة في عدد الأطفال الذين في سن التعليم يتطلب زيادة النفقات العامة على توفير خدمات التعليم الإلزامي, وأن زيادة عدد المسنين يتطلب زيادة الأنفاق العام على التقاعد والضمان الاجتماعي وإعانات أخرى و عليه يمكن القول أن حجم النفقات العامة يعتمد على الحجم والهيكل السكاني فزيادة الحجم وتغير الهيكل يضع الحكومة أمام مسئولية زيادة الأنفاق العام**(اللوزي,ص116)**.

الفصل الثالث

الإنفاق الحكومي في السودان

المبحث الأول: الملامح العامة للإنفاق الحكومي في السودان

المبحث الثاني: تصنيف الإنفاق الحكومي في السودان

المبحث الثالث : أسباب تزايد الإنفاق الحكومي في السودان

المبحث الرابع : محددات الإنفاق الحكومي في السودان

المبحث الأول:الملامح العامة للإنفاق الحكومي في السودان(1990-2017).

شهدت هذه الفترة العديد من الأحداث الاقتصادية والسياسية التي أثرت على الإنفاق الحكومي بشكل واضح فمنذ وصول حكومة الإنقاذ إلى الحكومة تصاعد التوتر في جنوب السودان نسبة لتوجيهات حكومة الشمال ذات التوجه الإسلامي مما أدى إلى زيادة الإنفاق الحكومي بسبب تصاعد وتيرة الحرب في الجنوب وفي العام 1993م تم تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي وذلك لمعالجة الخلل في الاقتصاد الكلي ومحاصرة الارتفاع المتسارع في مستويات الأسعار وقد ترتب أيضا على ذلك عدة إجراءات تمثلت في الأتي:-

أ- لامتصاص الآثار المترتبة على سياسة التحرير الاقتصادي الجديدة على بعض الفئات الضعيفة, ثم رفع الحد الأدنى للأجور من 900 إلى1.500جنيه في الشهر كما تم رفع المعاشات للمتقاعدين من الخدمة إلى جانب وضع برنامج دعم الأسر الفقيرة بمبلغ 500جنيه للأسرة.

ب- إلغاء الدعم المقدم للمؤسسات الحكومية الخاسرة ما عدا المرافق العامة, أدى تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي إلى ضغوط متزايدة على الموارد الخارجية علاوة على استمرار عجز الموازنة والتمويل بالعجز أدى لتدهور في قيمة الجنيه السوداني أمام العملات الأخرى.

كما أدى ارتفاع معدلات التضخم على إبقاء الدعم على الموارد البترولية كما شملت أيضا مظلة الدعم الاجتماعي حوالي500.000 أسرة واستمر عجز الموازنة في العام 1994م حيث بلغ حوالي4.5% من إجمالي الناتج المحلي بينما كان 10% في 1996ولكن بنسبة أقل في العام

1993ويرجع ذلك لتخفيض الإنفاق الحكومي على مشروعات التنمية والتي خفضت بنسبة 50% وفي النصف الأول من موازنة العام 1996 تزامن تدهور الإيرادات العامة مع توسع الإنفاق خارج الميزانية لمقابلة دعم المواد البترولية ب83 مليار جنيه وبلغ تمويل العجز من النظام المصرفي 116مليار مقابل 52 مليار المخططة في الميزانية أصلا مما أدى إلى لارتفاع الإنفاق الحكومي بشكل كبير في ميزانية العام 1996(**محمد صلاح حمد الله,2018**)و يعود ذلك لأسباب الإنفاق الحكومي خارج الميزانية على برامج مثل تأهيل محطات الكهرباء (الأبيض – بور تسودان)ومقاومة النهب المسلح في غرب السودان والمستجدات الأمنية بالجبهة الشرقية وعموما أدى التمويل بالعجز لموازنة العام 1996 لزيادة معدلات التضخم بشكل مسبوق حيث بلغ 164% ونتيجة لهذه التطورات الخطيرة تم وضع برنامج للإصلاح الاقتصادي وفي جانب الإنفاق الحكومي استهدف البرنامج ترشيد الإنفاق من خلال:

1- إعادة الانضباط المالي وسلطة وزارة المالية في الولاية على المال العام

2- إيقاف كافة أشكال الصرف خارج الميزانية

3- إلغاء الدعم للمواد البترولية

4- وقف الاستدانة من الجهاز المصرفي

وفيالعام 1997 في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والتي شهدت انخفاض للتمويل بالعجز من 3.1% من إجمالي الناتج المحلي في 1996 إلى 0.81% في العام 1997 كما تم خفض الإنفاق الحكومي ب0.6% من الناتج المحلي وكان السبب وراء ذلك وقف الدعم على المواد البترولية ومراقبة الصرف في مؤسسات الدولة. وفي ميزانية1998 تواصل إجراءات الضبط

المالي في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي وتمكنت الدولة من تحقيق أهداف الموازنة بما في ذلك الاتفاق على بند التنمية وكذلك استطاعت موازنة 1999 تحقيق أهدافها وساهم في ذلك إنتاج و تصدير البترول علاوة على سياسات وإجراءات برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ في النصف الأخر من العام 1996. شهد السودان مرحلة جديدة وتطورات اقتصادية وسياسية من أهمها دخول إيرادات البترول الميزانية العامة وشهد أطول وأعلى معدلات للنمو الاقتصادي وأيضا تطبيق اتفاقية السلام الشامل وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية وصدور الدستور الانتقالي في 2005 لكن السمة الأبرز للإنفاق الحكومي هو توجيه الإنفاق الحكومي للاستهلاك الجاري وبالرغم من ذلك قامت الدولة بانتهاج العديد من السياسات لتشديد الرقابة على الإنفاق الحكومي تتمثل في الأتي:-

أ- الحد من الاستدانة من الجهاز المصرفي **(محمد أبو القاسم,2018,ص145)**

ب- تمويل عجز الموازنة من الأوراق المالية والصكوك وتركيز أسعار البترول والقروض.

ج- مقابلة التزامات تنفيذ اتفاقية السلام والتي تتطلب موارد مالية ضخمة , معالجة الديون الداخلية المستحقة للقطاع الخاص واستخدام السندات الحكومية لإعادة الثقة بين الحكومة و القطاع الخاص وتمكنيه من توسيع نشاطه ورفع مساهمته في الاقتصاد.

د- مضاعفة حجم الإنفاق الجاري للولايات واستيعاب الزيادة في هيكل الأجور والمرتبات وأيضا استيعاب مرتبات المشروع القومي لاستيعاب 25 ألف من الخريجين.

ه- ترشيد الإنفاق في جانب شراء السلع والخدمات للحد الأدنى الذي يضمن تسيير دولاب العمل.

و- المساهمة في المنظمات الإقليمية والدولية لضمان استمرار العلاقات الخارجية والانفتاح.

ز –زيادة برامج الدعم للشرائح الضعيفة في المجتمع و الطلاب المكفوفين تحت لمظلة التأمين.

ح– توفير موارد لبسط هيبة الدولة والمحافظة على الأمن والاستقرار ومقابلة المهددات الطبيعية كل هذه العوامل أدت إلى زيادة النفقات العامة. وبعد انفصال جنوب السودان في عام 2011م إذ أدى فقدان عائدات البترول لتفاقم تمويل عجز الموازنة عبر الجهاز المصرفي الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع معدلات التضخم والذي تزايد على أثرها الإنفاق الحكومي من 28578.3 في عام 2011ليصل 36178.5 في عام 2013 ويستمر في الزيادة ليبلغ 50371.2 في عام 2014 ثم 61497.5 في عام 2015 و يتصاعد إلى 69099.6 في عام 2016 وأخيرا وليس أخرا يبلغ الإنفاق ليصل 91.368 مليار جنيه في ظل تراجع قيمة العملة الوطنية أمام العملات الأخرى**(محمد أبو القاسم,2018)**.من خلال الشكل(1) يلاحظ أن الاتجاه العام للإنفاق الحكومي متصاعد خلال الفترة (2018–1990) مع بعض التقلبات **(محمد صلاح, 2018,ص56)**.

شكل رقم (1)الاتجاه العام للإنفاق الحكومي خلال الفترة من 1990م- 2017م

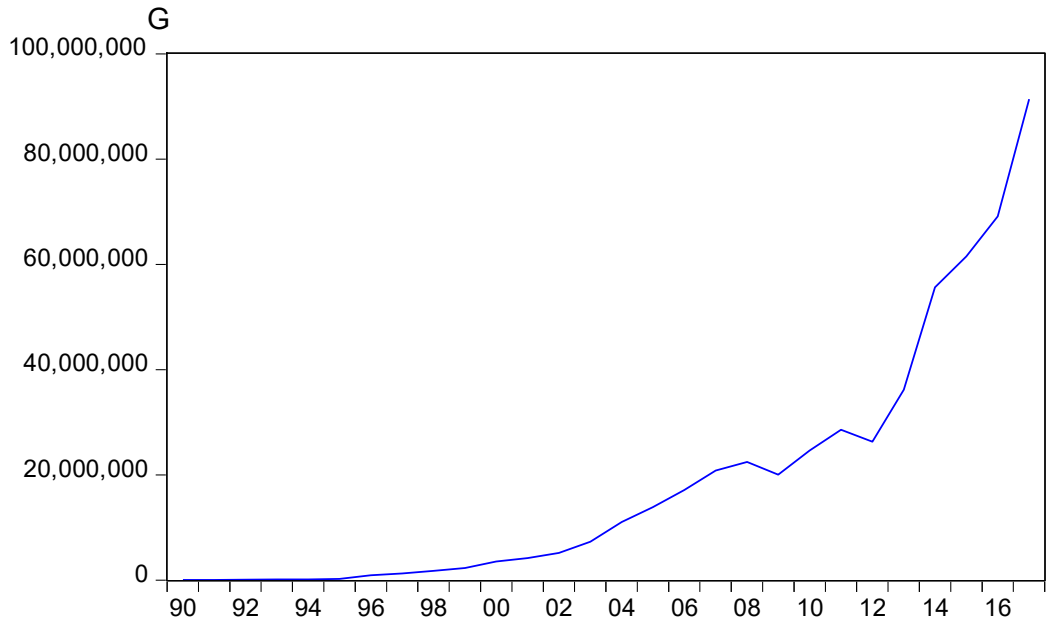

المبحث الثاني:- تصنيف الإنفاق الحكومي في السودان:

النفقات العامة هي مبلغ من المال النقدي الذي يقوم بإنفاقه شخص عام سواء كان فردا أو مؤسسة ذات شخصية اعتبارية لتحقيق منفعة عامة.في ضوء هذا المفهوم فإن النفقات العامة عبارة عن أموال الدولة التي تقوم بإنفاقها لإنجاز خدمات عامة يستفيد منها المجتمع.إذ تعبر النفقات عن مجالات استخدام الموارد المالية المعتمدة في الموازنة وهي بتعبير أخر تمثل الوظائف و الواجبات ذات الأولوية التي ستنفذها الدولة في العام المالي المعين, منظورا إليها من جهة النفقات المخصصة لها في الموازنة العامة. تبرز أهم التقسيمات للنفقات العامة في السودان على النحو التالي(**أحمد المجذوب, 2013,ص32**):-

أولاً: الإنفاق الحكومي الجاري:

هي تلك النفقات التي تستلزم تحقيق تسيير أمور الدولة, من سلع وخدمات لإشباع الحاجات الجارية التي تتكرر بصورة سنوية. يتضمن الإنفاق الحكومي الجاري الصرف على الفصول الأول والثاني والثالث, إذ يشمل الأول تعويضات العاملين, أما الفصل الثاني يشمل الصرف على تسيير الوحدات الحكومية الاتحادية والبنود الممركزة, الفصل الثالث يشمل الدعم الاتحادي للولايات ويتم تنفيذه عبر الصندوق القومي لدعم الولايات **(رحاب عبد الرحمن, 2015)**. لقد كان يتكون الإنفاق الحكومي قبل العام 1993 من ثلاث فصول رئيسية تتمثل في الفصل الأول يحتوى على الأجور والمرتبات الاتحادية أما الفصل الثاني فيحتوى على الخدمات الاقتصادية, فالفصل الثالث كان يشمل الإنشاءات العامة.والجدير بالذكر أنه قد تم في عام

فـي93/1994إجراء بعـض التعـديلات فـي تبويـب النفقـات العامـة, أصـبحت تتكـون مـن أربعـة فصول مع إجراء بعض التعديلات في الفصول الثلاثة الأساسية وذلك على النحو الأتي:-

1. الفصل الثاني كان يشتمل على بند المزايا والدعم الاجتماعي وتم تحويله إلى الفصل الأول.
2. الفصل الثالث كان يشتمل على بند مصروفات أعمال صغيرة وتم تحويله للفصل الثاني تحت اسم خدمات رأسمالية **(والي الدين فضل الله, 2017).**
3. تخصـيص الفصـل الرابـع ليشـمل بعـض مصـروفات التـي كانـت تحـت بنـد المصـروفات القوميـة وهـي مصـروفات الاسـتثمارات الحكوميـة إضـافة لـدعم الاستثمار الزراعي والتنمية.

أقسام الإنفاق الجاري في السودان:-

يمكن إجمال المصروفات الجارية في السودان للإنفاق الحكومي في السودان في البنود التالية:-

أ- **تعويضات العاملين:** وتشمل الأجور والمرتبات والمساهمات الاجتماعية.

ب- **شراء السلع والخدمات:**

وتشمل شراء السلع والخدمات القطاعية مثل الاعتمادات الموجهة لمقابلة الإنفاق على تكلفة شراء السلع والخدمات للوزارات والوحدات بما فيها البعثات الدبلوماسية. وشراء السلع والخدمات الممركزة مثل الاعتمادات الموجهة لمقابلة مصروفات سفر الوفود والمؤتمرات والضيافة الرسمية وتدريب المعلمين والخطة القومية للتدريب هذا بالإضافة للمصروفات الأخرى مثل مكافحة الآفات القومية وتكلفة نقل البترول ودعم ترويج برامج

الاستثمارات والرسوم الإدارية ورسوم هيئة الموانئ والاحتياطات المخصصة (احتياطي الطوارئ واحتياطي شراء السلع والخدمات).

ت- **دعم السلع الإستراتيجية :** و تشمل دعم المواد البترولية ودعم القمح و دعم السكر بهدف تخفيف العبء على المواطن.

ث- **تكلفة التمويل:**

و تشمل تكلفة القروض الخارجية وأرباح شهامة والصكوك الأخرى.

ج- **الإعانات:**

وتشمل دعم الهيئات الإعلامية كالإذاعة القومية, التلفزيون, البث الإذاعي المختلف

ح- **المنافع الاجتماعية:**

وتشمل دعم الطلاب و الدعم الصحي والدعم المقدم لمنظمات المدني ودعم العلاج بالخارج والأدوية المنقذة للحياة والعلاج بالمستشفيات.

خ- **الاشتراك في المنظمات:**

وتشمل المنظمات الخارجية ذات المردود السياسي والمالي على السودان وفق المعايير التي تضعها اللجنة المشتركة المختصة.**(والي الدين , 2017)**

د- **المصروفات الأخرى:**

وتشمل بند الرسوم الجمركية على الواردات الحكومية وأمتعة الدبلوماسيين و فرش دار العبادة و القيمة المضافة والانتخابات والاستفتاء.

ذ- **تحويلات مستويات الحكم الأخرى:**

وتشمل تحويلات حكومة جنوب السودان قبل الانفصال وتحويلات حكومة الولايات الشمالية.

الجدول (1) حجم الإنفاق الحكومي الجاري خلال الفترة (1990-2017).

السنة	الإنفاق الجاري	السنة	الإنفاق الجاري
1990	15606	2004	7749.90
1991	5213	2005	10359.70
1992	9629.3	2006	13556.20
1993	11838.3	2007	17238.20
1994	2232.4	2008	22461.98
1995	2010.5	2009	19492.37
1996	8001.2	2010	23509.61
1997	11738.2	2011	28292.1
1998	1575.3	2012	26272
1999	1964.23	2013	36179
2000	2999.96	2014	50380.1
2001	3713.50	2015	54854.3
2002	3770.50	2016	62195
2003	5632.80	2017	86106

المصدر : تقرير بنك السودان (محمد المصطفى,2018**)**

من خلال الجدول أعلاهشهدت الفترة من بين (1990–1999) زيادة في الإنفاق الحكومي الجاري وتتضح الزيادة من خلال الشكل (2)وذلكبوجود بعض التذبذب فيها حيث ترجع الزيادة

في بداية الفترة إلى زيادة أعباء الحكم لأنها كانت بداية فترة الإنقاذ وقد تعود الزيادة في عام 1996م بسبب إنتاج البترول.وشهدت الفترة من (2000–2009) تزايدا في الإنفاق الحكومي الجاري و الذي انعكس على الفصل الأول من خلال تعويضات العاملين والفصل الثاني والذي يشمل نفقات التسيير(شراء السلع والخدمات) و دعم الولايات.بينما شهدت الفترة (2010–2018) حدوث زيادة كبيرة في الإنفاق الجاري كما شهدت هذه الفترة خروج عائدات البترول من الناتج المحلي الإجمالي.

الشـــــكل (2) الإنفـــــاق الحكـــــومي الجـــــاري خـــــلال الفتـــــرة(1990-2017)

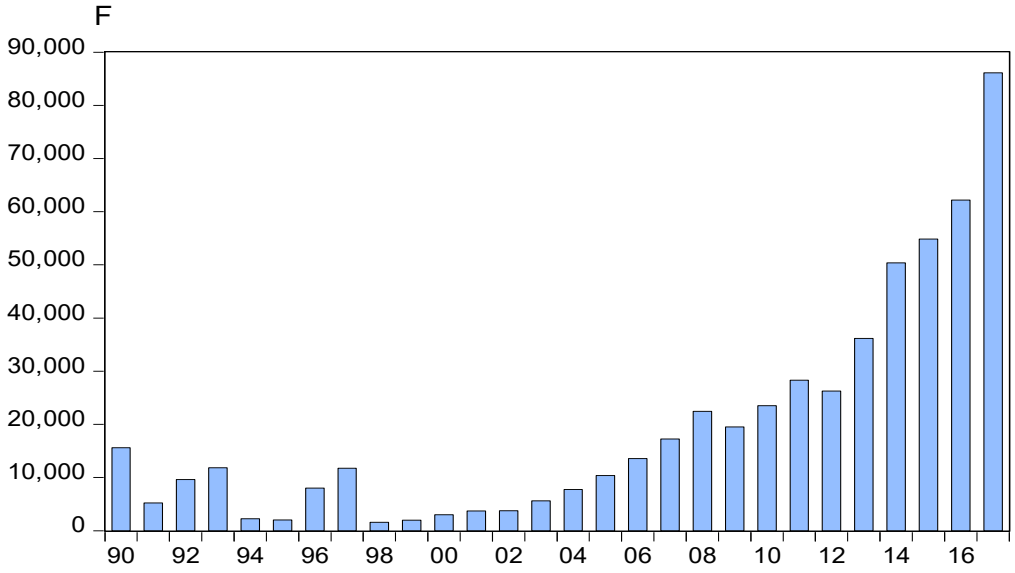

إعداد الدارس من برنامج (Eviews10)

ثانياً: الإنفاق التنموي:-

هو الإنفاق على المشروعات القومية بالعملة المحلية والقروض والمنح الأجنبية بجانب المساهمة في رؤوس الأموال.هي أيضا عبارة عن نفقات لها طابع استثماري يتولد عنه ازدياد الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي ازدياد الثروة القومية تكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعي والإدارية.و التي تعتبر مباشرة استثمارات منتجة ويضيف لهذه

الاستثمارات الإعانات المقدمة لبعض المؤسسات العمومية.**(فضل الله, ص119)**. بصفة عامة تخصص نفقات التنمية للقطاعات الاقتصادية للدولة مثل القطاع الزراعي الصناعي الخدمي,...الخ من أجل تجهيزها بوسائل للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الدولة.أن نفقات الاستثمار تمثل المخطط الوطني السنوي الذي يتم إعداده في قانون كوسيلة تنفيذية لميزانية البرامج الاقتصادية حيث أن هذه النفقات توزع في شكل مشاريع اقتصادية توزع على كافة القطاعات.يعكس تطور الإنفاق العام بمختلف بنوده تطور مسئولية الدولة عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي وما توفره من شروط صحية للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في كافة دول العالم و في السودان خاصة والتي تنازعها التوجهات ما بين تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي وإعطاء دور القطاع الخاص وتشجيع انسياب رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل مشروعات التنمية. وما يتضمنه من الخفض التدريجي لدور الدولة وترشيده والسير قدما نحو تبني آلية السوق والوفاء بمتطلبات إبرام اتفاقيات التثبيت والاستقرار والتصحيح الهيكلي مع المؤسسات المالية الدولية وبين تحقيق الرفاهية للمواطن السوداني وما يترتب عليه من زيادة النفقات التي ترفع مستوى المعيشة وتحقيق مستويات توظف لشريحة عريضة من أبناء المجتمع وهذا فضلا عن النهوض بأعباء الأمن والدفاع الذي تكفل الأمن والحماية للمجتمع وبما يتلاءم مع التطورات الداخلية والخارجية. أن الإنفاق التنموي يشمل الإنفاق على القطاعات الرئيسية التالية:-

- قطاع الزراعة والري والثروة الحيوانية
- قطاع الصناعة
- قطاع النقل والطرق الجسور
- قطاع الكهرباء والسدود
- قطاع التنمية الاجتماعية ودراسات مشروعات التنمية

- مشروعات المياه القومية
- الأصول غير المالية الصغيرة
- المخزون الاستراتيجي واحتياطي التنمية.

الجدول (2) الإنفاق الحكومي على التنمية خلال الفترة (1990-2017)

السنة	الإنفاق على التنمية	السنة	الإنفاق على التنمية
1990	234	2004	3103
1991	767	2005	3412
1992	226.7	2006	3540
1993	213.7	2007	3567.9
1994	104.6	2008	3260.8
1995	165.3	2009	3915.2
1996	788.4	2010	4161.9
1997	1005.9	2011	3314.6
1998	179.8	2012	3549.5
1999	334.47	2013	4589
2000	512.64	2014	5272.7
2001	474	2015	6643.2
2002	1408	2016	6795
2003	1729	2017	5549

المصدر: تقرير بنك السودان المركزي(محمد المصطفى,2018)

شهدت الفترة (1990–1999) زيادة في الإنفاق التنموي حيث أنه في بداية الفترة (1990–1999)من خلال الشكل (3–3)ازدادت النفقات الحكومية التنموية بالرغم من أن قيمتها كانت قليلة جدا مقارنة مع قيمة النفقات الحكومية الجارية وذلك بسبب الصرف على تسيير الحكم.بينما

شهدت الفترة (2009-2000) تطور كبير في الإنفاق الحكومي على التنمية أو ما يعرف باقتناء الأصول الغير مالية على البنيات الأساسية والخدمات وتزايدت قيمته و يرجع ذلك بصفة رئيسية لبداية دخول عائدات البترول ضمن إيرادات الميزانية.وأخيرا شهدت الفترة (2010-2018) زيادة في الإنفاق التنموي وشهدت أيضا بعض الاستقرار خلال العامين 2007م و 2012م كما شهدت تلك الفترة أيضا خروج عائدات البترول بسبب انفصال جنوب السودان.

الشكل (3) الإنفاق على التنمية خلال الفترة (1990-2017)

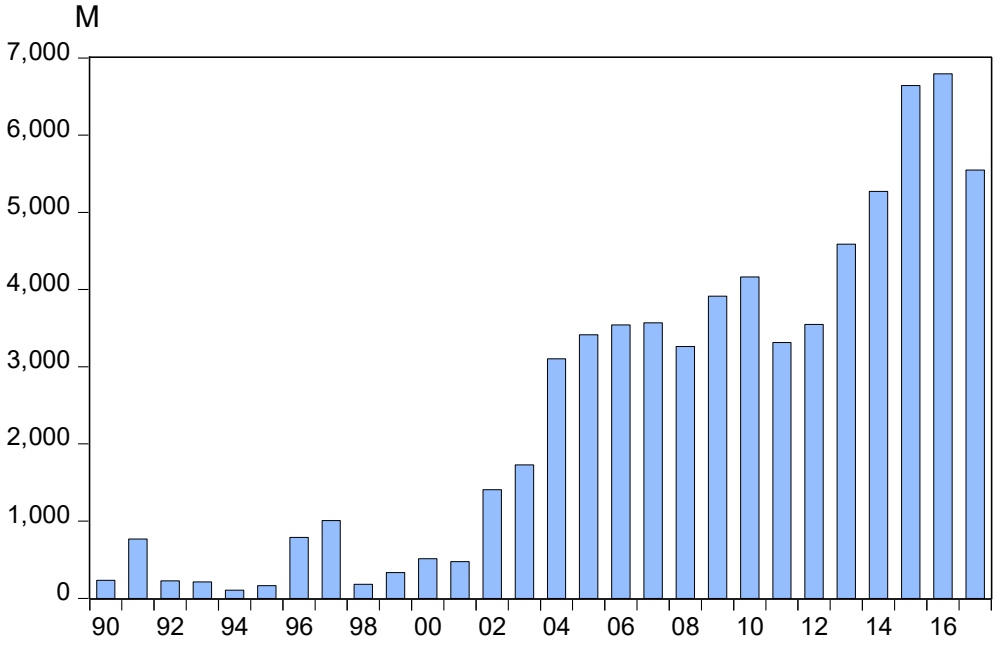

إعداد الدارس من برنامج Eviews10

أن الإنفاق العام يظهر في الميزانية العامة السنوية للدولة , وتضم الميزانية العامة الإنفاق الحكومي الجاري السنوي في ثلاثة فصول هي الفصل الأول ويشمل تعويضات العاملين(الأجور والمرتبات) أما الفصل الثاني فيشمل الإنفاق على الخدمات (مصروفات التسيير) و الفصل الثالث يشمل تحويلات الولايات وبعض البنود الإنشائية الصغيرة التي لا تفي متطلبات الصرف عليها إدخالها ضمن ميزانية التنمية.

أما بخصوص الصرف على التنمية فكان يقدم سنويا في ميزانية التنمية منفصلا عن الصرف الجاري ولكن خلال التسعينات من القرن العشرين أصبح الإنفاق التنموي يدرج كفصل رابع من فصول الميزانية العامة والجدول التالي يوضح الفصول الثلاث الأولى للموازنة العامة خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (3) نموذج للفصول الثلاث للإنفاق الجاري حسب الموازنة العامة

السنة	الفصل الأول (تعويضات العاملين)	الفصل الثاني (مصروفات التسيير)	الفصل الثالث (تحويلات الولايات)
1996	28915.4	41257.1	12747.1
1997	46522	66077	4784
1998	66180	81445	9857
1999	87970	95466	12805
2000	109953.8	16093.9	26648.1
2001	131618.67	185981.04	24983.21
2002	164940.07	179183.04	32943.00
2003	191144.20	312802.9	49828
2004	273307.30	435995.7	84197.00
2005	301100.0	378600.0	407900
2006	395.7	420.6	655
2007	4901.4	4554.9	7720.8
2008	5968.8	4884.7	70719
2009	6548.7	2451.6	87146
2010	7516	2416.8	116226
2011	9764	2603.5	110057
2012	10782	2356	5503
2013	13517	2927	7708
2014	15800	6200.4	12038
2015	18509.2	6872.0	12743
2016	22909	8729	15483
2017	30410	12400	19073

المصدر: وزارة المالية وبنك السودان المركزي

يوضح الجدول السابق الفصول الثلاث للإنفاق الجاري حسب الموازنة العامة والتي تتمثل في الفصل الأول (تعويضات العاملين) والفصل الثاني(مصروفات التسيير) والفصل الثالث (تحويلات حكومات الولايات) حيث نلاحظ تزايد مستمر في الفصول بالنسبة للإنفاق الجاري و وجود بعض التذبذبات في الفصل الثاني (مصروفات التسيير)، وهذا يدل على تزايد الإنفاق الحكومي الجاري في الموازنة العامة.

المبحث الثالث:-أسباب تزايد الإنفاق الحكومي

إن ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي تعتبر ظاهرة عالمية في جميع الدول المتقدمة منها والنامية تعود أسباب الزيادة هذه الزيادات إلى التوسع المستمروالمتوقع فالاحتياجات التقليدية للدولة بالإضافة إلى ضرورة قيامها بأعباء جديدة مع تقدمها ولذلك فإن اتجاهات الإنفاق العام تميل نحو الارتفاع المستمر نلاحظ خلال الفترة محل الدراسة تزايد الإنفاق الحكومي خاصة الإنفاق الجاري منه ويمكن تلخيص أهم أسباب الزيادة في الإنفاق الجاري في الأتي:-

أولاً: تزايد الإنفاق على الأمن والدفاع:-

المتتبع لمسيرة السودان طيلة العقود الماضية يجد أن الموقع الجغرافي الذي يتميز به و الموارد الطبيعية المتوفرة جعلت منه محل صراع و نزاع متصل بين القوى الدولية العالمية كل يريد أن يجعل منه حارسا لمصالحهمنفذا لسياساته واستعانت كل قوى من هذه القوى ببعضالمجموعات من أبناء السودان لتنفيذ أجندتها.**(أحمد المجذوب, 2013, ص100)** فبالرغم من الاستغلال الذي ناله السودان في عام 1956م كان ينبغي أن يكون نقطة انطلاق له لبناء دولته وتحقيق الرفاهية لمواطنيه إلا أننا نلاحظ أنه تزامن مع هذا الاستغلال بداية التمرد الأول 1955م في جنوب السودان وبدأت سلسلة الحروب الاستنزافية بين المجموعات المتمردة تدعمها القوى العالمية وبين الجيش السوداني وهكذا أصبحت كل الموازنة موجهة لتحقيق الأمن وحماية البلاد من المتربصين بها وتواصلت جهود التسويات السياسية متزامنة مع سلسلة من المعارك العسكرية التي لم يكن فيها غالب ولا مغلوب, إلى أن تم الاتفاق على حل مشكلة الجنوب سياسيا بموجب اتفاق أديس أبابا في عام 1972م.

لم تتم فرحة أهل السودان بذلك كثيرا وسرعان ما رجع الأمر إلى حاله الأول واشتعلت شرارة التمرد في عام 1983ورجع الاقتتال بين أبناء السودان وبدأت سلسلة حروب الاستنزاف مرة أخرى و مع تعاقب الحكومات وتعدد الأحزاب الحاكمة فقد ظل تحقيق السلام هما لها جميعا, فكانت اللقاءات والاتفاقات الحكومية و الحزبية مع الجماعات المتمردة تتواصل وتزداد مطالب الحركات المتمردة وتتعدد, وطرحت الأحزاب كل ما يمكن أن يساعد على إخماد الحرب بما في ذلك حق تقرير المصير لجنوب السودان.

وقعت معظم الأحزاب على اتفاقات ثنائية أكدت جميعها بالتزامها بحق تقرير المصير سعيا وراء إطفاء نار الحرب وحفظ دماء وموارد البلد الذي استمر استنزافه عقودا من الزمان إلى أن جاءت اتفاقية السلام الشامل التي وقعت في نيفاشا في عام 2005م حيث نصت على جملة من الإجراءات كان أهمها إجراء الاستفتاء على تقرير المصير بعد فترة انتقالية قدرها ست سنوات والتي انتهت بانفصال جنوب السودان في دولة مستقلة. وبالرغم من أن الدافع وراء هذا الاتفاق كان تحقيق السلام إلا أن ذلك لم يحدث في أرض الواقع فقد احتفظت القوى العظمى وصاحبة النفوذ ومن أجل تحقيق أهدافها ببؤر مشتعلة في دارفور وفي النيل الأزرق وجنوب كردفان واصلت ذات دعمها للمجموعات المتمردة من أجل مواصلة برامج الاستنزاف لإضعاف الحكومة ذات التوجيهات المخالفة لاستراتيجيات هذه الدول

وبالتالي ظل وعلى الدوام تأهيل وإعداد القوات المسلحة وتزويدها بالمؤن والعتاد وتقويةمؤسسات الأمن الأخرى أهم بنود الإنفاق في الميزانيات المالية تزايد حجم الإنفاق بتزايد نوع الأسلحة الآليات المستخدمة في الحرب وتوسيع الجبهات التي تقاتل فيها الدولة ويتضح لنا حجم الإنفاق العسكري إذا أخذنا في الاعتبار بأن جبهة الحرب الذي يقاتل فيها الجيش السوداني امتدت في

مرحلة من مراحل الحرب لأكثر من ستة ألف كيلومتر في حدود ستة دول مما رفع من حجم الإنفاق الأمني والدفاعي و ازدادت الضغوط على الميزانيات و تواصلت المهددات الأمنية بسبب الحروب في ولايات دارفور والنيل الأزرق و في جنوب كردفان.

ثانياً: تزايد الإنفاق بسبب الاتفاقات والتسويات السياسية

إذا أخذنا في الاعتبار درجة حرص الدولة على تحسين مستوى المعيشة للمجتمع قد انعكسعلى معدلات الإنفاق العام بصفة عامة إلا أننا نجد اتجاه الدولة لحقن الدماء وتحقيق الاستقرار جعلها تحرص على توقيع الاتفاقات والتسويات السياسية مع الكثير من المجموعات على رأس ذلك اتفاقية السلام الشامل التي وقعت من قبل الحركة الشعبية وتولدت تبعا لها العديد من الأجهزة والمؤسسات والمفوضيات والمجالس والحكومات وكذلك الاتفاقية التي وقعت مع جبهة الشرق من قبل ذلك الاتفاقية مع حركة التحريروالعدالة وبعض المجموعات الأخرى حيث أدى ذلك إلى زيادة الإنفاق الحكومي الجاري وتوسعت أجهزتها التشريعية والتنفيذية.

ثالثاً: تزايد الإنفاق على تعويضات العاملين و الخدمات: أدى المنهج التوسعي في التسويات السياسية والخدمات الأساسية إلى توسع الجهاز التنفيذي الموكول له تقديم الخدمات كما أدى سعي الحكومة لتحسين الأجور والمرتبات وفقا لخططها لتجاوز الآثار التضخمية و استجابة للضغوط النقابية إلى زيادة الاعتمادات المخصصة لتعويضات العاملين.

كما أدى اهتمام الدولة بترقية الخدمات للمواطنين والتي صوحبت بارتفاع درجة الوعي بالحقوق لدى المواطنين مما أدى إلى تزايد الطلب على الخدمات وهكذا ارتفع مستوى وحجم الخدمات التعليمية و الصحية وخدمات المياه والمرافق العامة كالطرق والجسور والمطارات والمهابط

وخدمات الكهرباء وبالتالي تزايد الإنفاق الحكومي الجاري والتنموي بمعدلات عالية وترجمتها الدولة في زيادة الدعم الجاري والتنموي للولايات .

كما أن الإنفاق التنموي ظل يسجل تزايدا معتبرا كنسبة من الإنفاق العام وحتى السنوات التي انخفض فيها كانت نسبة الانخفاض عادية ويرجع هذا الاستقرار في برامج الصرف على التنمية إلى عدد من الأسباب يأتي على رأسها أن هذه البرامج مستمرة وبالتالي يصعب إيقافها كما أن بعض المشروعات يمثل التزامها لاتفاقات سياسية تقتضي المواثيق والاتفاقات الموقعة الوفاء بها بالإضافة إلى أنها أصبحت برامج معتمدة ومجازة من الأجهزة التشريعية والتنفيذية وفق خطط واضحة وملزمة وتصنف في عمومها من ضمن الاحتياجات الأساسية للمجتمع**(المجذوب, ص 103)**.

رابعاً: جمود الإنفاق الحكومي

في ظل تباطؤ الزيادة في الإيرادات مقارنة بتزايد حجم و أنواع الإنفاق التي تمت الإشارة إليها والتوسع الذي حدث فيها, حيث أصبحت حقا راسخا و مكتسبا للمواطنين يتطلعون لزيادة الإنفاق وتحسين مستوى أدائه يطرح الكثير من المراقبين إمكانية تخفيض الإنفاق الحكومي بحيث تتمكن الدولة من الاستغناء عن التمويل بالعجز بمختلف أنواعه (بما فيها الاقتراض)أخذين في الاعتبار أن المصادر التمويلية الخارجية والداخلية محدودة ولا تتصف بمرونة كاملة فهل تستطيع الدولة تخفيض الإنفاق كليا أو جزئيا؟

للإجابة على هذا السؤال نحتاج للنظر في مجالات الإنفاق التي تتضمنها الميزانيات السنوية لنبحث عن قدرة الدولة على اتخاذ مثل هذه القرارات وهل تتمتع الموازنات بمرونة تجعل قادرة على تخفيض الإنفاق بمعدل يجعلها تستغني عن تمويل بالاقتراض؟ من خلال الاستعراض الذي

تم لمسار الميزانيات نلاحظ أن بنود الإنفاق تتصف بجمود يجعل الحكومة عاجزة عن إجراء تخفيض معتبر فيها للأسباب التالية:-

1- بند تعويض العاملين:

حيث يمثل التزاما قائما لا يمكن تخفيضه لأنه يتعلق بأمرين هما:-

أ- أنه استحقاق مالي تحكمه نظم ولوائح وتحرسه أجهزة نقابية وبالتالي فإن تخفيضالأجوروالمزايا التأمينية غير وارد نهائيا إلا من جهة الوظائف الدستوريةوالتشريعية

ب- إن تخفيض عدد الوظائف غير ممكن إلا في حدود ضيقة, بعدم التعيين في الوظائف التي تشعر بالتقاعد وبعدم إضافة إي وظائف جديدة وأن حدث فلن يكون له تأثير ذو بال فيالإنفاق الحكومي في الأجل القصير كما أن الحكومات وفق توجهاتها في الرعاية والضمان الاجتماعي لا تلجأ لمثل هذه الأعمال خاصة في ظل تزايد معدلات البطالة.

أن معظم تعويضات العاملين يتعلق بأداء وظائف أساسية و جوهرية للدولة مثل أجور و رواتب العاملين في القوات المسلحة والشرطة والأمن و الأجهزة العدلية والسيادية التي تستحوذ على نسبة أعلى من إجمالي بند تعويضات العاملين والمتبقي من العاملين يتعلق بأداء جهاز الدولة لواجباته الأخرى الإدارية والثقافيةوالاجتماعية ولهذا فإن الاتجاه في بند تعويضات العاملين هو الزيادة وليس النقصان كما هو موضح في استعراض أداء الميزانيات سابقا.

أن بعض المؤسسات والأجهزة أسست بناءا على اتفاقات سياسية وبالتالي لا يمكن للحكومة بمفردها تخفيضها أو إلغائها خاصة حالتي مؤسسات الجنوب قبل الانفصال ومؤسسات السلطة الانتقالية في دارفور وبعض مؤسسات الشرق(**أحمد المجذوب أحمد , ص106**).

2- بند تحويلات الولايات

أن بند تحويلات الولايات غير قابل للتخفيض خاصة في الجزء الذي يمثل الدعم الجاري لأن كل الولايات حاليا تعتمد في نسبة كبيرة لا تقل عن 75% من إنفاقها على بند تعويضات العاملين فيها على الدعم الاتحادي. و أن الجزء الأخر من دعم الولايات الذي يمثل الدعم التنموي أيضا يتصف بجمود نسبي لأن مشروعات التنمية المنفذة ضمن الاحتياجات الأساسية للمواطنين التي لا يمكن الاستغناء عنها مثل برامج المياه برامج الصحة والتعليم وبعض البنيات التحتية الأساسية , الطرق والجسور وشبكات الكهرباء

3- بند التنمية القومية

إن برامج التنمية القومية تمثل في معظمها التزامات مالية قائمة لسداد مشروعات نفذت أو يجرى تنفيذها وبالتالي فإن قدرة الحكومة على تخفيض هذا البند ضعيفة ومحدودة حتى من النواحي الإجرائية. وأن معظم مشروعات التنمية القومية تتعلق أيضا بمشروعات تقع ضمن الاحتياجات الأساسية للإنسان و ترقى إلى الدخول ضمن الحاجات الضرورية مثل شبكات الطرق الرئيسية والجسور التي تعمل على حفظ الأمن وترقية حياة الإنسان ومثل مشروعات الكهرباء الذي يذهب الجزء الرئيسي منها للإنتاج وهكذا الحال في مشروعات التعليم العالي والعام المرتبطة بالوظائف الأساسية لمستوى الحكم الاتحادي والولائي.

4- بند شراء السلع والخدمات والمصروفات الأخرى:

يتمثل بند شراء السلع والخدمات اللازمة لتمكين أجهزة الدولة من أداء وظائفها الأساسية فهي فوق أنها تمثل نسبة متواضعة من جملة الإنفاق العام فهي تمثل إنفاقا أساسيا لا تستغني عنه الأجهزة التنفيذية في أداء وظائفها.

المبحث الرابع :- محددات الإنفاق الحكومي في السودان:

هنالك مجموعة من العوامل التي تلعب دورا مهما في التأثير على الإنفاق الحكومي :

1- الإيرادات العامة

تعتبر الإيرادات العامة أحد العوامل التي تسهم وتشجع على زيادة الإنفاق الحكومي وأن الدولة عادة ما تتمتع في تدبير موارد ماليتها العامة بمقدار أوسع مما يتمتع به الأفراد في تدبير ما يلزم لتمويل ماليتهم الخاصة.**(فتحي أحمد دياب,2013,ص94)**.

شهدت الإيرادات العامة خلال الفترة(1996-1993)معدلات نمو كبيرة بلغت 123.3% ناتجة عن معدلات التوسع الكبيرة في الإيرادات الضريبية والذي انعكس على زيادة الإنفاق الحكومي, كما شهدت الفترة (2013-2009) معدل نمو سالب بلغ2.1% في الإيرادات بصورة كبيرة وذلك على الرغم من أن هذه الفترة شهدت دخول الإيرادات النفطية ضمن الإيرادات العامة للدولة والتي تشكل متوسط مساهمتها في الإيرادات47.8 كما أدى ذلك إلى تراجع نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في إجمالي الإيرادات العامة من 78.6% إلى 42.4% وربما يعزي ذلك إلى اتجاه الدولة للحصول على إيرادات غير ضريبية أخرى لدعم إيرادات الدولة والتي شهدت اعتمادا أكبر على إيرادات البترول.كما تأثرت إيرادات المبيعات النفطية خلال العامين 2009 و2010 بتراجع أسعار النفط التي نتجت عن الأزمة المالية العالمية وإضافة لذلك خروج نسبة كبيرة من مبيعات النفط من خارطة الإيرادات لاحقا**(فضل الله,ص122)**.

2- معدل التضخم

يلعب الارتفاع في المستوى العام للأسعار دورا هاما في تفسير زيادة النفقات العامة إذ أن خفض القدرة الشرائية للنقود يتطلب من الدولة زيادة عدد الوحدات التي تدفعها من أجل الحصول على كمية السلع والخدمات التي كانت تتحصل عليها, مما يعني أن زيادة النفقات العامة لا يرجع بالضرورة إلى زيادة السلع والخدمات التي تنتجها الدولة بل تعود إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار .**(بيداري,ص127)**.ظل السودان كغيره من الدول النامية يعاني من التضخم ولفترات طويلة وإن اختلفت حدته من فترة لأخرى فقد شكلت نسب التضخم في السودان أرقام عالية حيث بلغ نسبة 80.1% لمتوسط الفترة(1998-1993)وانخفض بصورة كبيرة حيث بلغ 8.9% لمتوسط الفترة(2004-1999) وارتفع مرة أخرى ولكن بنسبة اقل مقارنة بالنسبة الأولى حيث بلغ متوسط الفترة (2013-2005) 17.3% و واصل في الارتفاع حيث بلغ 26.3% لمتوسط الفترة(2017-2014) حيث هذه شهدت الكثير من الأحداث أهمها إختلالات في العرض والطلب الكلي وتدهور سعر الصرف المحلية.**(فضل الله,ص130)**.

3- حجم السكان الإجمالي

تعتبر التركيبة العامة للسكان من بين العوامل التي تؤثر وتعمل على زيادة حجم النفقات العامة وذلك باعتباره محددا هاما للمجتمع من الخدمات العامة, إذ توجد بعض الخدمات العامة ذات الارتباط الشديد ببعض التجمعات السكانية مثل خدمات الصحة والتعليم والنقل التي يكثر الطلب عليها, أن طبيعة العلاقة بين السكان والنفقات العامة تأخذ بعين الاعتبار طبيعة ونوعية السلع العامة اللازمة لمواجهة الزيادة السكانية إذ توجد سلع تمتاز بخاصية عدم الاستثناء في الاستهلاك و يسمى هذا النوع من السلع بالسلع العامة التامة كنفقات الأمن و الدفاع كما توجد

سلع تسمى بسلع شبه تامة و هي تمتاز بزيادة الإنفاق العام عليها تبعا لزيادة السكان كنفقات الصحة و التعليم**(بيداري,ص130)**.

السودان كغيره من الدول النامية تعاني من عبء ديمغرافي كبير حيث يتصف معدل نمو السكان بالارتفاع مما يؤدي لزيادة عدد السكان, حيث نجد أنه بلغ عدد السكان في السودان سنة 1990م 23,079 مليون نسمة وارتفع هذا العدد ليصل إلى31,081 مليون نسمة عام 2000م وهذا العدد هو في زيادة مستمرة ووصلت إلى 42,247 مليون نسمة في عام2010م.

4- الدين الخارجي

هو ذلك الجزء من الدين الكلي في البلاد التي هي مستحقة للدائنين خارج البلاد يمكن أن يكون المدينين الحكومة أو شركات الدين يتضمن الأموال المستحقة للمصارف التجارية الخاصة وغيرها من الحكومات أو المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

تعتبر الديون الخارجية من التحديات الكبيرة التي تواجه الاقتصاد السوداني والتي نتجت عن تراكم تاريخي بسبب الاقتراض من الدول الدائنة ومؤسسات التمويل الدولية الأخرى وقد بلغت القيمة الإجمالية للدين الخارجي في السودان بنهاية العام 2017م مبلغ 47.1 مليار دولار يحتوي على أصل الدين مضافا إليه قيمة الفوائد التعاقدية المتراكمة والفوائد التأخيرية "الجزائية " حيث أنه كلما كان الاقتصاد مثقلا بالديون سواء كانت داخلية أو خارجية فإن ذلك يعتبر سمعة سالبة على الاقتصاد و تعطي هذه المديونية الخارجية تفسيرا واضحا على أن المبالغ التي تمت استدانتها لم يتم توظيفها توظيفا أمثل مما أدى إلى تقليل أثرها الاقتصادي.**(فضل الله,ص138)**.

5- الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي هو عبارة عن مجموع قيم السوق للسلع والخدمات النهائية المنتجة في الدولة خلال فترة زمنية محددة(عادة عام)وتستخدم ثلاث طرق لحسابه حسب نظام الحسابات القومية تتمثل في طريقة الناتج أو القيمة المضافة وتبعا لهذه الطريقة فإن الناتج المحلي يساوي مجموع القيم المضافة في جميع قطاعات الاقتصاد. أما طريقة الدخل تعرف الناتج المحلي بأنه مجموع عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية ويشمل تعويضات العاملين بما في ذلك الأجور والرواتب وغيرها, و الطريقة الثالثة هي طريقة الإنفاق حيث تعرف الناتج المحلي بأنه مجموع الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري و الحكومي و صافي التعامل الخارجي. ويتبع السودان طريقة القيمة المضافة في إعداد بيانات الناتج المحلي الإجمالي حيث يتم تجميع قيمة المنتجات من السلع والخدمات بالأسعار الجارية مع استبعاد السلع والخدمات الوسيطة المشاركة في العملية الإنتاجية.شهدت الفترة (1996-1990)تضاعف حجم الناتج المحلي بالأسعار الجارية,وبالرغم من ذلك فإن الزيادات السنوية بمعيار الأسعار الجارية لا توضح نسبة النمو الحقيقي لأن معدلات التضخم كانت عالية جدا حيث وصل التضخم معدل قياسي عام 1996م إذ بلغ130%وبالتالي أثرت معدلات التضخم سلبا على القيمة الحقيقية للناتج المحلي.ونجد أنه في الفترة (2018-1997) سجل الناتج المحلي بالأسعار الجارية معدلات زيادة ضئيلة نسبيا, حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي من 7.8% عام 2008م إلى 1.9% عام 2011م ثم وصل إلى 1.1% في عام 2012م.لكن نجد أنه في عام 2013م ارتفع معدل نمو الناتج المحلي إلى 3.6% و يعزي ذلك لارتفاع معدل نمو قطاع النفط و زيادة إنتاج بعض الإنتاج. ونجد أيضا معدل نمو الناتج المحلي في عام 2017م بلغ 5.7%**(فضل الله,ص127)**.

الفصل الرابع

الدراسة القياسية

المبحث الأول: بناء وتوصيف النموذج

المبحث الثاني : فحص وتقدير النموذج

المبحث الثالث: تقييم النموذج ومناقشة الفرضيات

المبحث الأول: بناء وتوصيف النموذج:

تلعب النماذج القياسية دورا هاما في التحليل الاقتصادي, كذلك في دراسة البدائل الاقتصادية والاجتماعية لعملية التنمية الاقتصادية, سواء كان ذلك في المدى الطويل أو المدى القصير. وقد انتشر استخدام تلك النماذج في ميدان البحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية بشكل واسع في الاونة الأخيرة ويرجع ذلك لسببين:-

1-أن النماذج القياسية أصبحت أداة من أدوات التحليل الاقتصادي والإحصائي وتساعد على حقيقة التعرف للمتغيرات الاقتصادية ومدى ارتباطها ببعضها البعض وفي الوقوف على تأثير كل منها على الأخرى, واستخلاص النتائج التي يتعذر المنطق العادي إدراكها بسهولة .

2- ظهور الحاسبات الالكترونية وحدوث التطور الهائل فيما اتاح استخدام المنهج الرياضي في حل المشاكل الرياضية المعقدة بسهولة, إلى جانب الثقة في الحسابات وفي الحل. في استخدام النماذج القياسية فإن أول خطوة يبدأ بها الباحث هي توصيف النموذج الذي سيتولى بواسطته دراسة الظاهرة وهنالك عدة خصائص يجب أن تتوفر في أي نموذج اقتصادي منها:-

1- مطابقة النظرية الاقتصادية بحيث يصف الظاهرة بشكل صحيح

2- قدرته على توصيف المشاهدات بحيث يكون متناسقا مع السلوك الفعلي مع المتغيرات الاقتصادية التي تحدد العلاقة بين المتغيرات

3- دقة تقدير المعلومات, أن هذه التقديرات يجب أن تكون أفضل تقريب للمعلمات الحقيقية وتأتي هذه الدقة من اتصاف التقديرات بصفات مرغوبة يحددها الاقتصاد القياسي مثل خاصية عدم التحيز

4- قدرة النموذج الاقتصادي على التنبؤ بحيث يعطي تنبؤات مرضية للقيم المستقبلية للمتغيرات المتعددة **(طارق محمد الرشيد,2005,ص3).**

5- خاصية البساطة إذ أن النموذج الاقتصادي يجب أن يبرز العلاقة الاقتصادية بأقصى حد ممكن من البساطة فكلما قل عدد المعادلات وكان شكله الرياضي أبسط اعتبر النموذج أفضل من غيره شريطة أن لا يكون على حساب الدقة في التقدير.

أن بناء نموذج عبارة عن التعبير عن النظرية الاقتصادية في شكل معادلة أو مجموعة من المعادلات, لذا تعد هذه المرحلة أولى مراحل نماذج الاقتصاد القياسي حيث يتم تحديد متغيرات النموذج والتي تقسم إلى متغيرات داخلية والتي تحدد قيمتها من خلال النموذج ومتغيرات خارجية مستقلة وهي متغيرات تحدد قيمتها خارج النموذج, كما يتوقف أيضا على نوع الصياغة الرياضية لمعادلة ما (خطية أو غير خطية) على ما تقترحه النظرية الاقتصادية وما يوحي به شكل انتشار النقاط وما اثبتته الدراسات التطبيقية السابقة كما يتحدد في هذه المرحلة إشارة حجم المعلمة بالاستناد على النظرية الاقتصادية.

أولا: تحديد متغيرات النموذج :- يمكن تحديد متغيرات النموذج من عدة مصادر أهمها النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة والظاهرة محل الدراسة, وقد تم تحديد متغيرات الدراسة على النحو التالي:

أ- المتغير التابع:

الإنفاق الحكومي:

أنه مبلغا من المال يغلب عليه الطابع النقدي الذي يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام.

ب- المتغيرات المستقلة

الإيرادات العامة

هي الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة.

التضخم

يقصد به الارتفاع المستمر في الأسعار مع انخفاض القوة الشرائية فهو يشير إلى مدى الاستقرار الاقتصادي في الدولة.

السكان: هو مجموعة الأفراد يعيشون في زمان ومكان معين و تربط بينهم علاقات اجتماعية.

الدين الخارجي:

هو ذلك الجزء الغير مسدد من الخصوم الفعلية الجارية وليست الاحتمالية المستحقة على مقيمين في اقتصاد ما تجاه غير مقيمين التي تقتضي من المدين أداء مدفوعات لسداد أصل الدين أو الفائدة عند نقطة أو نقاط زمنية في المستقبل.**(صندوق النقد الدولي,2014,ص22).**

الناتج المحلي الإجمالي

هو قيمة السلع والخدمات النهائية في الاقتصاد القومي خلال السنة بالأسعار الجارية أي لسعر السوق فالناتج المحلي يشير إلى حجم السوق المحلي و البنية الاقتصادية في الدولة.

ثانيا: تحديد الشكل الرياضي للنموذجاتبعت الدراسة منهج الاقتصاد القياسي لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة (المحددات المؤثرة في الإنفاق الحكومي) والمتغير التابع (الإنفاق الحكومي) معبرا عنها في شكل دالة رياضية وكما هو معلوم فإن النظرية الاقتصادية لا تقدم معلومات كافية بشأن طبيعة الدالة و لذلك يتم الاعتماد على شكل الانتشار و أسلوب التجريب للإشكال

الرياضية المختلفة و الاستفادة من الدراسات السابقة لاختبار الشكل الرياضي الذي يعكس توصيف العلاقات بصورة أقرب للواقع وأكثر تحقيقا لأهداف الدراسة وبذلك تصبح الصيغة النهائية للنموذج المراد تقديره على النحو التالي:

$$G= B_0+B1REV+ B2INF+B3POP+B4DEB+B5GDP+U$$

B_0: القاطع أو الحد الثابت

G : الإنفاق الحكومي

REV : الإيرادات العامة

INF : معدل التضخم

POP : السكان

DEB : الدين الخارجي

GDP : الناتج المحلي الإجمالي

B5,B4,B3,B2,B1 معالم المتغيرات المستقلة

U : عامل الخطأ ,هي مجموعة العوامل التي تؤثر على الإنفاق الحكومي ولم يتضمنها النموذج.

ثالثا : تحديد الإشارات المسبقة للمعالم

وفقا للنظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية والدراسات السابقة نتوقع أن تكون الإشارة كالأتي

– إشارة الثابت من المتوقع أن تكون موجبة (B_0) حيث يمثل الإنفاق المستقل عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة تساوي صفر.

– يتوقع أن تكون إشارة معامل الإيرادات العامة (B1)موجبة وذلك لوجود علاقة طردية بين الإيرادات العامة والإنفاق الحكومي.

– يتوقع أن تكون إشارة معامل التضخم (B2) سالبة وذلك لوجود علاقة عكسية بين التضخم و الإنفاق الحكومي.

– يتوقع أن تكون إشارة معامل السكان (B3) موجبة ولذلك لوجود علاقة طردية بين السكان و الأنفاق الحكومي.

– يتوقع أن تكون إشارة معامل الدين الخارجي(B4) موجبة وذلك لوجود علاقة بين الدين الخارجي والإنفاق الحكومي.

– يتوقع أن تكون إشارة معامل الناتج المحلي (B5) موجبة و ذلك لوجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي.

رابعا : بيانات الدراسة: إن دراسة النماذج القياسية تستوجب الاعتماد في مرحلة ما بعد توصيف النموذج القياسي على الحصول على بيانات دقيقة للمتغيرات المضمنة في النموذج ولذلك فإن الدراسة اعتمدت على سلسلة زمنية طويلة (1990–2017) حتى تعكس نتائج واقعية وضمان دقة استقرار العلاقات التي يعكسها نموذج الدراسة وتم الحصول على البيانات من الجهاز المركزي للإحصاء وبنك السودان.

المبحث الثاني : فحص وتقدير النموذج

أولا : سكون و استقرار السلسلة:

السلسلة الزمنية هي مجموعة من المشاهدات التي تتولد عبر الزمن وتتميز السلسلة الزمنية بأن بياناتها غير مستقرة وترتبط ببعضها البعض ويقود عدم الاستقرار هذا إلى تنبؤات غير موثوق بها. وعادة توجد عند بيانات السلسلة الزمنية عامل الاتجاه العام الذي يعكس وجود ظروف معينة تؤثر على جميع المتغيرات أما في نفس الاتجاه أو في اتجاه معاكس, ولذلك يمكن تعريف سكون و استقرار السلاسل الزمنية بأنها وجود اتجاه عام لبيانات أحد متغيرات النموذج يعكس صفة عدم الاستقرار في كل البيانات الموجودة.يعني أنها لا تحتوي جذور الوحدة ويعني جذر الوحدة أي سلسلة زمنية أن متوسط وتباين وتغاير المتغير غير مستقلين عن الزمن.وعلى الصعيد التطبيقي هنالك العديد من الاختبارات التي يمكن تطبيقها واختبار السكون في بيانات السلسلة من أهمها:

أ- الرسم البياني:-

وهو عبارة عن رسم منحنى يبين مسار الظاهرة عبر الزمن ويتم الرسم من خلال وضع الزمن على المحور السيني ووضع المتغير على المحور الصادي أو الرأسي لأن الرسم البياني لا يعطي نتائج دقيقة وكافية للحكم على استقرار السلسلة الزمنية من عدم ذلك تم الاعتماد على اختبار جذر الوحدة.

ب- اختبار جزر الوحدة:-

عند تطبيق اختبار جذر الوحدة من الضروري تحديد ما إذا كان المتغير موضع الدراسة ساكن في مستواه أو عند حساب الفرق الأول ومن أهم هذه الاختبارات

1- اختبار ديكي فولر البسيط – اختبار ديكي فولر الموسع :

يعتبر اختبار ديكي فولر من أكثر الاختبارات استخداما في التطبيقات العملية ومضمون هذاالاختبار إذا كان معامل صيغة القياس المقترحة يساوي واحد فإن هذا يؤدي إلى وجود مشكلة جذر الوحدة الذي يعني عدم استقرار بيانات السلسلة (p=1), ويلاحظ أن اختبار ديكي فولر البسيط قائم على فرض أن حد الخطأ أي أنه لم يضع في اعتباره إمكانية ارتباط قيمته (وجود ارتباط ذاتي) وهذا نقطة الضعف الأساسية في الاختبار لذا تم تعديله بديكي فولر الموسع, إذ يقوم هذا الاختبار على إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباطالذاتي الخاصة باختبار ديكي فولر البسيط, وعليه تصبح الصيغة القياسية المقترحة مضمنة إضافة متغيرات بفترات إبطاء كمتغيرات تفسيرية للتخلص من إمكانية وجود ارتباط ذاتي لعنصر الخطأ

2- اختبار فيليبس بيرون :

يقوم هذا الاختبار على إدخال تصحيح الارتباط الذاتي باستخدام طريقة غير معلميه و ما يميز هذا الاختبار يؤخذ من اختبار ADF لرفض فرضية خطأ وجود جذر الوحدة, حيث أنه يختلف عن ADF و DFفي أنه لا يحتوي على قيمة متباطئة للفروق ويؤخذ في الاعتبار الفروق الأولى للسلسلة الزمنية باستخدام التصحيح الغير معلمي(Nonparametric correlated) و سمح بوجود متوسط لا يساوي صفر واتجاه خطي للزمن.فيما يلي نتائج اختبار جذور الوحدة لبيانات النموذج باستخدام ديكي فولر الموسع.

جدول رقم(4) نتائج اختبار جزر الوحدة لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	**P.value**	القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	إحصائية الاختبار(t) (ADF)	مستوى الاستقرار
الإنفاق الحكومي	0.0009	-3.632896	-5.569352	مستقر في الفرق الأول
الإيرادات العامة	0.0042	-2.981038	-4.079011	مستقر في الفرق الأول
السكان	0.0005	-2.981038	-4.935590	مستقر في الفرق الأول
التضخم	0.0000	-2.981038	-8.163909	مستقر في الفرق الأول
الدين الخارجي	0.0213	-2.981038	-3.378502	مستقر في الفرق الأول
الناتج المحلي الإجمالي	0.0174	-3.587527	-4.088469	مستقر في المستوى

إعداد الدارس من نتائج برنامج EViews10

يلاحظ أن قيمة Test Statistic لاختبار(ADF)هي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% وعليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل باستقرار البيانات, مما يعني استقرار المتغيرات عند الفرق الأول وفي مستواها.

ج- اختبار التكامل المشترك:

يقصد بالتكامل المشترك إمكانية وجود توازن طويل الأجل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستوياتها, مما يعني وجود خواص المدى الطويل للسلاسل الزمنية يمكن مطابقتها فهي تصاحب Association بين سلسلتين أو أكثر, فقد وجد (Engle–granger 1987)أنهليست في كل الحالات التي تكون فيها بيانات السلسلة الزمنية غير ساكنة يكون الانحدار المقدر زائفا, فبيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات إذا كانت متكاملة من رتبة واحدة يقال أنها متساوية التكامل, ومن ثم فإن علاقة الانحدار المقدر بينها لا تكون زائفة على الرغم من أن السلسلة غير ساكنة.وسيتم اختبار جوهانسون (Johnson and Juilles 1990) لإمكانية وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك حيث يشتمل النموذج على أكثر من متغير مستقل.

جدول(5) نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك

القيمة الحرجة عند مستوى 5%	القيمة المحسوبة لنسبة الإمكان الأعظم LR	فرضيات الاختبار
95.75366	164.1337	None
69.81889	90.80519	At most 1*
47.85613	52.11355	At most 2*
29.79707	30.20986	At most 3*
15.49471	13.17300	At most 4*
3.841466	0.799578	At most 5*

إعدادالدارس من نتائج برنامج EViews10

من الجدول أعلاه يتضح من نتائج التقدير رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود متجه للتكامل المشترك وذلك وعند مستوى دلالة معنوية 5% حيث أن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكان

الأعظم(LR) تزيد عن القيمة الحرجة بمستوى دلالة 5%, ونخلص إلى التحليل بوجود أربعة متجهات للتكامل المشترك لمتغيرات السلسلة وتؤكد هذه النتيجة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات, مما يعني أنها لا تبتعد عن بعضها كثيرا بحيث تظهر سلوكا مشابها.

ثانيا :- تقدير النموذج تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لقياس محددات الإنفاق الحكومي في السودان وجاءت نتائج التقدير على النحو التالي:

جدول(6) تقدير الدالة الخطية

Variable	Coefficient	Std.Error	t.Statisitic	Prob
C	-14631574	9189257	-1.592248	0.1256
REV	975.1047	80.75368	12.07505	0.0000
POP	113.9878	348.4177	0.327158	0.7466
INF	-12685.37	27620.66	-0.459271	0.6505
DEB	357400.3	197554.4	1.809124	0.0841
GDP	7.258634	4.13035	1.752009	0.0937

إعداد الباحث من نتائج برنامجEViews10

R.squared(0.98) Prob(F)statistic (0.0000) D.W(1.94)

المعادلـة المقـدرة: G= -14631574 + 975.1047*REV + 113.9878*POP – 12685.37*INF +357400.3*DEB + 7.258634*GDP

المبحث الثالث :- تقييم النموذج ومناقشة الفرضيات

أولا: تقييم النموذج وفقا للمعيار الاقتصادي

من خلال الجدول أعلاه و العمود الثاني (coefficient) ويحتوي على قيم المعالم المقدر ويتضح في الأتي:

1- قيمة الثابت(c)وتساوي (14631574-)وهي إشارة سالبة ولا تتفق مع النظرية الاقتصاديةويمكن تفسير القيمة السالبة للإنفاق الحكومي بأنه العجز الحاصل في الإنفاق الحكومي في حال ثبات العوامل الأخرى.

2- قيمة معامل الإيرادات العامة (REV) تساوي (975.1047) وهي إشارة موجبة وتتفق مع النظرية الاقتصادية.

3- قيمة معامل السكان (POP) تساوي (113.9878) وهي إشارة موجبة بالتالي تتفق مع النظرية الاقتصادية.

4- قيمة معامل التضخم (INF) تساوي (12685.37-) وهي إشارة سالبة وتتفق مع النظرية الاقتصادية .

5- قيمة معامل الدين الخارجي (DEB) تساوي (357400.3)وهي إشارة موجبة وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية من ناحية الإنفاق الحكومي الجاري لأن زيادة الإنفاق الجاري يؤدي لزيادة الدين الخارجي.

6- قيمة معامل الناتج المحلي الإجمالي(GDP) تساوي (7.258634)وهي إشارة موجبة وبالتالي تتفق مع النظرية الاقتصادية.

ثانيا : التقييم وفقا للمعيار الإحصائي :- يتضح أن جميع معاملات متغيرات النموذج القيم الاحتمالية لها لم يثبت معنويتها عند مستوى معنوية 5% ما عدا الإيرادات العامة (0.0000)

أ- اختبار جودة التوفيق :معامل التحديد (R.squared) يستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج ويتضح أنه يساوي (0.98) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة مسئولة بنسبة 98% عن التغيرات التي تحدث في المتغير التابع(الإنفاق الحكومي) والباقي 2% عبارة عن أثر المتغيرات الأخرى الغير مضمنة في النموذج وهذه القيمة تدل على جودة توفيق النموذج.

ب- **اختبار F:** يستخدم هذا الاختبار لمعرفة معنوية الانحدار ككل ويسمى بانحدار التوثيق الكلي وقد ثبتت معنوية الدالة ككل من خلال قيمة F إذ نجد أن مستوى الدالة لقيمة F (0.000) وهي قيمة أقل من(0.05) وهي تدل على وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

ثالثا: التقييم وفقا للمعيار القياسي:

1-الارتباط الذاتي:يستخدم اختبار ديربن واتسون للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي وتظهر قيمة الاختبار لديربن واتسون من جدول نتيجة الدالة الخطية (1.94)وتشير هذه القيمةإلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي لأن القيمة المقدرة تقترب من القيمة المعيارية للاختبار وهي (2).

2- اختلاف التباين : جدول رقم (7) اختبار white لفرضية عدم ثبات التباين

F- statistic	1.352267	**Prob. F (20,7)**	0.3582
Obs * R.squared	22.24297	**Prob. Chi-Square(20)**	0.3275

إعداد الدارس من نتائج تحليل برنامج Eviews 10

من الجدول السابق لاختبار whiteلاكتشاف مشكلة اختلاف التباين نجد أن القيمة الاحتمالية (0.3275)ObsxR.squared أكبر من (0.05)معنى ذلك إننا نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل(أي عدم وجود مشكلة اختلاف التباين).

3- الارتباط الخطي المتعدد :

جدول رقم(8) مصفوفة الارتباطات لفرضية عدم وجود ارتباط خطي بين المتغيرات

	REV	POP	INF	DEB	GDP
REV	1.000000	0.650864	-0.24674	0.847196	0.685128
POP	0.650864	1.000000	0.727780	0.867093	0.575283
INF	-0.24674	-0.72778	1.000000	0.487937	-0.33061
DEB	0.847196	0.867093	0.487937	1.000000	0.628883
GDP	0.685128	0.575283	-0.33061	0.628883	1.000000

إعداد الدارس من نتائج تحليل برنامج Eviews 10

قد تم اكتشاف مشكلة الارتباط الخطي للمتغيرات من خلال مصفوفة الارتباط ووجد أن هنالكارتباط طردي قوي بين الدين الخارجي والسكان,ارتباط طردي قوي أيضا بين الإيرادات العامةوالدين الخارجي وارتباط عكسي قوي بين التضخم والسكان وارتباط طردي بين الناتج المحلي والإيرادات العامة,أخيرا ارتباط طردي بين الإيرادات العامة والسكان ونلاحظ أن هناك درجات عالية من الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة.

لذلك سوف نقوم باستخدام النموذج التجريبي للوصول إلى نموذج قياسي يمكن الاعتماد عليه لتحقيق أهداف الاقتصاد القياسي ومعالجة مشكلة الارتباط الخطي .ولمعالجة المشكلة تم استخدام طريقة حذف بعض المتغيرات المستقلة من النموذج لأن هناك متغير (الدين الخارجي)

نجد أن مرتبط ارتباطا قويا مع الإيرادات العامة و عدد السكان من خلال مصفوفة الارتباطات وحذف متغير التضخم لعدم تأثيره على الإنفاق بشكل كبير وتم التوصل إلى الدالة الآتية:

جدول رقم (9)نتائج تقدير دالة الإنفاق الحكومي المصححة

Variable	Coefficient	Std.Error	t.Statisitic	Prob
C	-2070895	896589.3	-2.309748	0.0302
REV	1071.709	63.50143	16.87692	0.0000
POP	545.5570	266.1972	2.049447	0.0520
GDP	6.623320	4.327297	1.530591	0.1395
INF	-5229.476	28629.17	-0.182663	0.8567

إعدادالدارس من نتائج برنامج EViews10

R.squared (0.979) Prob(F)statistic(0.000) D.W(1.94)

المعادلة المقدرة :

G= -2070895 + 1071.709*REV +545.5570*POP + 6.623320*GDP – 5229.476*INF

أولا : تقييم النتائج وفقا للمعيار الاقتصادي:

1- قيمة الثابت(C) تساوي(2070895-)وهي إشارة سالبة بالتالي لا تتفق مع النظرية الاقتصادية

2- قيمة معامل الإيرادات العامة (REV) تساوي(1071.709) إشارة موجبة وتعني وجود علاقة طردية بين الإيرادات العامة والإنفاق الحكومي وتتفق مع النظرية الاقتصادية

3- قيمة معامل عدد السكان (POP) تساوي (545.5570) إشارة موجبة وتعني وجود علاقة طردية بين عدد السكان والإنفاق الحكومي وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية

4- قيمة معامل الناتج المحلي (GDP) تساوي (6.623320) إشارة موجبة وتعني وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي والإنفاق الحكومي وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية.

5- قيمة معامل التضخم (INF) تساوي (5229.476-) إشارة موجبة وتعني وجود علاقة عكسية بين التضخم والإنفاق الحكومي وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية.

ثانيا: التقييم وفقا للمعيار الإحصائي:

نجد أن القيم الاحتمالية لمعدل التغير في الإيرادات العامة وعدد السكان أقل من (0.05) مما يعني أن المعالم المقدرة معنوية و ذات دلالة إحصائية و توجد علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة (معدل التغير في الإيرادات العامة وعدد السكان) والمتغير التابع الإنفاق الحكومي.

أ- اختبار جودة التوفيق: نجد أن معامل التحديد (R.squared) يساوي (0.97) تعني أن المتغيرات المستقلة (عدد السكان والإيرادات العامة والناتج المحلي) تحدث تغيرات في المتغير التابع الإنفاق الحكومي بنسبة 97%والباقي3%عبارة عن أثر التغيرات العشوائية وهذا دلالة على جودة توفيق النموذج

ب- اختبار F : وقد ثبتت معنوية الدالة ككل من خلال قيمة F نجد أن مستوى الدلالة لقيمة F (0.000)هي أقل من (0.05) وهذه دلالة على وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

ثالثا : التقييم وفقا للمعيار القياسي:

1- الارتباط الذاتي: من خلال قيمة ديربن واتسون التي تساوي 1.94 وهي تقرب من 2 وتعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي .

2- اختلاف التباين

جدول رقم (10) اختبار white لفرضية عدم ثبات التباين

F- statistic	1.03087	**Prob. F (14,13)**	0.4812
Obs * R.squared	14.72764	**Prob. Chi-Square(14)**	0.3970

إعداد الدارس من نتائج تحليل برنامج Eviews 10

من خلال اختبار whiteلاكتشاف التباين نجد أن القيمة الاحتمالية obsR.squared تساوي (0.3970) وهي أكبر من (0.05) معنى ذلك إننا نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل (أي عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين)

3- الارتباط الخطي : لا توجد مشكلة ارتباط خطي أي أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد وتم التأكد من خلال مصفوفة الارتباطات الآتية:

جدول رقم (11) مصفوفة الارتباطات لفرضية عدم وجود ارتباط خطي بين المتغيرات

	REV	POP	INF	GDP
REV	1.000000	0.650864	0.246746	0.685128
POP	0.650864	1.000000	-0.727780	0.575283
INF	-0.246746	-0.727780	1.000000	-0.330610
GDP	0.685128	0.575283	-0.330610	1.000000

إعداد الدارس من نتائج تحليل برنامج Eviews 10

رابعا: اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ

تعريف التنبؤ:يمكن تعريف التنبؤ بأنه تقدير كمي للقيم المتوقعة للمتغيرات التابعة في المستقبل بناء على ما هو متاح لدينا من معلومات عن الماضي والحاضر قبل استخدام النموذج المقدر في التنبؤ ينبغي اختبار مقدرته التنبؤية, ففي كثير من الأحيان يكون النموذج ذو معنى اقتصادي وإحصائي ومقبولا من الناحية القياسية بالنسبة للفترة التي أخذ فيها العينة إلا أنه قد لا يكون ملائما بسبب التغيرات السريعة في المعالم الهيكلية للعلاقات في الواقع وعلى المستوى التطبيقي توجد عدة اختبارات تستخدم لتحقيق هذا الهدف نجد أهمها:-

أ- اختبار كاي 2 لمقارنة التوزيع المتوقع بالتوزيع المشاهد

ب- اختبار T لاختبار معنوية الفرق بين قيم التنبؤ والقيم الفعلية

ج- معامل عدم التساوي ل ثايل.و باستخدام اختبار ثايل لتقييم القوة التنبؤية للنموذج التالي :

الشكل(4) اختبار مقدرة النموذج للتنبؤ

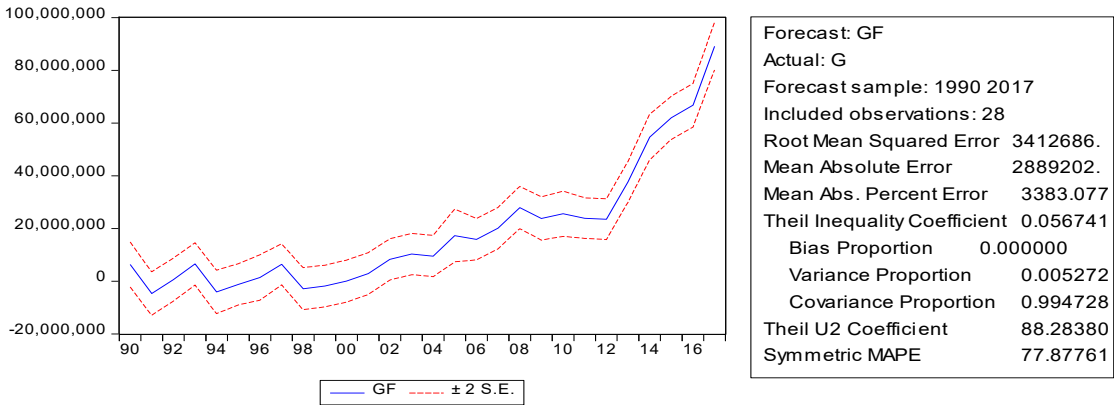

إعداد الدارس من نتائج تحليل Eviews10

ويتضح من الجدول السابق نتائج التقدير أن قيمة ثايل Theil Inequality Coefficient=(0.05) وهي قيمة تقترب من الصفر و عليه يكون مقدرة عالية للنموذج على التنبؤ.

ثانيا: مناقشةالفرضيات

الفرضية الأولى : توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات العامة و الإنفاق الحكومي.

قيمة معامل الإيرادات العامة (REV) تساوي (1071.709) إشارة موجبة وتعني وجود علاقة طردية بين الإيرادات العامة والإنفاق الحكومي وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية وقيمة Prob(0.0000) وهي أقل من القيمة الاحتمالية (0.05)وعليه يصبح معامل الإيرادات العامة معنوي ويعني ذلك إحصائيا هنالك علاقة سببية بين الإيرادات العامة والإنفاق الحكومي(كلما زادت الإيرادات العامة زاد الإنفاق الحكومي.

الفرضية الثانية : توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الدين الخارجي والإنفاق الحكومي قيمة معامل الدين الخارجي (357400.3) إشارة موجبة وتعني وجود علاقة طردية بين الدين الخارجي والإنفاق الحكومي وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية وقيمة Prob تساوي (0.084)وهي أكبر من القيمة الاحتمالية (0.05) وهذا يدل أن هنالك أثر ضعيف للمتغير الدين الخارجي على المتغير التابع الإنفاق الحكومي .

الفرضية الثالثة : توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين التضخم والإنفاق الحكومي قيمة معامل التضخم(5229.476−)وهي إشارة سالبة وتعني وجود علاقة عكسية بين التضخم والإنفاق الحكومي وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية ونجد أن قيمة Prob تساوي

(0.8567) وأكبر من القيمة الاحتمالية (0.05) وذلك يعني عدم وجود علاقة سببية بين التضخم والإنفاق الحكومي.

الفرضية الرابعة : توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عدد السكان والإنفاق الحكومي

قيمة معامل عدد السكان (545.5570)وهي إشارة موجبة تعني وجود علاقة طردية بين عدد السكان والإنفاق الحكومي وتتفق مع النظرية الاقتصادية ونجد أن قيمة Prob تساوي (0.05) وهي مساوية للقيمة الاحتمالية (0.05) وعليه يصبح معامل عدد السكان معنوي ويعني ذلك إحصائيا وجود علاقة سببية بين عدد السكان والإنفاق الحكومي أي أنه كلما عدد السكان زاد الإنفاق الحكومي.

الفرضية الخامسة : توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي والإنفاق الحكومي .

قيمة معامل الناتج المحلي الإجمالي(6.623320) وهي إشارة موجبة وتعني وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي وأن قيمة Prob تساوي (0.1395) ووهي أكبر من القيمة الاحتمالية (0.05) ويعني ذلك وجود أثر ضعيف للناتج المحلي على الإنفاق الحكومي بالرغم من العلاقة الطردية بينها واتفاقها مع النظرية الاقتصادية .

النتائج والتوصيات

أولا :- النتائج

نتائج خاصة :

1- توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الإيرادات العامة والإنفاق الحكومي.

2- توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الدين الخارجي والإنفاق الحكومي.

3- توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين التضخم والإنفاق الحكومي .

4- توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين عدد السكان والإنفاق الحكومي.

5- توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي والإنفاق الحكومي.

نتائج عامة :

1- أن المحددات الأكثر تأثيرا على الإنفاق الحكومي في السودان هي الإيرادات العامة وعدد السكان

2- أن الاتفاقات والتسويات السياسية كان من الأسباب التي أدت إلى زيادة الإنفاق الحكومي.

3- أن الحروب و المحافظة على الأمن والاستقرار ومقابلة المهددات الأمنية كانت من أهم العوامل التي أدت إلى زيادة النفقات العامة.

4- ارتفاع مستوى الوعي بين المواطنين و تزايد الطلب على الخدمات مثل الخدمات التعليمية والصحة والكهرباء والمياه وغيرها أدى إلى تزايد الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والتنموي.

5- أن انتقال بعض السكان من مناطق الريف إلى المدن يؤدي إلى زيادة النفقات العامة وذلك لأن متطلبات وحاجات سكان المدن أكبر وأعقد من سكان الريف.

6- فقدان عائدات البترول و تفاقم تمويل عجز الموازنة عبر الجهاز المصرفي أدى إلى زيادة معدلات التضخم وبالتالي زيادة الإنفاق الحكومي.

ثانيا:- التوصيات

أولا: التوصيات الخاصة

1- تنويع مصادر الإيرادات وتوجيه الإنفاق نحو المشاريع الاستثمارية والإنتاجية التي تساعد في زيادة هذا الإنفاق مستقبلا.

2- الاستفادة من القروض الخارجية وتوجيها للإنفاق التنموي من أجل زيادة الإنفاق العام وبالتالي تخفيض الدين الخارجي.

3- تنشيط دور السياستين المالية والنقدية بصورة فعالة من أجل تقليل معدلات التضخم.

ثانيا:- التوصيات العامة

1- ترشيد الإنفاق الحكومي في جانب شراء السلع و الخدمات للحد الأدنى الذي يضمن تسيير دولاب العمل.

2- وقف من الاستدانة من الجهاز المصرفي

3- محاولة التخلص من المشاكل المالية التي تمثل عائقا للتوسع في الإنفاق الحكومي كالعجز في الموازنة العامة وتمويل هذا العجز و تراكم الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي.

4- توجيه الإنفاق إلى المجالات الإنتاجية التي تساهم في التنمية الاقتصادية .

5-المساهمة في المنظمات الإقليمية والدولية لضمان استمرار العلاقات الخارجية والانفتاح على العالم الخارجي.

قائمة المصادر والمراجع

أولا : الكتب

1- أحمد عبد السميع علام,(2012)المالية العامة (المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق),دار مكتبة الوفاء القانونية للنشر, الإسكندرية, الطبعة الأولى.

2- أحمد مجذوب أحمد علي, (2013) الاقتصاد السوداني بين المتطلبات العلمية والاختيارات السياسية, دار هيئة الأعمال الفكرية للنشر, السودان, الطبعة الأولى

3- جهاد سعيد, (1999م) المالية العامة والتشريع الضريبي وتطبيقاتها, دار وائل للطباعة والنشر, عمان, الطبعة الأولى.

4- خالد الطيب وأحمد زهير,(2005م) أسس المالية العامة, دار وائل للطباعة والنشر, عمان, الطبعة الثانية

5- خديجة الأعسر,(2016م) اقتصاديات المالية العامة, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة, مصر.

6- سليمان أحمد اللوزي وعلي محمد خليل,(1999م) المالية العامة, دار زهران للنشر والتوزيع, عمان, الطبعة الأولى.

7- طارق الجنابي,(1990م) علم المالية العامة والتشريع المالي, دار الكتب للطباعة والنشر, بغداد, الطبعة الأولى

8- طارق محمد الرشيد,(2018م) مهارات تحليل البيانات باستخدام برنامج Eviews10, مطبعة جي تاون, الخرطوم.

9- فتحي أحمد دياب,(2013م) اقتصاديات المالية العامة, دار الرضوان للنشر والتوزيع, عمان, الطبعة الأولى.

ثانيا : الرسائل الجامعية:

1- دراسة أيمن العشعوش,(2010م) محددات الإنفاق الحكومي في سوريا, جامعة تشرين, مجلة العلوم الاقتصادية المجلد 1 والعدد32

2- تهتان موارد جلول شويرب,(2017م) محددات الإنفاق الحكومي في الجزائر, دراسة قياسية للفترة (1980-2014), مجلة البحوث والدراسات العلمية, المجلد11, العدد 11, جامعة المدية- الجزائر.

3- سليم سليمان الحجايا,(2018م) محددات الأنفاق العام في بعض الدول العربية للفترة (2000-2014), دراسة قياسية, المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية المجلد 5 العدد 2,الأردن.

4- رحاب عبدا لله ,(2013م) دور الإنفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان, للفترة(2000-2013) رسالة ماجستير, جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا, كلية الدراسات العليا

5- عزيزة محمد عبدا لله,(2015م) أثر الدين العام على الإنفاق الحكومي, رسالة ماجستير, الجامعة الإسلامية, غزة .

6- عدة أسماء,(2016م) أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي, رسالة ماجستير, جامعة وهران, الجزائر.

7- غرامي نورية,(2018م) أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي, رسالة ماجستير, جامعة عبد الحميد بن باديس, الجزائر.

8- فتحية حسن الطاهر,(2015م) النفقات العامة في السودان, دراسة تحليلية لأسباب ومصادر نمو النفقات العامة في الفترة (م2017-1980م) رسالة غير منشورة, جامعة الخرطوم,

9- محمد العقاب وحمايدي صديق,(2019م) محددات الإنفاق العام في الجزائر, دراسة قياسية للفترة (-1980م-2017م), مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية, المجلد 3 العدد الخاص ص 93-75, جامعة زيان عاشور.

10- محمد المصطفى محمد,(2018م), أثر الإنفاق الحكومي على أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي, رسالة ماجستير,جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا, كلية الدراسات العليا

11- محمد أبو القاسم عبد الرحمن,(2018م) أثر الانفتاح التجاري على فعالية السياسات النقدية والمالية في السودان, دراسة قياسية (2015-1980) رسالة دكتوراه, جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا, الدراسات العليا.

12- محمد حسن عودة,(2017م) تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي,مجلة الاقتصاد الخليجي, العدد 31, جامعة البصرة, العراق

13- محمد صلاح حمد الله ,(2018م) إستخدام نموذج(ARDL) لقياس أثر السياسات الاقتصادية في النمو الاقتصادي في السودان (2015-1990), رسالة ماجستير, جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا الدراسات العليا

14- محمد عبد الله,(2015م) محددات الدين الخارجي في السودان, رسالة ماجستير, جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا, الدراسات العليا.

15- بيداري محمد,(2014م) العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري, رسالة ماجستير, جامعة وهران, الجزائر

16- والي الدين فضل الله ,(2017م) أثر الإنفاق العسكري على بعض المتغيرات الاقتصادية في السودان رسالة دكتوراه, جامعة النيلين, كلية الدراسات العليا.

17- مجلخ سليم و وليد بشيشي,(2018م) أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على النفقات العامة دراسة قياسية للفترة (1970-2016), جامعة 8 مايو 1945 قالمة – الجزائر,

18-.OKAFOR AND O.EIYA,(2011) DETERMINANTS OF GROWTH IN GOVERNMENT EXPENDITTURE AN EMPIRICAL ANALYSIS OF NIGERIA RESEARCH JOURNAL OF BUSINESS MANAGEMENT VOLUME 5 MAY

19-Usenobon F.AKPAN,(2013) LONG-TERM DETERMINANTS OF GOVERNMENT EXGSNDITURE; A DISAGGREGATED ANALYSIS OF NIGERIA, JOURNAL OF STUDIES IN SOCIAL SCIENCES VOLUME C 5 , NUMBER1 P.P31

ثالثا : التقارير

1- التقارير السنوية لبنك السودان المركزي(1990-2017). www.cbos.gov.sd

2- الجهاز المركزي للإحصاء.

3- دغمان زبير,(2017م) محاضرات المالية العامة , منشورات جامعة محمد الشريف, مساعدية, الجزائر.

4- محمد المهايني,(2013م) محاضرات في المالية العامة, المعهد الوطني للإدارة العامة, دمشق.

5- محمد خير العكام,(2018م) المالية العامة, منشورات الجامعة الافتراضية السورية, سوريا.

6- محمد طاقة و هدى العزاوي,(2007م) اقتصاديات المالية العامة, دار المسيرة للنشر والتوزيع, عمان, الطبعة الأولى.

الملاحق

الملاحق

ملحق رقم (1) بيانات الدراسة

GDP	INF	DEB	POP	REV	G	OBS
110.1148	67.4	15.305	23079	13830	12158	1990
192.6653	122.52	15.834	23780	3456	15858	1991
421.811	119.24	16.085	24495	7974	53346	1992
948.5	101.18	16.321	25222	13110	98941.1	1993
1881.3	115.93	18.002	25961	2847	119436	1994
4049.7	68.97	19.355	26688	4913	201040	1995
10478.2	130.44	19.451	27875	6978	909041	1996
16137.4	47.19	19.357	28627	10856	1281280	1997
21935.9	17.01	20.483	29496	1592	1754620	1998
27058.8	16.16	20.546	30326	2052	2298662	1999
33770.5	8.02	20.521	31081	3342	3521600	2000
40658.6	4.92	20.798	31913	5531.55	4187531	2001
47747.5	8.31	23.608	32769	10077	5178503	2002
55733.7	7.7	25.71	33648	11494.06	7290047	2003
68721.3	8.401	26.784	34512	10239	11038237	2004
857071	8.5	27.006	35398	12184	13853000	2005
98718.8	7.2	28.457	36307	15075	17096000	2006
114017.5	8.1	31.873	37270	18462.4	20806100	2007
127746.9	14.3	33.542	39154	24707.9	22440000	2008
139386.5	11.2	35.687	40522	20045.6	20025900	2009
160646.5	13	37.805	42247	20737.9	24612000	2010
182151.34	18.5	39.8	34980	22766.9	28573000	2011
222547.94	35.1	42.047	35055	22168.1	26272000	2012
304116.78	37.1	44.379	36164	34311.5	36178500	2013
44760.71	34.5	43.699	37289	51214.9	55632000	2014
505760.71	12.6	43.9	38435	54499.7	61497000.5	2015
605408.56	30.5	45.4	39599	57864.6	69099000.6	2016
773467.32	25.2	47.1	40783	77054	91368000	2017

بنك السودان المركزي ووزارة المالية والجهاز المركزي للإحصاء

ملحق رقم (2) نتائج اختبار السكون

استقرار الإنفاق الحكومي

Null Hypothesis: D(G) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

Prob.*	t-Statistic		
0.0009	-5.569352	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.440739	1% level	Test critical values:
	-3.632896	5% level	
	-3.254671	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(G,2)
Method: Least Squares
Date: 12/14/19 Time: 19:08
Sample (adjusted): 1996 2017
Included observations: 22 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0001	-5.569352	0.490051	-2.729268	D(G(-1))
0.0001	5.234290	0.430313	2.252385	D(G(-1),2)
0.0031	3.521192	0.514661	1.812220	D(G(-2),2)
0.0000	6.586433	0.377509	2.486438	D(G(-3),2)
0.0015	3.887147	0.433810	1.686282	D(G(-4),2)
0.0016	-3.834947	1275942.	-4893169.	C
0.0001	5.428377	114439.3	621219.7	@TREND("1990")
1008518.	Mean dependent var		0.946016	R-squared
5922052.	S.D. dependent var		0.924422	Adjusted R-squared
31.69704	Akaike info criterion		1628057.	S.E. of regression
32.04419	Schwarz criterion		3.98E+13	Sum squared resid
31.77882	Hannan-Quinn criter.		-341.6675	Log likelihood
2.188831	Durbin-Watson stat		43.80982	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

ملحق رقم (3)استقرار الإيرادات العامة

Null Hypothesis: D(REV) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

Prob.*	t-Statistic		
0.0042	-4.079011	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.711457	1% level	Test critical values:
	-2.981038	5% level	
	-2.629906	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(REV,2)
Method: Least Squares
Date: 12/14/19 Time: 19:19
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0004	-4.079011	0.217261	-0.886208	D(REV(-1))
0.0553	2.014363	1309.580	2637.971	C

1137.054	Mean dependent var	0.409425	R-squared
8170.693	S.D. dependent var	0.384817	Adjusted R-squared
20.44246	Akaike info criterion	6408.568	S.E. of regression
20.53924	Schwarz criterion	9.86E+08	Sum squared resid
20.47033	Hannan-Quinn criter.	-263.7520	Log likelihood

ملحق رقم (4) استقرار عدد السكان

Null Hypothesis: D(POP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

Prob.*	t-Statistic		
0.0005	-4.935590	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.711457	1% level	Test critical values:
	-2.981038	5% level	
	-2.629906	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(POP,2)
Method: Least Squares
Date: 12/14/19 Time: 19:50
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-4.935590	0.204546	-1.009558	D(POP(-1))
0.0755	1.857627	355.3105	660.0342	C
18.57692	Mean dependent var		0.503723	R-squared
2345.191	S.D. dependent var		0.483044	Adjusted R-squared
17.77213	Akaike info criterion		1686.184	S.E. of regression
17.86890	Schwarz criterion		68237183	Sum squared resid
17.80000	Hannan-Quinn criter.		-229.0376	Log likelihood
1.997809	Durbin-Watson stat		24.36005	F-statistic
			0.000049	Prob(F-statistic)

ملحق رقم (5) استقرار الدين الخارجي

Null Hypothesis: D(DEB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

Prob.*	t-Statistic		
0.0213	-3.378502	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.711457	1% level	Test critical values:
	-2.981038	5% level	
	-2.629906	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DEB,2)
Method: Least Squares
Date: 12/14/19 Time: 20:15
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0025	-3.378502	0.189986	-0.641867	D(DEB(-1))
0.0135	2.667114	0.295450	0.787999	C
0.045038	Mean dependent var		0.322307	R-squared
1.197441	S.D. dependent var		0.294070	Adjusted R-squared
2.923814	Akaike info criterion		1.006085	S.E. of regression
3.020591	Schwarz criterion		24.29299	Sum squared resid
2.951683	Hannan-Quinn criter.		-36.00959	Log likelihood
1.822163	Durbin-Watson stat		11.41427	F-statistic
			0.002485	Prob(F-statistic)

ملحق رقم (6) استقرار التضخم

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-8.163909	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.711457	1% level	Test critical values:
	-2.981038	5% level	
	-2.629906	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 12/14/19 Time: 20:23
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-8.163909	0.168439	-1.375120	D(INF(-1))
0.3531	-0.947045	4.514524	-4.275458	C
-2.323846	Mean dependent var		0.735244	R-squared
43.77250	S.D. dependent var		0.724212	Adjusted R-squared
9.181569	Akaike info criterion		22.98735	S.E. of regression
9.278345	Schwarz criterion		12682.04	Sum squared resid
9.209437	Hannan-Quinn criter.		-117.3604	Log likelihood
2.145711	Durbin-Watson stat		66.64940	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

ملحق رقم (7) استقرار الناتج المحلي الإجمالي

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

Prob.*	t-Statistic		
0.0174	-4.088469	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.339330	1% level	Test critical values:
	-3.587527	5% level	
	-3.229230	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 12/14/19 Time: 20:27
Sample (adjusted): 1991 2017
Included observations: 27 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0004	-4.088469	0.222280	-0.908786	GDP(-1)
0.2153	-1.272747	77496.24	-98633.08	C
0.0051	3.080344	5833.068	17967.86	@TREND("1990")
28642.86	Mean dependent var		0.420245	R-squared
240406.3	S.D. dependent var		0.371933	Adjusted R-squared
27.25738	Akaike info criterion		190523.6	S.E. of regression
27.40136	Schwarz criterion		8.71E+11	Sum squared resid
27.30019	Hannan-Quinn criter.		-364.9746	Log likelihood
1.885238	Durbin-Watson stat		8.698415	F-statistic
			0.001442	Prob(F-statistic)

ملحق رقم (8) اختبار جوهانسون للتكامل المشترك

Date: 12/14/19 Time: 20:42
Sample (adjusted): 1993 2017
Included observations: 25 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: G REV POP DEB INF GDP
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.946770	164.1337	95.75366	0.0000
At most 1 *	0.787256	90.80519	69.81889	0.0004
At most 2 *	0.583616	52.11355	47.85613	0.0189
At most 3 *	0.494129	30.20986	29.79707	0.0448
At most 4	0.390391	13.17300	15.49471	0.1086
At most 5	0.031477	0.799578	3.841466	0.3712

ش

ملحق رقم (9) تقدير الدالة الخطية

Dependent Variable: G
Method: Least Squares
Date: 12/14/19 Time: 21:01
Sample: 1990 2017
Included observations: 28

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1256	-1.592248	9189257.	-14631574	C
0.0000	12.07505	80.75368	975.1047	REV
0.7466	0.327158	348.4177	113.9878	POP
0.0841	1.809124	197554.4	357400.3	DEB
0.6505	-0.459271	27620.66	-12685.37	INF
0.0937	1.752009	4.143035	7.258634	GDP

18764743	Mean dependent var	0.981833	R-squared
24056969	S.D. dependent var	0.977705	Adjusted R-squared
33.21378	Akaike info criterion	3592093.	S.E. of regression
33.49925	Schwarz criterion	2.84E+14	Sum squared resid
33.30105	Hannan-Quinn criter.	-458.9929	Log likelihood
1.943469	Durbin-Watson stat	237.8035	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

ملحق رقم (10) نتائج اختلاف التباين

Heteroskedasticity Test: White

0.3582	Prob. F(20,7)	1.352267	F-statistic
0.3275	Prob. Chi-Square(20)	22.24297	Obs*R-squared
0.9986	Prob. Chi-Square(20)	6.217876	Scaled explained SS

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 12/14/19 Time: 21:04
Sample: 1990 2017
Included observations: 28

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1302	1.714008	6.53E+14	1.12E+15	C
0.2343	1.301343	127235.0	165576.3	REV^2
0.7210	0.371848	354163.7	131694.9	REV*POP
0.3274	-1.052781	2.19E+08	-2.31E+08	REV*DEB
0.4544	-0.791880	31700302	-25102838	REV*INF
0.5781	-0.583096	19334.39	-11273.81	REV*GDP
0.8464	-0.201078	8.63E+09	-1.74E+09	REV
0.4416	0.815558	2195122.	1790248.	POP^2
0.7731	-0.299668	2.37E+09	-7.11E+08	POP*DEB
0.1557	1.590624	1.60E+08	2.55E+08	POP*INF
0.0829	-2.022030	82247.06	-166306.0	POP*GDP
0.3188	-1.073049	8.38E+10	-8.99E+10	POP
0.7362	0.350623	3.85E+11	1.35E+11	DEB^2
0.1676	-1.539442	1.77E+11	-2.72E+11	DEB*INF
0.4902	0.728092	61904204	45071939	DEB*GDP
0.7948	0.270148	6.19E+13	1.67E+13	DEB
0.2783	-1.175395	4.65E+09	-5.47E+09	INF^2
0.0891	1.972784	7185638.	14175713	INF*GDP
0.6308	-0.502444	1.94E+12	-9.75E+11	INF
0.6529	0.469686	791.6445	371.8241	GDP^2
0.0862	1.995461	2.17E+09	4.34E+09	GDP

1.01E+13	Mean dependent var	0.794392	R-squared
9.82E+12	S.D. dependent var	0.206940	Adjusted R-squared
62.55163	Akaike info criterion	8.75E+12	S.E. of regression
63.55078	Schwarz criterion	5.36E+26	Sum squared resid
62.85708	Hannan-Quinn criter.	-854.7228	Log likelihood
2.336083	Durbin-Watson stat	1.352267	F-statistic

0.358182	Prob(F-statistic)

ملحق رقم (11) نتائج تقدير الدالة المصححة

Dependent Variable: G
Method: Least Squares

Date: 12/14/19 Time: 21:15
Sample: 1990 2017
Included observations: 28

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0302	-2.309748	8965893.	-20708953	C
0.0000	16.87692	63.50143	1071.709	REV
0.0520	2.049447	266.1972	545.5570	POP
0.8567	-0.182663	28629.17	-5229.476	INF
0.1395	1.530591	4.327297	6.623320	GDP

18764743	Mean dependent var	0.979131	R-squared
24056969	S.D. dependent var	0.975501	Adjusted R-squared
33.28104	Akaike info criterion	3765402.	S.E. of regression
33.51893	Schwarz criterion	3.26E+14	Sum squared resid
33.35377	Hannan-Quinn criter.	-460.9346	Log likelihood
1.949815	Durbin-Watson stat	269.7761	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

ملحق رقم (12) نتائج اختلاف التباين

Heteroskedasticity Test: White

0.4812	Prob. F(14,13)	1.030387	F-statistic
0.3970	Prob. Chi-Square(14)	14.72764	Obs*R-squared
0.9826	Prob. Chi-Square(14)	5.212562	Scaled explained SS

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 12/14/19 Time: 21:18
Sample: 1990 2017
Included observations: 28

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.2157	1.301294	5.05E+14	6.58E+14	C
0.1300	-1.616478	61495.94	-99406.83	REV^2
0.2327	1.251737	322116.2	403204.7	REV*POP
0.3744	0.919933	32467342	29867790	REV*INF
0.2001	1.349947	6117.827	8258.741	REV*GDP
0.2953	-1.090597	9.69E+09	-1.06E+10	REV
0.2989	1.081929	431528.8	466883.5	POP^2
0.5162	0.667395	63449969	42346212	POP*INF
0.2892	-1.105071	55802.45	-61665.67	POP*GDP
0.2491	-1.206463	2.94E+10	-3.55E+10	POP
0.9481	-0.066381	4.54E+09	-3.01E+08	INF^2
0.3830	-0.902835	3584214.	-3235956.	INF*GDP
0.5154	-0.668677	2.32E+12	-1.55E+12	INF
0.2225	1.281156	202.5261	259.4675	GDP^2
0.3175	1.039582	1.81E+09	1.88E+09	GDP

1.16E+13	Mean dependent var	0.525987	R-squared
1.21E+13	S.D. dependent var	0.015512	Adjusted R-squared
63.38274	Akaike info criterion	1.21E+13	S.E. of regression
64.09642	Schwarz criterion	1.89E+27	Sum squared resid
63.60092	Hannan-Quinn criter.	-872.3583	Log likelihood
2.470418	Durbin-Watson stat	1.030387	F-statistic
		0.481199	Prob(F-statistic)